جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

التَّعقيباتُ النَّحويةُ والصَّرفيةُ لأبي زرعة في كِتابِه "حُجَّة القِراءَات"

الدكتورة

آمال أحمد السيد عامر

مدرس بقسم اللغويات بكلية
الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج

العدد الثالث والعشرون
للعام ١٤٤٠هـ / ٢٠١٩م

الجزء الرابع

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٩م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ملخص البحث

تعرضت هذه الدراسة لاستخلاص فكر أبي زرعة النحوي والصرفي، عن طريق تتبع تعقيباته المتصلة بذلك.

وكان الهدف من البحث إبراز ما يأتي :

- تعرَّض البحث لقيمة كتاب حجة القراءات ، وقيمة مؤلفه ، فهو مؤلف في أشرف العلوم ، وهو قراءات القرآن الكريم والاحتجاج لها ، ومن أجلها نشأ علم النحو والصرف لصون اللسان عن الخطأ.

- بيَّن البحث أنَّ الكتاب يعبر عن فكر صاحبه النحوي ، فيظهر من خلاله ميوله ومذهبه النحوي .

- أثبت البحث أنَّ القرآن الكريم قامت على أساسه قواعد ، وبنيت على نهجه أصول سواء أكانت هذه الأصول تتفق مع أصول النحاة أم لا تتفق .

- بيَّن البحث الترابط القائم بين دراسة القراءات والاحتجاج لها ، وبين دراسة مسائل وقضايا النحو والصرف ، هذا الترابط يتجلى في كتاب حجة القراءات لأبي زرعة.

- أبرز البحث آراء النحويين وطريقة عرض أبي زرعة لهذه الآراء .

- جاء البحث في مقدمة ، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، وفهارس للمراجع .

المقدمة : وفيها علاقة علوم القرآن الكريم بالعلوم العربية ، وكيف كان لكليهما الأثر العظيم في الآخر ؟ .

التمهيد ، وعنوانه : أبو زرعة ، وفكره النحوي في ضوء تعقيباته على توجيه القراءات و يشمل مبحثين :

المبحث الأول ، وعنوانه : حياة الإمام أبي زرعة ، وفكره النحوي ، ومنهجه في تناول قضايا النحو والصرف .

المبحث الثاني ، وعنوانه : نبذة عن علم القراءات ، والتأليف في الاحتجاج .

الفصل الأول : تعقيبات أبي زرعة النحوية.

الفصل الثاني : تعقيبات أبي زرعة الصرفية.

– خلص البحث إلى أنَّ أبا زرعة لم ينل من الشهرة ما ناله كتابه (حجة القراءات)، ولعل ذلك لبعده عن مناطق الظهور والاختلاط بعلية القوم ، أو حضور مجالس الحكام والولاة.

– تبيَّن من خلال البحث إتقان أبي زرعة لقضايا النحو والصرف وإجادته في عرضها على الرغم من أنَّه عالم في القراءات ، وذلك رغبة منه في الإلمام بعلوم العربية ؛ ليتسنى له دراسة كتاب الله وقراءاته.

– تبيَّن أن مؤلفي كتب النحو والصرف في زمانه ، أو ما بعد زمانه لم يذكروا آراءه النحوية والصرفية مع وجاهتها واتساقها مع ضوابط هذا التخصص وأقيسته ، ومع أنَّهم دأبوا على الأخذ عن دارسي معاني القرآن والمفسرين النحويين غيره.

– ظهر من خلال البحث أنَّه لا يوجد في آرائه ما خالف قياسًا ، أو وافق نادرًا وشاذًا.

– ظهر من هذا البحث أنَّ أبا زرعة أكثر من ذكر قضايا النحو والصرف من خلال التعقيبات المتعلقة بها في أغلب القراءات التي يقتضي فيها المقام دراسة هذه القضايا بجانب التعقيبات الأخرى التي تتعلق بالمعنى والدلالة والتفسير والفقه والبلاغة.

Research Summary

This study was conducted in order to extract the ideas of Abu Zarah grammar and epistemology, by tracking his related comments.

The aim of the research was to highlight the following:

-The search for the value of the book of argument readings, and the value of the author, he is the author of Ashraf Science, a reading of the Koran and protest, and for it grew grammar and syntax to keep the tongue of error.

-The research that the book reflects the thought of the author of grammar, shows through his tendencies and grammatical doctrine.

-The research proved that the Holy Quran based on the basis of rules, and built on the approach assets whether these assets correspond to the assets of the women or not agree.

-The research between the correlation between the study of readings and protest, and the study of issues and issues of grammar and interpretation, this correlation is reflected in the book of argument readings of Abu Zarah.

-The research highlighted the views of the grammarians and the presentation of Abu Zarah to these views.

- The research came in an introduction, a preface, two chapters, a conclusion, and indexes for references.

Introduction: The relationship between the sciences of the Koran and the Arab sciences, and how they both have a great impact in the other. ؟

The preface, entitled: Abu Zar'a, and his grammatical thinking in the light of his comments on the direction of readings and includes two sections:

The first topic, entitled: The life of Imam Abu Zarah, his grammatical thinking, and his method of dealing with issues of grammar and interpretation.

The second topic, entitled: An overview of the science of readings, and the composition of the protest.

Chapter 1: Comments of Abu Zarah grammar.

Chapter Two: Comments of Abu Zarah Al - Sharifi.

-The research concluded that Abu Zar'a did not gain fame from what he received his book (argument of readings), and perhaps this distance from the areas of emergence and mixing Baalip folk،

Or the presence of boards of governors and governors.

-Through the research, the mastery of Abu Zera'a for the issues of grammar and morphology and his presentation in his presentation, although he is a scholar in the readings, was revealed in order to study the book of God and his readings.

-It was found that the authors of books of grammar and interpretation in his time, or beyond his time did not mention his grammatical and grammatical views with their correctness and consistency with the disciplines of this specialization and set it down, although they have always taken the scholars of the Koran and other grammatical interpreters.

-It emerged through the research that there is nothing in his views contrary to the measurement،

Or rarely approved as CHA.

-It emerged from this research that Abu Zerah more than mentioned the issues of grammar and interpretation through the comments related to most of the readings in which the need to study these cases as well as other comments that relate to the meaning and significance, interpretation, jurisprudence and eloquence.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ للهِ مُنزِّل القرآن بلسانٍ عربي مبين ، والصلاة والسلام على خير مَن نطق بالضاد ، وتعلَّم القرآن كما أنزله عليه أمين الوحي عليه السلام ، صلاة وسلاماً دائمين متلازمين إلى أن يرث الله الأرض ومَن عليها.

وبعد :

فارتباط علوم العربية بعلوم القرآن لازم ، والتأليف فيها قائم ، والغاية من دراستهما جليلة ، والبحث فيها ذو فوائد عظيمة.

فَخِدمة القرآن الكريم من أعظم وأجل الغايات التي سعى لها الشيوخ والتلاميذ على مرِّ العصور، ولا سيِّما عصور التأليف الزَّاهية في الحضارة الإسلامية.

ومن بين علوم القرآن علم عظيم اشتهر ونبه فيه علماء عظام ، هذا العلم هو : علم القراءات وجمعها وإظهار حجج اختيارها.

ومن بين هؤلاء العلماء الذين كتبوا في حجج اختيار القراءات الإمام القاضي الجليل أبو زرعة ، فقد عني في إظهار حجج القرَّاء الدلالية المعنوية ، والتفسيرية ، والفقهية ، والنحوية ، والصرفية ، فمن يطالع كتابه : (حجة القراءات) يجده غني بقضايا النحو ، والصرف المتنوعة.

وقد كان علماء النحو في مقابل ذلك يوثقون مؤلفاتهم ، ويحتجون لتقوية آرائهم بقراءات القرآن الكريم.

ومن هنا نلحظ الترابط والتبادل فيما يخدم القرآن الكريم كما يخدم لغته (اللغة العربية) ، كما كان لهذا الترابط والامتزاج بين هذه العلوم الشريفة أثره العظيم في إثراء الحياة العلمية ، لا سيَّما في القرنين الثالث ، والرابع الهجريين الذين عاش فيهما إمامنا أبو زرعة.

فقد انفسحت أمام علماء هذين القرنين مجالات البحث ، وتنوعت المقاصد والأغراض وأُثر عنهم من الكتب والآراء ما لا يدخل تحت حصر، وما زالت عناية المسلمين قائمة بعلوم القرآن وقراءاته ، وعلوم العربية إلى اليوم تصنيفًا وتدريسًا.

ولا أبالغ إن قلت : إن العلماء إنَّما قصدوا إلى دراسة لغة العرب من شتى نواحيها إنَّما كان لهدف أعظم ، وهو دراسة القرآن الكريم واستظهار قراءاته والاحتجاج لها ، وكان جمع القراءات خطوة أولى ، والاحتجاج لها خطوة ثانية ، ولكن إتقان علوم العربية قد سبقها وكان من أجلها.

وقد اخترت من بين كتب الاحتجاج للقراءات كتابًا قيم النفع شريف المقصد والهدف ، وهو كتاب : "حجة القراءات" لأبي زرعة ، وعلى الرغم من شهرته فإنَّ صاحبه لم يحظ بعرض آرائه ، كما لم يحظَ بالتعريف ، وقد يكون هذا دافعًا للباحثين للإقبال على دراسته مؤخراً ، وقد اخترت جانبًا من محتوى هذا الكتاب ، هذا الجانب يتصل بمجال تخصصي النحو والصرف ، فقصدت إلى تناول آراءه وفكره النحوي في تعقيباته على التوجيه النحوي والصرفي للقراءات ، فكان عنوان البحث هو:(التَّعقيباتُ النَّحويةُ والصَّرفيةُ لأبي زرعة في كتابِهِ " حُجّة القِرَاءَات ")

وكانت الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع تتلخص فيما يلي :

١- قيمة الكتاب ، وقيمة مؤلفه ، فهو مؤلف في أشرف العلوم ، وهو قراءات القرآن الكريم والاحتجاج لها ، ومن أجلها نشأ علم النحو والصرف لصون اللسان عن الخطأ.

٢- الكتاب يعبر عن فكر صاحبه النحوي ، فيظهر من خلاله ميوله ومذهبه النحوي.

٣- أنَّ القرآن الكريم قامت على أساسه قواعد ، وبنيت على نهجه أصول سواء أكانت هذه الأصول تتفق مع أصول النحاة أم لا تتفق فأردت إظهار ذلك.

٤- الترابط القائم بين دراسة القراءات والاحتجاج لها ، وبين دراسة مسائل وقضايا النحو والصرف ، هذا الترابط يتجلى في كتاب حجة القراءات لأبي زرعة.

٥- أردت إبراز آرائه النحوية التي لم أجد من بين النحويين من ألمح لها ، أو عرضها في مؤلفاته مع كثرتها حتى معاصريه ، أو من جاء بعده.

٦ - قد يكون في دراسة جانب من هذا الكتاب تعويض لصاحبه عما لحق به من إغفال كتب التراجم للتعريف به ، وقد يكون في دراسة آرائه النحوية رفع اللوم والتقصير عن كاهل النحويين الذين لم يتناولوا آرائه النحوية ، والصرفية في كتبهم على الرغم من كثرتها وكثرة مؤلفاتهم ، وعلى الرغم من زهو الحياة العلمية والثقافية في عصره ، وشهرة من عاش فيه من علمائنا – رحمهم الله –.

وقد جاءت خطتي في البحث شاملة ما يأتي :

مقدمة ، وتمهيد ، وفصلين ، وخاتمة ، وفهارس للمراجع .

أمَّا **المقدمة** : فقد تحدثت فيها عن علاقة علوم القرآن الكريم بالعلوم العربية ، وكيف كان لكليهما الأثر العظيم في الآخر ؟ وتحدثت فيها عن دوافع اختيار هذا الموضوع .

التمهيد ، وعنوانه : أبو زرعة ، وفكره النحوي في ضوء تعقيباته على توجيه القراءات

و يشمل مبحثين :

المبحث الأول ، وعنوانه : حياة الإمام أبي زرعة ، وفكره النحوي ، ومنهجه في تناول قضايا النحو والصرف .

المبحث الثاني ، وعنوانه : نبذة عن علم القراءات ، والتأليف في الاحتجاج .

- **الفصل الأول** : تعقيبات أبي زرعة النحوية.
- **الفصل الثاني** : تعقيبات أبي زرعة الصرفية.
- **الخاتمة** : ذكرت فيها أهم نتائج البحث والدراسة.

(وما توفيقي إلَّا بالله عليه توكلت وإليه أنيب).

التمـــهيد

أبو زرعة ، وفكره النحوي في ضوء تعقيباته على توجيه القراءات

ويشمل مبحثين :

المبحث الأول

حياة الإمام أبي زرعة ، وجهوده ،

ومنهجه في تناول قضايا النحو والصرف

وفيه أتناول الآتي :

نسبه - ومؤلفاته - وشيوخه - وتلاميذه - وعصره.

وفي البداية تجدر الإشارة إلى أمر غاية في الأهمية لديَّ ، فإنَّ أبسط أصول البحث أن أقوم بجمع المعلومة ونقلها وإسنادها إلى مصدرها بكل أمانة ودقة ، وهذا ما ألزمت به نفسي في كل مواضع البحث.

ولكن حين أقدمت على التعريف بحياة العالم الجليل الإمام أبي زرعة نازعت نفسي أمور جعلتني في حيرة ، فالإمام لم يحظ بتناول كتب التراجم له ، والتعرض لحياته ، فكل ما توافر لدي هو ما قام به المحقق الكبير سعيد الأفغاني محقق كتاب حجة القراءات ، وقد أعياه هذا الأمر بل قد أحزنه أنَّ كتب التراجم مع كثرتها لم تترجم لأبي زرعة.

وقد أعياني ما أعياه ، وأعياني بالإضافة إلى ذلك أنَّ الأمانة تقتضي أن أقوم بالبحث عن ترجمته .

ولذا فإنَّني سأعتمد في تناولي شخصية أبي زرعة على ما تحصل عليه أستاذنا سعيد الأفغاني ، فإنَّه قد بذل جهدًا مضنيًا لا يتمكن مثلي من الحصول عليه، فقد راسل الأمصار المجاورة ، وبحث في ثنايا الكتب عن أي معلومة صغيرة كانت ، أو كبيرة عن الإمام : (حياته ، ومؤلفاته) ، وقد تحصل على معلومات قيمة ، وإن كانت قليلة في الكم فهي كثيرة من حيث الكيف والنفع.

ولكني حاولت ولم أدخر جهدًا – وإن كان متواضعًا– أن أرجع إلى ما رجع إليه فلم أزد عليه شيئًا إلَّا ما وجدته في كتاب الأعلام للزركلي ، ولكن ما يدعو للعجب أنِّي وجدته قد تعرض لترجمة أبي زرعة ما قام بجمعه سعيد الأفغاني وأحالني إليه وإلى صفحات من مقدمة المحقق.

ولذا أرجو من القارئ قبول العذر عن عدم التحصل على معلومات غير ما أفادنا به شيخنا سعيد الأفغاني ، وسأعتني بما عرضه هو، وما عرضه أيضًا الزركلي في الأعلام .

وأبدأ بنسبه ، فهو : عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة المكنى بأبي زرعة قاريء قاضي مالكي المذهب.

عاش في القرن الرابع الهجري ، قرأ عليه وأملاه الإمام : أحمد بن فارس كتابه (الصاحبي) سنة ٣٨٢هـ في المحمدية في الري ، وكان أستاذًا في فن القراءات[١].

(١) الأعلام للزركلي ٣ / ٣٢٥ ، وانظر : مقدمة كتاب حجة القراءات لأبي زرعة ، للمحقق سعيد الأفغاني ص ٢٦ – ٢٨.

وقد فضَّله سعيد الأفغاني على شيخه أحمد بن فارس ، فقال : " ولا أستحسن – وقد سكتت المصادر – أن أقدِّر أنَّه كان في سن الطلب ، أو سن الشباب ، أو سن الكهولة ، فالعالم منهم متعلم أبدًا ، يجلس مجلس الطالب ، كلَّما قصد قراءة كتاب على متخصص في فن إلَّا أنَّ شهادة ابن فارس في تعريفه له بـ (القاريء توحي بأنَّه تمت له أدوات الأستاذ في الإقراء ، وأنَّه يستزيد في ثقافته العالية في الأدب واللغة على ابن فارس الذي شهد له الصاحب بن عباد أنَّه "ممن رزق حسن التصنيف ، وأمن فيه من التصحيف")[1] .

وهكذا أجد سعيد الأفغاني يستنبط من كلام الصاحب وثناءه على أحمد بن فارس أنَّ تلميذه أبا زرعة كان يزيد على أستاذه أحمد بن فارس ، وإن كنت أراه قد بالغ في هذا ؛ إذ لا دليل على ذلك في كلام الصاحبي ، أو غيره، ولعل مؤلفات أبي زرعة ما شجعت سعيد الأفغاني على هذا الثناء والتي سأعرضها الآن .

مؤلفاته :

ما زلت أتلمس خطا المحقق الكبير سعيد الأفغاني دون مقدرة مني على الإفلات من التأثر بما حصل عليه يمينًا ، أو يسارًا ، فما جمعه ذو أثر عظيم ، ونفع كبير، وعظم فيه الكيف مع قلة الكم ، وقد عد مؤلفات أبي زرعة من خلال استنتاجاته من ثنايا الكتب من ذلك :

١- حجة القراءات ، وفيه موضع البحث ، ألَّفه عام ٤٠٣هـ.

(١) مقدمة كتاب حجة القراءات ، للمحقق سعيد الأفغاني ص ٢٦.

٢- كتاب التفسير ، وَرَدَ ذكره في حجة القراءات[١].

٣- شرف القراءات في الوقف والابتداء ، وهو يقع في جزأين مخطوط في خزانة عاكف العاني ببغداد[٢]

٤- مجالس له أملى فيها على طلابه بحوثًا في فن الإقراء ، ويوجد في كتاب سعد السعود بعضًا منها[٣].

شيوخه ، وتلاميذه :

أولاً : شيوخه :

ما علم بالتأكيد والتصريح من المحقق أنَّ له شيخًا مشهورًا هو : أحمد بن فارس صاحب كتاب (الصاحبي) ويجدر بي هنا أن أعرف له في إيجاز.

أحمد بن فارس :

هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب الرازي ، ولد بقزوين ، ونشأ بهمزان ، ودرس بها ، ومن تلاميذه : الصاحب بن عباد ، ومن أساتذته وشيوخه : أبو بكر أحمد بن الحسن الخطيب راوية ثعلب ، وأبو الحسن علي بن إبراهيم القطان ، وأبو عبد الله أحمد بن طاهر المنجم ، وعلومه كانت متنوعة وشاملة لا سيما اللغة التي أتقنها ، وأكثر من التأليف في فروعها المختلفة ، وكان فقيهًا شافعيًا ويناصر مذهب مالك.

أمَّا طريقة أحمد بن فارس في النحو فهي طريقة الكوفيين.

---

(١) الحجة ص٢٨٢.

(٢) الأعلام للزركلي ج٣ ص٣٢٥.

(٣) مقدمة محقق حجة القراءات ص ٢٩ وانظر : الأعلام للزركلي ٣ /٣٢٥

ومن مؤلفاته : الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامهم، توفى ٣٩٥هـ[١].

ثانياً : تلاميذه :

أمَّا تلاميذه فلم أجد من أورد لهم ذكرًا لا في تحقيق الكتاب لسعيد الأفغاني ولا في الأعلام ، ولا صرح بهم في موضع آخر.

ولذا رأيت ولعلي أكون قد أصبت أن أقوم بالتعريف لمعاصريه ففي التعرف عليهم، وعلى مكانتهم ، ومؤلفاتهم ما قد يصل بالقارئ إلى تصور ما كان لأبي زرعة من مكانة تماثلهم ، والله أعلم .

أهم معاصريه :

١- السيرافي :

هو : أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، ولد بسيراف سنة٢٨٠هـ ، خرج إلى عمان ، وتفقه على شيوخها ، ثم تحول إلى بغداد ، ودرس اللغة على ابن دريد ، والنحو على ابن السراج ، والقراءات على أبي بكر بن مجاهد ، من مؤلفاته : شرح كتاب سيبويه ، رد فيه على مخالفيه من البصريين والكوفيين ، وشرح شواهد سيبويه ، والمدخل إلى الكتاب ، وكتاب ألفات الوصل والقطع ، والإقناع في النحو، وإليه انتهت المدرسة البصرية[٢]

(١) إنباه الرواة ١/٢٩ونزهة الألباء ص٢١٩ ومعجم الأدباء ١/٥٣٣ وبغية الوعاة ١/٣٥٢ ووفيات الأعيان١/١١٨ وتاريخ الأدب العربي لبركلمان ٢ /٢٦٥ والأعلام١ /١٩٣

(٢) تاريخ بغداد ٧ /٣٤١، ونزهة الألباء ص٢٠٧ ومعجم الأدباء ٨ /١٤٥ وإنباه الرواة ١ /٣١٣ وشذرات الذهب ٣ /٦٥ وبغية الوعاة ص٢٢١ والفهرست ص٩٩ واللباب ١ /٥٨٦ والمدارس النحوية ص ١٤٥ – ١٤٩.

٢- **أبو علي الفارسي** :

هو : أبو علي الحسن بن عبد الغفار، أحد الأئمة في علم العربية ، ولد في فاس (من أعمال فارس) سنة ٢٨٨هـ ، ودخل بغداد وقدم حلب ، من مؤلفاته : الحجة في القراءات السبع ، والإيضاح ، والتذكرة ، والإغفال ، والبغداديات... وغير ذلك.

عكف على حلقات البصريين ، وحلقات البغداديين ، وحلقة أبي بكر بن مجاهد توفى سنة ٣٧٧هـ[١] .

وكان ينتخب لنفسه من الآراء البصرية كما ينتخب لنفسه أيضًا من الآراء الكوفية ما صح في قياسه.

وكتابه الحجة كان يحتج فيه لكل قراءة من تلك القراءات من اللغة والشعر متأثرًا بآراء النحاة البصريين والكوفيين منتصرًا تارة للأولين وتارة للأخيرين مع نزعة بصرية مما جعل الزبيدي في طبقاته ، وابن النديم في فهرسته يصنفانه من البصريين ، ولكنَّه قد خلط بين آراء المدرستين وهو بذلك بغدادي ينتخب من المدرستين[٢].

٣- **ابن جني** :

هو : أبو الفتح عثمان بن جني عالم بالنحو ، والأدب ، والتصريف ، واللغة من مؤلفاته : الخصائص ، وسر صناعة الإعراب ، واللمع في علم

(١) وفيات الأعيان لابن خلكان ١ /١٦٣، والأعلام ٢ /١٧٩.
(٢) المدارس النحوية لشوقي ضيف ، ص٢٥٦.

العربية ، وغير ذلك ، توفى سنة٣٩٢ هـ [١] ، وكان بغداديًا لكنَّه ينزع إلى البصريين[٢].

وبعد ذكر بعض معاصريه أستطيع أن أستنتج أنَّ النهج البغدادي ، كان هو الغالب على علماء هذا العصر، فقد كانوا ينزعون إلى البصريين في أغلب الأحيان، وينزعون إلى الكوفيين في أحيانٍ أخرى وفقًا لأقيستهم .

عصره :

أولاً : الحياة العلمية والثقافية .

عاش الإمام أبو زرعة بين القرنين الثالث والرابع الهجريين ، وهذان القرنان يمثلان بحقٍ العصر الذهبي الذي ازدهرت فيه الحضارة الإسلامية ، ونمت وبلغت غايتها من الانتاج الواسع في شتى ميادين العلوم والآداب[٣].

ولقد اهتم علماء المسلمين بالبحث كثراً في معاني القرآن الكريم ، وقراءاته وتفسير غريب آياته وألفاظه ، وبيان مشكله وتوضيح أحكامه ، وكذلك الحديث الشريف ، ومن أجل ذلك قاموا بجمع اللغة عن القبائل العربية الفصيحة ، فظهرت الدراسات اللغوية وتطورت.

---

(١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن عماد ٢ /١٤٠ ونزهة الألباء ص٣٣٢ ويتيمة الدهر ١/ ٨٩ وتاريخ بغداد ٣١١/١١ ومعجم الأدباء ١٢ /٨١ وإنباه الرواة ٢ /٣٣٥ ومرآة الجنان ٢ /٤٤٥ وابن خلكان ١ /٣١٣ وبغية الوعاة ص٣٢٢

(٢) المدارس النحوية ص٢٦٨.

(٣) الحضارة الإسلامية (دراسة في العلوم الاسلامية) تأليف: د/طه عبدالمقصود عبدالحميد أبوعبية ١ /١٠ ، وانظر الحياة العلمية في الشام والعراق في القرن الرابع الهجري لكرم حلمي فرحات ، المقدمة ص٥ رسالة دكتوراه القاهرة دار العلوم سنة١٩٩٦م.

وكان من أوائل المهتمين بذلك العلماء الذين استقروا في البصرة أول المدن التي مصرت في العراق ، ومن هنا كانت هذه المدينة منبع هذه الدراسات ، والشمس التي شع نورها على الناطقين بالضاد ، واستطاع رجالها القائمون على هذه الدراسات أن يصفوا أصولها وضوابطها التي بها يستطيعون أن يفسروا آيات كتاب الله ، وأحاديث رسول الله- صلى الله عليه وسلم-(١).

الحياة السياسية :

من الناحية السياسية كان عصر أبي زرعة عصر ضعف الدولة العباسية ، فالخلفاء مغلوبون على أمرهم ، والأمر لغيرهم وولاة الأقاليم وعمالهم مستبدون بمعظمها.

فمصر في أيدي الفاطميين ، ثم في أيدي الإخشيديين ، وولايات فارس يتداولها المتغلبون ، والموصل بين الحمدانيين وآل بويه ، وحلب وبلاد كثيرة تحت أيدي الحمدانيين ، وبغداد تحت سلطان آل بويه سنة٣٣٤هـ ، ولقد تعرض هؤلاء للخلفاء بالخلع والإذلال ولم يكن للخليفة إلَّا الاسم(٢).

مذهبه النحوي:

كانت المذاهب النحوية ثلاثة مذاهب : مذهبان قديمان وهما : البصري، والكوفي ، ومذهب حدث من خلط المذهبين والتمييز بينهما وهو : مذهب البغداديين(٣).

---

(١) الحضارة الإسلامية، د/ طه عبدالمقصود ١ /١٨٩.

(٢) الحضارة الإسلامية ج١ ص١٨٠.

(٣) نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي ص ١٨٥

وقد لاحظت من خلال فكر معاصري الإمام أبي زرعة أنَّهم كانوا ينتمون إلى المدرسة البغدادية أمثال أبي علي الفارسي ، وابن جني ، ومن سمات هذه المدرسة ، كما يقول شوقي ضيف : (قد ترامت عليها ظلال خدع كثيرة ، وخاصة أنَّ عَلَمَيها الفذين : أبا علي الفارسي ، وابن جني ، كثيرًا ما يَكْنيان عن البصريين في مصنفاتهما باسم "أصحابنا" مما جعل كثرة المعاصرين تظن أنَّهما بصريان حقاً ، وهما إنَّما يصوران بذلك نزوعهما الشديد تلقاء البصريين ، أمَّا بعد ذلك فإنَّهما ينهجان النهج القويم للمدرسة البغدادية القائم على الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية)[1].

وإنَّما قدمت وأنا أحاول أن ألتمس معلومة تفيدني عن مذهب الإمام أبي زرعة لأنِّي لا أظنه إلَّا بغدادي المذهب كمعاصريه ، وأنا بذلك لا أوافق ما جرى عليه محقق كتابه : (حجة القراءات) الأستاذ سعيد الأفغاني الذي عزاه إلى المذهب الكوفي مقدماً لذلك أدلة كثيرة تبدو للقاريء مقنعة ، ولكن مع دراستي للجانب النحوي والصرفي في هذا الكتاب ، أراه لا يتماشى بالكلية مع المذهب الكوفي ، فقد ينتزعه أيضًا المذهب البصري ، وإن لم يصرح بذلك ، كما أنَّه لم يصرح أيضًا في بعض ما وافق عليه المذهب الكوفي بتأييده لهم.

وعلى أية حال فإنَّه من خلال بيان منهجه في تناول قضايا النحو والصرف في تعقيباته ، قد تتضح الصورة للقاريء ، وهو الحكم في ذلك ، والله أعلم.

---

(١) المدارس النحوية لشوقي ضيف ص٦، ٧.

منهجه في تناول قضايا النحو والصرف :

من هذا المنهج يستطيع القارئ استخلاص فكره النحوي واستظهاره بجلاء .

وبداية أريد أن أؤكد هنا إلى ما سبق وأن أشرت إليه من قبل أنَّه ما من عالم في عصور الازدهار العلمي والحضاري ، وعصور التأليف الأولي لا سيما القرن الرابع الهجري إلَّا وقد ألزم نفسه قبل الإقدام على دراسة كتاب الله تعالى وقراءاته ، بأن يتقن العلوم العربية من أصحابها ، ومن شتى نواحيها ، فعليه أن يكون عالمًا بمفردات اللغة ، وشائعها وشاردها وغريبها ، والإلمام بضوابط وأصول النحو والصرف والبلاغة ويتذوق الأدب والشعر.

وهذا ما انتهجه علماء العصر الذي عاش فيه إمامنا ، ولم يخرج هو عنهم بل إنَّه أجاد وزاد كما فهم مما سبق من كلام الصاحب بن عباد.

فقد كان عالمًا بالقراءات ، وهذا كاف لأن أحكم بعلمه في النحو والصرف.

ومع هذا ألحظ أمرين يدعوان للأسف :

الأمر الأول : أنَّه لم يؤلف كتابًا في النحو والصرف مع إتقانه كما نرى فيما بعد .

الأمر الثاني: أنَّ آراءه النحوية والصرفية ظلت كامنة في كتاب حجة القراءات ، فلم يتناول أحد من علماء النحو والصرف رأيًا له لا بالعرض ، ولا بالنقد فلم أقرأ آراءه النحوية خارج هذا المؤلف الذي بين أيدينا مع كونه انفرد ببعض الآراء في وجهة نظري.

ولعل هذين الأمرين كانا دافعين لعدم إطلاق لقب القارئ النحوي على الامام أبي زرعة كما أطلق على بعض معاصريه ممن أجادوا القراءات والنحو.

مصادره :

إنَّ مصادر أبي زرعة متعددة ، ولكنَّها خفية ؛ لأنَّه يغلب عليه عدم النقل ، فهو يصدر آراء النحويين في بعض تعقيباته غير مستندة لمصدر صريح ، ثم يذكر رأيه أيضاً معتمداً على ثقافته ، ومن مكمن عقله وناتج تعليمه .

وأصل هنا إلى بيان فكره ومذهبه النحوي ، فهو من الناحية الشكلية المتمثلة في استخدامه لمصطلحات النحويين ، كان يستخدم من المصطلحات ما اشتهر في المدرسة الكوفية [١]، ولعل هذا ما دعا الأستاذ سعيد الأفغاني إلى القول بأنَّ مذهبه كوفي[٢]، وقد ساق لذلك أدلة كثيرة مع تيقني منها ، إلَّا أنَّها لا تُعدُّ دليلًا قائمًا على أنَّه كوفي المذهب ، والذي دعاني لذلك أني لم أدرك فكره النحوي إلَّا بعد دراسة آرائه كاملة في هذا المؤلف.

وقد لاحظت أنَّه ينتخب من المدرستين البصرية والكوفية ما يعتقده هو، حتى وإن استخدم مصطلحات الكوفيين ، فهي نزعة تأتي من خلال التعايش المكاني لا الاعتناق المذهبي ، فلعله تأثر في لغته بعلماء المدرسة الكوفية تأثراً لغويًا في الاستعمال .

---

(١) المدارس النحوية لشوقي ضيف ص ١٦٥.

(٢) ينظر : مقدمة المحقق سعيد الأفغاني في كتاب حجة القراءات ص٣٢، ٣٣.

وأرى أنَّه يعد من أتباع المدرسة البغدادية ، والتي سبق أن بينت سماتها العامة ، كما كان ذلك حال الفارسي ، وابن جني.

وأسوق هنا بعض المصطلحات التي لاحظتها أثناء دراستي لآرائه وهي :

قوله في باب التقاء الهمزتين : (باب الهمزتين تلتقيان من كلمتين وهما مختلفتا الإعراب)[١].

كذلك تسميته للحركات : الفتحة والضمة والكسرة والسكون والنصب والضم والجر والجزم فيقول في قراءة : (نكفِّرُ) [٢] ، قال : (برفع الراء) يقصد بضم الراء ، وعده سعيد الأفغاني من الخلط بين ما نسميه حركات بناء ، وما نسميه حركات إعراب ، ومثَّل له بقول أبي زرعة في قراءة :(فلا تَحسبنَّهم) [٣] (قريء برفع الباء ونصبها) بدل (بضم الباء وفتحها) [٤].

وغير ذلك مما يدل على استعماله لمصطلحات الكوفيين.

أمَّا منهجه في تعقيباته النحوية والصرفية فقد كان الإمام أبو زرعة متبعاً لمنهج واحد في عرض القراءات المتواترة ، ووجه اختيارها عند قارئيها ، وقد كان هذا عامَّاً في كل القراءات مهما اختلفت أوجه الترجيح للقراءات ، دلالية ، أو صرفية ، أو نحوية ، أو تفسيرية ، أو فقهية.

فقد كان يعرض القراءة مسندة لصاحبها ، ثم يذكر الحجة التي ترجح اختيار القاريء للقراءة دون أن يدلي برأيه الخاص به ، لكنَّه كان يعرض

---

(١) حجة القراءات ص٩٠.

(٢) حجة القراءات ص ١٤٧

(٣) سورة آل عمران من الآية ١٨٨

(٤) ينظر : مقدمة حجة القراءات للمحقق سعيد الأفغاني ص ٣٢

آراء بعض العلماء ذاكرًا اسمه في بعض الأحيان ، سواء كانوا علماء فقه ، أو تفسير ، أو نحو ، أو لغة ، وغير ذلك وفقًا لطبيعة موضوع القراءات الواردة.

وقد لاحظت أنَّ أغلب الحجج كانت تفسيرية دلالية ، ثم الحجج اللغوية، ثم النحوية والصرفية ، وأخيرًا الفقهية.

كما لاحظت أنَّ أكثر من ذكرهم في أوجه اختيار القراءات الكسائي باعتباره قارئًا أولًا ، ونحويًا ثانيًا ، ثم الفراء ، والزجاج باعتبارهما عالمين بالنحو، ولهما نصيب كبير في التأليف في كتب إعراب القرآن ومعانيه ، ثم اليزيدي باعتباره قارئًا نحويًا ، ثم أحمد بن فارس شيخه وأستاذه.

ثم إنَّه بعد ذكر حجج القراءات كثيرًا ما يعقب ، وقد اتسمت تعقيباته النحوية والصرفية – وهي موضع الدراسة في هذا البحث – ببعض الأمور أذكرها فيما يلي :

أولًا : لم يلزم المؤلف نفسه بالتعقيب النحوي في كل قراءة يتصل فيها موضع التوجيه بالنحو، بل يوجد القليل من القراءات كان توجيهها نحويًا ، ولم يقم بالتعقيب عليها في نهاية الكلام(١).

ثانيًا : خلت معظم التعقيبات النحوية والصرفية من نسبة الآراء إلى قائليها تصريحًا ، أو نسبتها إلى مذهبها النحوي.

ثالثًا : بعض التعقيبات جاءت في أول قراءة في الآية ، وليس في آخر قراءة(٢)

---

(١) انظر حجة القراءات ص ٣٤٨

(٢) انظر حجة القراءات ص٢٩٧.

رابعاً : جاءت التعقيبات معبرة عن رأيه ، وفكره النحوي الخاص به.

خامساً : كان كثيرًا ما يعضد رأيه في التعقيب ويقويه بأدلة وشواهد وأمثلة، ويغلب على شواهده الاستشهاد من القرآن الكريم ، وقل استشهاده بالحديث الشريف ، أو الشعر، وإن أورد لهما شواهد لم يكن يعزوها إلى راويها أو قائلها.

سادساً : أورد الإمام أبو زرعة وجوهاً في القضية النحوية ، ورد ذكرها في كتب النحو، وآراء أخرى لعله مما انفرد بها مع ملاحظة أنَّها لم تسند له في كتب النحو(١).

سابعاً : استخدم أبو زرعة في بعض التعقيبات مصطلحات ، وأساليب لا أدعي أنَّه انفرد بها ، وإنَّما هي نادرة الذكر كالمواجهة بدلاً من المخاطب(٢).

ثامناً : يغلب على التعقيبات التفصيل لا الإيجاز، وفي بعض التعقيبات النحوية ألحظ بعض الإيجاز ، ولكنَّه غير مخل مستخدماً مثالاً واحداً يفصل فيه ما أوجز(٣).

تاسعاً ، وأخيراً : العلة عنده في مجمل آرائه التي وردت في التعقيبات يغلب عليها العلل القياسية ، والسماعية ، وأذكر هنا بعضاً من أنواع العلل التي وردت في تعقيباته النحوية والصرفية على سبيل المثال لا الحصر :

---

(١) انظر حجة القراءات ص ٢٩٧

(٢) انظر حجة القراءات ص ٣٣٣

(٣) انظر حجة القراءات ص ٩٨ ، ٩٩

* – علة الرجوع إلى الأصل ، وقد ذكرها في مجيء الواو بعد ميم الجمع ومنها مثلاً ما جاء في قوله تعالى : (أَنُلْزِمُكُمُوهَا) [١]

* – علة مراعاة النظير ، ومنها العلة في إعمال (لا) إذا كررت أنَّها عملت النصب مراعاة لعمل (مِن) الواردة في السؤال المتقدم في قول القائل : هل مِن بيعٍ فيه ؟ هل مِن خلةٍ ؟ ، وعدم عملها إذا جاءت في جواب (هل) التي لا تعمل في قول القائل : هل فيه بيعٌ ؟ ، هل فيه خلةٌ؟[٢]

* – علة كثرة الاستعمال ، ومنها مثلاً قوله في فتح الميم في (ابنَ أمَّ ، وابنَ عمَّ) في النداء : (جعلوا الاسمين اسماً واحداً نحو : خمسةَ عشرَ ففتحوا (ابنَ أمَّ، وابنَ عمَّ) لكثرة استعمالهم هذا الاسم .[٣]

* – علة الاختصار والإيجاز ، كما في حذف عائد الاسم الموصول ، وحذف لام الأمر من المخاطب .[٤]

* – علة وقوع الشيء موقع الآخر فيأخذ حكمه ، كما في علة رفع المضارع لوقوعه موقع اسم الفاعل بدليل أنَّه صرح به في مواضع أخرى.[٥]

---

(١) من الآية ٢٨ من سورة هود ، وانظر : حجة القراءات ص ٨١

(٢) انظر حجة القراءات ص ١٤١ ، ١٤٢

(٣) انظر حجة القراءات ص ٢٩٧

(٤) انظر حجة القراءات ص ٥٩٩ ، ٣٣٣

(٥) انظر حجة القراءات ص ٤٣٨

المبحـــث الثاني

نبذة عن علم القراءات والتأليف في الاحتجاج لها

وفيه أتناول ما يأتي :

أولاً : **تعريف علم القراءات** .

هو : علم بكيفيات أداء كلمات القرآن الكريم من تخفيف ، وتشـــديد ، واختلاف ألفاظ الوحي في الحروف[١].

ثانياً : **أقسام القراءات** .

<u>للقراءات قسمان</u> :

الأول : متواترة صحيحة ، وهي ما حواها كتاب (حجـــة القـــراءات) لأبـــي زرعة ، ولا بد لها من ثلاثة ضوابط هي :

١- موافقة العربية ، ولو بوجه ، ومعنى ذلك أن توافق وجهًا مـــن وجـــوه النحو سواء كان أفصح أم فصيحًا ، مجمعًا عليه أم مختلفًا فيه اختلافًا لا يضر مثله.

٢- موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا .[٢]

٣- صحة السند وتواتره.

---

(١) انظر : لطائف الاشارات لفنون القراءات لشهاب الدين القسطلاني١ /١٧٠ وإتحاف فضلاء البشر١/٦٩ والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ١ /٧ ومنجـــد المقـــرئين ومرشـــد الطالبين لابن الجزري ص ٣

(٢) النشر لابن الجزري ١٠/١ والقراءات القرآنية تاريخ وتعريف ص١٢١ والمعجزة الكبـــرى القرآن ص٥٣

ويتحقق هذا كما يقول ابن الجزري : (أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط ، أو مما شذ بها بعضهم)[١].

القسم الثاني : القراءات الشاذة .

وهي : ما اختل فيها ركن من أركان القراءة الثلاثة المتقدمة .[٢]

ثالثاً : تاريخ التأليف في كتب القراءات والاحتجاج لها .

لم يكد يكتمل نزول القرآن الكريم وترتب سوره وآياته حتى كان محفوظًا في الصدور، مكتوبًا في الصحف ، مرويًا عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– بوجوه الأحرف والقراءات ، وكان من الصحابة من رواه بحرف ، ومنهم من رواه بحرفين ، ومنهم من زاد ، ثم تفرقوا في الأمصار، وتلقى عنهم التابعون ، وعن التابعين أخذ من بعدهم من القُرَّاء ، حتى انتهت الرواية إلى فريق من القُرَّاء في القرن الثاني من الهجرة فتفرغوا للقراءات واختصوا بها ، وجعلوا همهم الأكبر العناية بحصرها ، وضبطها ، وتحري الإسناد الصحيح في روايتها ، حتى صاروا القدوة في هذا الشأن ، إليهم تُشدُّ الرحال ويُقصدون ليتلقى عنهم من شتى الجهات.

وقد انفسحت أمام هؤلاء العلماء مجالات البحث ، وتنوعت المقاصد والأغراض ، وأثر عنهم من الكتب والآراء ما لا يدخل تحت حصر، أمثال : هارون الأعور المتوفي سنة٢٠٠هـ[٣]، ويعقوب بن أبي إسحاق الحضرمي

---

(١) النشر ١ /١٣، وينظر في شرط التواتر : الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/١٥٥ .
(٢) المرشد الوجيز ص١٧٢– ١٨٤.
(٣) طبقات القراء للزبيدي ج٢، ص٣٤٨.

المتوفي سنة ٢٠٥هـ ، ثم جاء أبو بكر بن مجاهد المتوفي سنة٣٢٤ هـ ، فألف كتابه الموسوم بـ "القراءات السبعة" فيكون أول من سبع السبعة.

ثم شرع أبو بكر محمد بن السري المتوفى سنة ٣١٦هـ في تأليف كتاب يحتج فيه للقراءات الواردة في كتاب ابن مجاهد(١).

وتوالت بعد ذلك المؤلفات في الاحتجاج للقراءات سواء القراءات السبع ، أم العشر ، أم الشاذة.

فكان تأليف القُرَّاء الكتب في جمع القراءات ونسبتها ، والبحث عن إسنادها دافعًا لعلماء اللغة أن يؤلفوا الكتب في الاحتجاج لها ، فقد مهدت أمامهم السبيل ، ومدت لهم الأسباب ، فكان جمع القراءات الخطوة الأولى ، والاحتجاج لها الخطوة التالية(٢).

رابعًا : جهود علماء العربية في الاحتجاج للقراءات .

بدأ الاحتجاج أول العهد غضًا يسيرًا وكان يعتمد على القياس ، وحمل القراءة على قراءة أخرى لمشابهة بينهما ، إمَّا في مادة اللفظ المختلف في قراءته ، وإمَّا في بنيته ، ثم أخذ يتجه مع ذلك إلى التخريج والاستشهاد ، فبدأ بقراءة بعض الصحابة أمثال : عبد الله بن عباس المتوفي سنة ٦٨هـ ، ثم عاصم الجحدري المتوفي سنة ١٢٨هـ ، ثم الكسائي المتوفي سنة١٨٩هـ ، وسيبويه المتوفي سنة ١٨٠هـ ، الذي أكثر في كتابه من المفاضلة والاحتجاج لبعض القراءات التي قرئت بها شواهده.

---

(١) طبقات القراء للزبيدي ج٢ ص٣٤٨.

(٢) الفهرست لابن النديم ص ٤٨ – ٥٠

كما أكثرت كتب معاني القرآن من التخريجات لوجوه الإعراب المختلفة، والاحتجاج لوجوه هذا الاختلاف(١).

ومن العلماء الذين صنفوا في هذا الميدان : أبو علي الفارسي ، أحد أعيان القرن الرابع الهجري أزهى العصور الإسلامية ، وأكثرها تصنيفًا لفنون المعارف والآداب والعلوم ، فوضع كتابه الحجة ، وكان في الاحتجاج للقراءات السبع(٢).

وسار على شاكلته الإمام القاضي عبد الرحمن بن زنجلة المكنى بأبي زرعة فألف حجة القراءات.

خامسًا : الترابط بين التأليف في الاحتجاج للقراءات ، والتأليف في النحو والصرف .

إنَّ العلاقة بين التأليف في القراءات وبين التأليف في علوم العربية ، لا سيما النحو والصرف علاقة ترابط وامتزاج وتبادل ، وهي علاقة متلازمة على مر العصور حتى يومنا هذا ، فهذا البحث الذي بين يدي القارئ هو نموذج حي لهذا الترابط والامتزاج.

ذلك أنَّ كلاً من العلمين يخدم الآخر ، فمؤلفات الاحتجاج للقراءات تحتوي على ضوابط النحو أصوله وقواعده ، فهي في مقدمة الاحتجاج لاختيار القراءة.

---

(١) مقدمة كتاب المحتسب لابن جني للمحقق / محمد أبو الفضل إبراهيم ص٨- ١٠، وانظر طبقات الزبيدي ص ٥١ ، والنشر لابن الجزري ص ٣٣

(٢) انظر إتحاف فضلاء البشر ص٦، وتفسير التحرير والتنوير ص٥٣.

أمَّا علوم العربية فإنَّ المادة الأساس في كل علم منها هي آيات القرآن الكريم ، وقراءاته المختلفة فبحثها ، ودراستها ، والاستشهاد بها كان مجالًا رحبًا لكل من يتصدى لعلوم العربية التي كما سبق أن أشرت إلى ذلك مرارًا كانت منشأ علوم العربية ، وأحد أهم أسباب وضعها هو صون اللسان عن الخطأ في قراءة القرآن الكريم ، والاحتجاج لقراءاته ، فذهب العلماء يشرحوا غريب كلماته ويحتجوا لأوجه قراءاته وإعرابه وغير ذلك.

ولم يكن ذلك خاصاً بأحد أفرع العربية دون الآخر، بل إن جميعها كان ذلك شأنه ، فعلوم البلاغة همها جلاء روعة البيان القرآني لتوجيه الناس ليتذوقوا حلاوته.

لذا كان أمرًا طبيعيًا قيام أئمة القُرَّاء بدراسة علوم العربية ، وكان كبارهم أئمة في العربية أيضًا ، أمثال : أبي عمر بن العلاء ، ويعقوب الحضرمي حتى الكسائي في الكوفة ، وهذا الإمام ابن مجاهد مسبع السبعة ، يقول: (لا يقوم بالتمام إلَّا نحوي عالم بالقراءات عالم بالتفسير عالم بالقصص وتلخيص بعضها من بعض عالم باللغة التي نزل بها القرآن)[١].

وتعد المائة الثالثة من الهجرة عصر التأليف في القراءات ، ووقتها اتسع أيضًا التأليف في العربية كاتساع التأليف في القراءات.

ذلك أنَّ الوجوه النحوية – كما سبق – كانت من جملة ما احتكموا إليه في المفاضلة بين القراءات.

(١) الوقف والابتداء لابن الأنباري ص٣٥ تحقيق / محي الدين رمضان.

فإذا جاءت المائة الرابعة ألفت أيضًا كتب كثيرة في الاحتجاج للقراءات منها : كتاب لأبي بكر محمد بن السري المسمى (احتجاج القراءة)(١).

وألف القارئ النحوي أبو طاهر عبد الواحد البزار ٣٤٩هـ ، كتاب (الفصل بين أبي عمرو والكسائي) ، والانتصار لحمزة (٢).

ثم جاء أبو علي الفارسي فألف كتابه : (الحجة في علل القراءات السبع) ، وألف الإمام أبو زرعة كتابه أيضًا ، (حجة القراءات)(٣).

كما ازدهر أيضًا التأليف في النحو والصرف ، وزخرت المكتبة العربية بمؤلفات ثمينة ، أمثال : كتاب الخصائص ، واللمع لابن جني ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ، والتذكرة لأبي علي الفارسي ، والبغداديات له أيضًا.

(١) انظر خطبة الحجة للفارسي ، ومقدمة المحتسب لابن جني ١٠/١

(٢) ينظر الفهرست ص ٤٨

(٣) وهو الكتاب موضوع البحث تحقيق / الأستاذ سعيد الأفغاني

الفصل الأول

تعقيبات أبي زرعة النحوية

باب المعرب والمبنى

فعل الأمر بين الإعراب والبناء

قال الإمام أبو زرعة : (اعلم أنَّ كل أمر للغائب والحاضر لا بد من لام تجزم الفعل كقولك :(ليقم زيد) ،(لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ) [١]

وكذلك إذا قلت : قمْ واذهبْ ، فالأصل : (لتقمْ) و(لتذهبْ) بإجماع النحويين فتبين أنَّ المواجهة كثر استعمالهم لها فحذفت اللام اختصاراً وإيجازاً واستغنوا بـ(افرحوا) عن (لتفرحوا) وبـ (قمْ) عن (لتقمْ) [٢]

ما تضمنه كلامه من أفكار :

١- ذكر أبو زرعة أنَّ الأصل في أمر المخاطب أن يكون باللام كأمر الغائب.

٢- تعد هذه المسألة من المسائل التي أيَّد فيها أبو زرعة مذهب الكوفيين ، ولكنَّه عبَّر عنه بإجماع النحويين فإنَّه يرى كما يرون أنَّه لا وجود لفعل الأمر ؛ لأنَّ المواجهة أصله عندهم مضارع محذوف منه لام الأمر ، وحرف المضارعة .

٣- أطلق أبو زرعة مصطلح المواجهة على أمر المخاطب .

٤- ذكر أنَّ العلة من حذف لام الأمر في أمر المخاطب هي كثرة الاستعمال.

٥- لم يذكر أبو زرعة حذف حرف المضارعة مع لام الأمر من المضارع.

---

(١) سورة الطلاق من الآية ٧

(٢) حجة القراءات لأبي زرعة ص ٣٣٣

عرض القضية النحوية في دخول لام الأمر على الفعل :

تدخل لام الأمر للغائب مثل : ليقم زيد ، وكان القياس في أمر الفاعل المخاطب أن يكون باللام أيضاً كالغائب لكن لما كثر استعماله حذفت منه اللام وحذف حرف المضارعة تخفيفاً .(١)

ويجدر بي هنا أن أذكر مفهوم الأمر وكيفية صياغته فأقول :

الأمر: طلب الفعل بصيغة مخصوصة ، فإن كان للغائب بقي على صيغة المضارع ولحقت به لام الأمر ، فيقال : ليقم .

أمَّا الحاضر، فصيغته تؤخذ من لفظ المضارع ، وينزع منه حرف المضارعة، فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً بقي على حركته نحو قولك في تدحرج : دَحرِج ، وفى تقوم : قُم ، فإن كان ساكناً أتيت بهمزة الوصل مثل : يستخرج تقول : استخرِج ، وإن أخذ لفظ الأمر من المضارع دون غيره ؛ لأنَّه لما كان زمن الأمر مستقبلاً أخذ من اللفظ الذى يدل على الاستقبال وهو المضارع .(٢)

ومما سبق يتضح أنَّ العلة في بناء الأمر هي زوال مشابهة الاسم بعد زوال حرف المضارعة ، وذلك لأنَّه كان قد شابه الاسم بسبب عروض موازنته له عن زيادة حرف المضارعة في أوله .(٣)

وبزوال حرف المضارعة منه خرج عن كونه معرباً فلم يدخل عليه العامل ، وهذا الذى ذكرته يكون في الأمر للمخاطب ، أمَّا ما كان للغائب من

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٩٥ وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٢٥٢/٢
(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش جـ ٧ ص ٥٨ .
(٣) شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٢٥٢ .

الأفعال المأمور بها تذكر فيها اللام ؛ لأنَّه لم يجز حذف حرف المضارعة منه لئلَّا يلبس بالفعل المضارع(١)

وقد نُسب إلى الكوفيين القول بأنَّ أمر المضارع معرب لا مبنى نظراً لأنَّ أصله مضارع مجزوم بلام الأمر(٢).

وهكذا نلاحظ أنَّه قد حذف من فعل الأمر للمخاطب شيئان :

الأول : حرف المضارعة ، والثاني : لام الأمر.

وأستطيع أن أشير هنا إلى أنَّ النحويين اتفقوا على أمور:

الأمر الأول : لزوم لام الأمر لفعل غير المخاطب .

الأمر الثاني : حذف لام الأمر ، وحذف حرف المضارعة من أمر المخاطب.

الأمر الثالث : إذا جاء فعل مقترناً بلام الأمر فهو مضارع مجزوم بها.

الأمر الرابع : أنَّ العلة في حذف حرف المضارعة ولام الأمر في أمر الحاضر هي كثرة الاستعمال(٣).

كما أود الإشارة إلى أنَّهم اختلفوا في أمرين :

الأمر الأول : اختلاف البصريين والكوفيين في بناء الأمر الحاضر وإعرابه ، فيرى البصريون أنَّ فعل الأمر مبني ، لأنَّ أصل الأفعال كلها أن

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي جـ ٢ ص ٢٥٢

(٢) ينظر أسرار العربية للأنباري ص ٣١٨

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٥٨، ٥٩ و شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٥٢ ، ورصف المباني للمالقي ص ٢٢٦، ٢٢٧ وشرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٥٩

تكون موقوفة الآخر، ويرى الكوفيون أنَّ فعل الأمر معرب مجزوم بلام أمر مضمرة(١).

الأمر الثاني : اختلفوا في الأمر الخالي من اللام ، والأمر الذى باللام .

فذهب البصريون إلى أنَّ الذى خلا من لام الأمر هو صيغة فعل الأمر، وهى قائمة بذاتها مستقلة ، والذى باللام هو مضارع مجزوم بلام الأمر.

ويرى الكوفيون أنَّ كليهما فعل مضارع ، في الأصل معرب بالجزم بلام ظاهرة ، أو محذوفة قياساً على سائر أفعال الأمر.

وذهب المتأخرون إلى أنَّ الصحيح أنَّ ما فيه اللام مضارع معرب مجزوم ، وما ليس فيه اللام صيغة أخرى وهو مبني(٢).

<u>وأخيراً أستطيع القول فيما سبق من آراء :</u>

أنَّ أصل الأمر مأخوذ من المضارع المقترن باللام ، وهذا ما ذهب إليه الكوفيون ، وهو الذى عليه أكثر النحويين ، وأنَّهم أيضاً القائلون بأنَّ كثرة الاستعمال هي علة حذف لام الأمر.

أمَّا أبو زرعة فقد علل الحذف بأنَّه للاختصار والإيجاز ، والاستغناء بافرحوا عن : لتفرحوا .

وأنَّ ما ذكره أبو زرعة قد جاء موافقاً لما ذهب إليه أكثر الكوفيين وقد عبَّر عنه بإجماع النحويين غير مبالٍ برأي البصريين .

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٦١ وشرح الكافية للرضي ٢ / ٢٥٢ .
(٢) ينظر رصف المباني للمالقي ص ٢٢٧

باب النكرة والمعرفة

١- حَركةِ ضَمير الغَيبة المتَّصل ، وعلامةِ الجَمع

قال الإمام أبو زرعة : (واعلم أنَّ الأصل في(علـــيهم) (عليهمُـــو) – بضم الهاء والواو بعد الميم – والدليل على ذلك أنَّ هذه الهاء للمذكر تضـــم وتشبع ضمتها فيتولد عنها الواو نحو: ضربتهو ، وإذا فتحت كانت للمؤنـــث نحو: رأيتها ، وهذه أيضاً وإن فتحت فأصلها الضم بدلالة قولـــك للاثنـــين : رأيتهما وللجماعة : رأيتهنَّ ، وعلامة الجمع في المذكر إلى هذه الهاء هـــي الميم المضمومة التي بعدها (واو) كما فـــي قـــولكم :(ضـــربتكم) وأصـــله :(ضربتكمو) يتبين لك ذلك إذا اتصل به مضمر آخر ترد معه الواو نحـــو : (ضربتكموه) ولا تقول : ضربتكمه.

ومنه قول الله عز وجل : (أَنُلْزِمُكُمُوهَا) [١] فهذا مما يبين لك أنَّ الأصل (عليهُمُو) بضمتين وواو) [٢]

ما تضمنه كلامه من أفكار :

* – بيَّن أبو زرعة حركة هاء ضمير الغيبة المتصل فذكر أنَّ الأصل فيهـــا الضم ، ودلل على ذلك بأدلة منها :

١– أنَّ الضم إذا أشبع تولد عنه واو في نحو: ضربته.

٢– أنَّ الهاء إذا فتحت صارت للمؤنث لا للمذكر نحو: رأيتها .

---

(١) سورة هود من الآية ٢٨

(٢) حجة القراءات ص ٨١

٣ – أنَّ هذه الهاء حتى وإن فتحت فأصلها أيضاً الضم بدليل ضمها في التثنية والجمع : رأيتُهُما ورأيتهُنَّ .

* – ثم بيَّن حركة ميم الجمع الواقعة بعد هاء الغيبة فذكر أنَّ الأصل فيها أيضاً الضم وتأتى بعدها الواو ودلل على ذلك بالآتي :

أنَّه إذا اتصل به مضمر آخر ردت الواو معه نحو: ضربتكموه ، ولا تقول : ضربتكمه ، واستشهد على ذلك بقوله تعالى : (أَنُلْزِمُكُمُوهَا).

رأي النحويين في حركة هاء الغيبة ، وعلامة الجمع :

أود هنا الإشارة إلى شيئين :

حركة هاء الغيبة ، ثم أتلوها بحركة علامة الجمع فأقول :

حركة هاء الغيبة :

إنَّ هاء الغائب من الضمائر المتصلة التي تستعمل في موضعي النصب والجر(١).

من خلال الاطلاع على ما ذكره النحويون أستطيع الإشارة إلى أنَّه لم يكن بينهم خلاف في أنَّ الأصل في الهاء الضم ، وأنَّها تخرج عن هذا الأصل إذا كان قبلها ياء ، أو كسرة فتكسر.

وقد علل سيبويه لذلك بقوله : (لأنَّها خفية كما أنَّ الياء خفية ، وهي من حروف الزيادة كما أنَّ الياء من حروف الزيادة ، وهى من موضع الألف ، وهى أشبه الحروف بالياء) (٢).

---

(١) ينظر مغنى اللبيب جـ ٢ ص ٣٤٨

(٢) الكتاب لسيبويه جـ ٤ ص ١٩٥

وقد استعمل الحجازيون هذه الهاء دون خروج عن الأصل.

قال ابن مالك :(ولغة الحجازيين في هاء الغائب الضم مطلقاً ، وهو الأصل فيقولون: ضربتُهُ ، ومررت بهُ ، ونظرت إليهُ)[١].

أمَّا لغة غير الحجازيين فهي الكسر بعد الكسرة ، أو الياء الساكنة من قبيل الإتباع.

وعلل ابن مالك لذلك بأنَّ اللافظ بذلك بعد ساكن كالجامع بين الساكنين فلذلك كثر اختلاس الضمة والكسرة في نحو: منه [٢].

أمَّا حركة علامة الجمع :

فقد أورد لها النحويون أحوالاً :

الحالة الأولى : أنَّها تسكن إن لم يلها ضمير متصل نحو: قمتم ، وأنَّها إن وليها ضمير لم يجز إسكانها.

الحالة الثانية : أنَّها تكسر إذا كسرت هاء الغيبة إتباعاً لها وأرجع سيبويه العلة في ذلك إلى كراهة الضمة بعد الكسرة[٣].

وعلله المبرد بالاستثقال قائلاً : (فإن كان قبل هذه الهاء ياء ، أو كسرة كان الأحسن أن تبدل من ضمتها كسرة لاستثقالهم الضمة بعد الياء والكسرة)[٤].

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك جـ ١ ص ١٣٢

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك جـ ١ ص ١٣٢

(٣) الكتاب لسيبويه جـ ٤ ص ١٩٥

(٤) المقتضب للمبرد جـ ١ ص ٣٣٩

وهذا أيضاً ما ذكره ابن مالك فقال معللاً : (وكسر ميم الجمع بعد كسر الهاء أقيس من ضمها ؛ لأنَّ الخروج من الكسر إلى الضم ثقيل) (١).

الحالة الثالثة : أنَّه إذا جاء بعد ميم الجمع ساكن فالأشهر فيها الضم نحو قوله تعالى : (بِهِمُ الأَسْبَابُ) (٢).

قال ابن مالك :(وقد تكسر قبل ساكن وإن لم يكن قبلها كسرة ولا ياء ساكنة) (٣)

أمَّا عن حكم الواو الواقعة بعد ضمير الغيبة وميم الجمع فالذي فهم من كلام النحويين يشير إلى الآتي :

١ – إلحاق الواو بعد الضمير هو الأصل .

٢ – أنَّ هذه الواو تثبت في الوصل وتحذف في الوقف.

وقد ذكر المبرد ذلك وأضاف معللاً له بقوله : (فالأصل في هذا الضمير أن تتبع هذه الواو، فالاسم الهاء وحدها ؛ لئلَّا تكون الواو بمنزلة الحروف الأصلية وذلك قولك : رأيته وأعطيته ، إذا وقفت) (٤).

ومثاله في الوصل قوله تعالى :(فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الأَرْضَ) (٥).

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك جـ ١ ص ١٣٤

(٢) سورة البقرة من الآية ١٦٦

(٣) شرح التسهيل لابن مالك جـ ١ ص ١٣٤

(٤) المقتضب للمبرد جـ ١ ص ٣٩٩

(٥) سورة القصص من الآية ٨١ والقراءة في الوصل (وخسفنا بهو وبدارهو الأرض) وهي قراءة أهل الحجاز ، ينظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ٦٧/١ ، ٢/ ٢٤٩ والكتاب لسيبويه ٤/ ١٩٥

ومثله أيضاً :أعطيتهو يا رجل ، وجاءني غلامهو فاعلم ، ورأيت غلامهو يا فتى ، ومررت بغلامهو ، ومررت بهو فاعلم.

وقد فهم من كتب النحو التي تيسر لي قراءتها أنَّ لهذه الواو ثلاثة أحكام : ثبوتها في الوصل ، وحذفها في الوقف ، وإبدالها ياء إذا سبقت هاء الغيبة بياء أو كسرة ، فالأفضل لدى الجميع أن تبدل ضمة الهاء إلى كسرة كما سبق ، وأن تبدل الواو ياء.

هذا ما قرره سيبويه وغيره من النحويين(١).

وأكد المبرد أنَّ الرجوع إلى الأصل في كل الأحوال عربي جيد(٢).

من كل ما سبق ومن خلال ما ذكره أيضاً أبو زرعة يمكن القول : بأنَّ ما ذكره أبو زرعة لم يخالف ما قرره النحويون ممن اطلعت على آرائهم ، وأنَّ الأدلة التي ذكرها أبو زرعة أدلة قوية وواضحة ، وأنَّ طريقة عرضه للمسألة فيها شمولية وسلاسة وتسلسل مفيد ، وقد راعى ذكر العلة في هذه القضية ، لاسيما في ظهور الواو في (أَنُلْزِمُكُمُوهَا) فالعلة هي الرجوع إلى الأصل إذ الأصل في هاء الغيبة الضم الذي يتولد عنه واو .

كما أود الإشارة إلى أنَّ هذه المسألة ليست من مسائل الخلاف.

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه جـ ٤ص ١٩٥ والمقتضب١ /٣٣٩

(٢) ينظر المقتضب للمبرد جـ ١ ص ٣٣٩

٢ - جَمع (الَّتي)على اللاتي أو اللائي ، وجَمع الجَمع على اللواتي

قال الإمام أبو زرعة :(واعلم أنَّ هذه الوجوه كلها جمع (التي) والعرب تجمع (التي) على : اللاتي واللائي ، ثم يجمعون الجمع فيقولون: (اللواتي) قال الراجز:[١]

من اللَّواتي والَّتي واللائي ** زَعَمْنَ أنِّي كَبِرَتْ لِدَاتي) [٢]

ما تضمنه كلامه من أفكار :

١ – ذكر الإمام أبو زرعة عدة جموع في(التي) منها :

اللاتي ، واللائي .

وأضاف في قراءة : اللاءِ بالكسرة بلا مد .

واللاتِ بالكسرة بلا مد ولا همز .

وذكر أنَّ ترك المد والهمز للتخفيف ، وهذه لغات عن العرب .

٢ – اللائي بهمزة بعدها ياء ، ونسب ذلك لأهل الكوفة.

٣ – ما سمع عن العرب في جمع (التي) : اللائي واللاتي.

---

(١) البيت من الرجز ولم يذكر اسم قائله ، ينظر الشعر والشعراء لابن قتيبة ٨٨/١ وكتاب الشعر لأبي علي الفارسي ص ٤٢٥ والشيرازيات لأبي علي الفارسي ص ٩٥ أ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤/١ ، ١٣٤ والأمالي الشجرية ٣٤/١ والخزانة ٨٠/٦ ، ١٥٤، ١٥٦ وشرح أبيات المغني ٣١١/٧ وفي لسان العرب أن أبا عمرو أنشده ينظر لسان العرب (ل ت ي) ومعجم الشواهد العربية ص ٥٨٢

(٢) حجة القراءات ص ٥٧١

٤ – أنَّ اللواتي ليس جمعاً للتي وإنَّما هي : جمع اللاتي فهي إذن جمع الجمع.

٥ – أنَّ اللائي بالهمزة جمع للتي على غير لفظها .

٦ – أنَّ اثبات الياء في جمع التي هو الأصل ، وهو القياس .

ما ذكره النحويون في جمع (التي) :

تحدثت كتب النحو كثيراً عن (التي) وكثر فيها الحديث ؛ لأنَّ من ألفاظ الاسم الموصول (التي) تستخدم للمفرد المؤنث ، وقد عزا ابن الحاجب للكوفيين قولهم: إن أصل (الذى) هو الذال فقط فلمَّا أرادوا إدخال اللام عليها زادوا قبلها لاماً متحركة ؛ لئلَّا يجمعوا بين الذال الساكنة ولام التعريف الساكنة ، ثم حركوا الذال بالكسرة وأشبعوا الكسرة فتولدت الياء.

وحملت (التي) على (الذي) بعد قلب الذال تاء واستخدمت للمفرد المؤنث[١].

أمَّا عن جمعها فقد ذكر النحويون عدة أوجه منها :

اللائي ، واللاتي ، واللواتي بإثبات الياء.

ومنها: اللاتِ ، واللواتِ بحذف الياء.

ومنها : اللا ، واللوا بحذف الياء والحرف الذى قبلها [٢]

وإذا حذفت الياء في كل ما سبق ففي الحرف الأخير بعد الحذف وجهان :

البناء على الكسر ، أو إعرابها إعراب أولاتِ الملحق بجمع المؤنث السالم .

---

(١) ينظر شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٢ / ٣٩ ، ٤٠ وينظر شرح الشافية للرضي ١ / ٢٨٨

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك جـ ١ ص ١٩٥

وقد فصَّل ابن مالك القول في نوع اللاتي ، فذكر فيها وجهين :

الأول : أنَّها جمع للتى .

والثاني : أنَّها اسم جمع ، وذكر لكل وجه دليلاً .

فذكر أنَّ الدليل على أنَّها جمع كونها متضمنة لحروف "التي" وقد اغتفر فيها كونها خارجة عن أبنية الجموع(١).

وعلى اعتبارها اسم جمع فنظراً لكونها ليست على بناء الجمع(٢).

وأغلب شراح الألفية قصروا جموع (التى) على : اللاتي واللائي بإثبات الياء ، وهذا هو الأصل عندهم ، واللاتِ واللاءِ بحذف الياء اجتزاء بالكسرة عنها(٣).

بينما ذكر العكبري (٤) ، وابن مالك (٥) جموعاً أخرى حيث أجازا تليين الهمزة وقلبها ياء ، وقد علل ابن مالك(٦) ذلك بالتخفيف واجتناب الاستطالة .

أمَّا عن الاقتراض بين الأسماء الموصولة لجمع المذكر والأسماء الموصولة لجمع المؤنث فقد أفاض فيه النحاة ، ومنه اقتراض اللائي ، وهي المستعملة في جمع المؤنث وبين اللاتي المستعملة في جمع المذكر.

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك جـ ١ ص ١٩٣ – ١٩٥
(٢) شرح التسهيل جـ ١ ص ١٩٥
(٣) ينظر أوضح المسالك لابن هشام ١ /١٢٦ وشرح ابن عقيل١/ ١٣٨
(٤) ينظر إملاء ما من به الرحمن جـ ٢ ص ١٩٠
(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك جـ ١ من ١٩٥
(٦) المرجع السابق جـ ١ ص ١٩٥

وأنَّ أصل اللائي المستعملة في جمع المذكر: اللائين ثم حذفت النون ، وجعل منه ابن الحاجب [١] قوله تعالى : (وَاللاَّئِي يَئِسْنَ مِنَ المَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ)[٢].

ومنه أيضاً استعمال اللائي المستعملة لجمع المذكر السالم – بحذف الياء– فيقال : اللاء ، كما يقال في اللائي التي لجمع المؤنث : اللاء[٣].

أمَّا ما ذكره أبو زرعة من أنَّ (اللواتي) جمع اللاتي فقد صرح به بعض العلماء كالزمخشري[٤] .

وقال الرضى : (واللواتي واللوائي كأنَّهما جمعا الجمع) [٥]

بينما صرح ابن مالك بأنَّ (اللواتي) جمع التي.

وأخيراً : فإنَّ ما ذهب إليه أبو زرعة قد أشار إليه النحويون في كتبهم مما قرأت لهم وكان كلامه في هذه المسألة دقيقاً وجديراً بالدراسة .

---

(١) ينظر شرح كافية ابن الحاجب للرضي جـ ٢ ص ٤١
(٢) سورة الطلاق من الآية ٤
(٣) شرح التسهيل لابن مالك جـ ١ ص ١٩٣
(٤) ينظر المفصل للزمخشري ص ١٤٢
(٥) ينظر شرح الكافية للرضي جـ ٢ ص ٤١

٣ - حذف العائد في باب المَوصُول

قال أبو زرعة : (واعلم أنَّ العرب تضمر الهاء عائدة على (مَن) و(الذى) و (ما) وأكثر ما جاء في التنزيل من هذا على حذف الهاء كقوله :(أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً) [١] أي : بعثه الله وقال : (وَسَلامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى) [٢] أي: اصطفاهم وقال :(لاَ عَاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ) [٣] و(مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ) [٤] أي : كلمه الله وكل هذا على إرادة الهاء وإنَّما حذفوا اختصاراً وإيجازاً .) [٥]

ما تضمنه كلامه من أفكار :

١ – تناول الإمام أبو زرعة قضية حذف العائد على الموصول الاسمى المشترك كـ(مَن ومَا والذي) .

٢ – ذكر أبو زرعة ثلاثة من الأسماء الموصولة على سبيل المثال لا الحصر بدليل أنَّه استشهد على حذف العائد على (الذين) .

٣ – اقتصر أبو زرعة على الشواهد القرآنية .

٤ – أعقب كل شاهد بتقدير الكلام قبل حذف الضمير العائد .

٥ – خص أبو زرعة الهاء من بين الضمائر المحذوفة التي تعود على الاسم الموصول ؛ لأنَّها الأكثر في القرآن الكريم .

---

(١) سورة الفرقان من الآية ٤١
(٢) سورة النمل من الآية ٥٩
(٣) سورة هود من الآية ٤٣
(٤) سورة البقرة من الآية ٢٥٣
(٥) حجة القراءات ص ٥٩٩

٦ – جميع الشواهد المذكورة كان العائد المحذوف فيها منصوباً ، وأيضاً كان ذلك لكثرة الحذف في الضمير المنصوب .

٧ – لم يذكر أبو زرعة ضوابط حذف الضمير المنصوب وقد يكون ذلك اكتفاء بالتمثيل .

٨ – اقتصر أيضاً على حذف العائد المنصوب المتصل بفعل .

قضية حذف العائد على الموصول في كتب النحو :

الموصولات كلها حرفية كانت ، أو اسمية لا بد أن تقع بعدها صلة ولا بد من اشتمال هذه الصلة على ضمير لائق بالموصول[١]

فإن كان العائد مرفوعاً فلا يحذف إلَّا بشرط :

كون العائد مبتدأ وخبره مفرد نحو قوله تعالى:(أَيُّهُمْ أَشَدُّ) [٢]والتقدير: أيهم هو أشد.

ومنه أيضاً: يعجبني أيهم قائمٌ ، أي : هو قائمٌ ، وهو خاص بأي ، فلا يحذف في نحو : جاء اللذان قاما ، أو ضُربا ؛ لأنَّه غير مبتدأ ، ولا في نحو: جاء الذي هو يقوم ، أو : الذي هو في الدار ؛ لأنَّ الخبر غير مفرد ؛ فإذا حذف الضمير لم يدل دليل على حذفه ، إذ الباقي بعد الحذف صالح لأن يكون صلة كاملة ، بخلاف الخبر المفرد ، كما سبق في (أي) ويحذف مع الذي بشرط :

إذا طالت الصلة نحو: ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً ، فإن لم تطل فالحذف قليل، وأجازه الكوفيون ومنه قوله تعالى : (تَمَاماً عَلَى الَّذِي

(١) ينظر شرح الكافية للرضي٢/٤٣ وشرح التسهيل لابن مالك١/٢٠٤

(٢) من الآية ٦٩ من سورة مريم

أَحْسَنَ) [١] في قراءة رفع أحسن[٢]، ومثَّل له سيبويه بـــ مررت بمَن أصلح ، وقدره : بمَن هو صالح[٣]، وإن كان العائد منصوباً جاز حذفه إن كان متصلاً وناصبه فعل ، أو وصف غير صلة الألف واللام وذلك نحـــو:(وَيَعْلَـــمُ مَـــا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ) [٤] أي : تسرونه وتعلنونه ، ومنه قول الشاعر : [٥]

مَا اللهُ مُوليكَ فَضلٌ فاحْمَدَنْهُ بِهِ *** فمَا لَدَى غَيرِه نَفعٌ ولا ضَرَرُ

والتقدير : موليكه ، وهو من حذف العائد المنصوب بوصف وكـــان العائد هاء ضمير متصل .

وحذف منصوب الفعل كثيرٌ ، ومنصوب الوصف قليلٌ[٦] مثـــل : الـــذي معطيك زيدٌ درهم ، أي : معطيكهُ .

حتى قال المبرد : " هو رديء جداً " [٧] وقال ابن الســـراج : " إنَّهـــم أجازوه على قبح " [٨] ، وقال أبو علي الفارسي : " إنَّه لا يكاد يعـــرف "[٩] ، وقال أبو حيان: " نزر جداً " [١٠]

---

(١) سورة الأنعام من الآية ١٥٤
(٢) وهي قراءة يحي بن يعمر ، وابن أبـــي اســـحاق ، والحســـن ، والأعمـــش ، ينظـــر المحتسب لابن جني ٢٣٥/١ ، الإتحاف ص ٢٢٠
(٣) الكتاب لسيبويه ١٠٧/٢ ، وانظر المفصل للزمخشري ص ١٤٣
(٤) سورة التغابن من الآية ٤
(٥) البيت من البسيط ، غير منسوب لقائل ، ينظر الارتشاف ١٠١٩/٢ ، وأوضح المسالك ١٥٢/١ والمساعد ١٥١/١ وشرح الألفية لابن عقيل ١٦١/١ ، والأشموني ١٧١/١
(٦) ينظر أوضح المسالك لابن هشام ١/ ١٥٤
(٧) ينظر المقتضب للمبرد ١١٥/٣
(٨) ينظر الأصول في النحو لابن السراج ٣٢٣/٢
(٩) ينظر المساعد لابن عقيل ١٥١/١ ، والأشموني ١٧١/١
(١٠) ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/ ١٠١٩

أمَّا ابن مالك فقد قال بجوازه بكثرة مثل حذف منصوب الفعل قال في الألفية : [١]

..... ** والحذفُ عندهُم كَثيرٌ مُنجَلي

في عائدٍ مُتَّصلٍ إنِ انتَصَبْ ** بفعلٍ أو وَصفٍ : كمَن نَرجُو يَهَبْ

فهذا الكلام يتضمن التسوية بين الفعل والوصف في حذف العائد المنصوب بهما .

والحق كما قال ابن مالك ؛ لأنَّ المنصوب فضلة ، والأصل في الفضلة أنَّه لا يلزم ذكره بل يجوز الاستغناء عنه في سعة الكلام .

وشرط النحويون لحذف المنصوب شرطين :

أولهما : بأن لا يكون منفصلاً بعد إلَّا نحو: جاءني الذى ضربت إلَّا إيَّاه ، ولا يمنع غيره نحو: الذى أنا ضارب زيد أي : ضارب إيَّاه .

والثاني : أن يكون مفعولاً نحو: الذى ضربت زيد ، معللاً هذا بأنَّ الضمير هنا فضلة بخلاف الضمير الذى اتصل بالحرف الناصب فلا يحذف في نحو : الذى إنَّه قائم[٢] .

---

(١) ينظر شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل ١٥٦/١

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٤/١ وشرح الكافية للرضي ٢ /٤٢ وأوضح المسالك لابن هشام ١٥١/١ – ١٥٤ وشرح ابن عقيل ١٦٠/١

وجعل ابن مالك [١] من أمثلة حذف العائد المنصوب المستوفي الشرطين قوله تعالى :(وَآمِنُوا بِمَا أَنزَلْتُ مُصَدِّقاً) [٢] والتقدير: بما أنزلته ، وقول الشاعر : [٣]

كأنَّك لم تُسبَقْ مِن الدَّهرِ سَاعة ** إذا أنتَ أَدركتَ الذى كنتَ تَطلبُ

أمَّا الضمير المجرور فإمَّا أن يكون مجروراً بالإضافة والمضاف وصفاً غير ماض فيجوز حذفه نحو : (فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ) [٤] بخلاف : جاء الذى قام أبوه [٥] ، وإن كان الضمير مجروراً بحرف جر وكان الموصول مجروراً بنفس الحرف جاز حذفه ، ومنه قوله تعالى :(وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) [٦] والتقدير : مما تشربون منه.

هذا ، وتعد قضية حذف الضمير العائد على الاسم الموصول قضية اتفاقية فلم أجد خلافاً بيِّن بين النحويين ، وكذلك ما ذكره أبو زرعة لم يخالف ما قرره النحويون في بحثهم ممن قرأت لهم .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٤/١

(٢) سورة البقرة من الآية ٤١

(٣) البيت من الطويل ، قيل : إنه لبعض بني فقعس ، وقيل : هو مرة بن عداء الفقعسي ، ونسب أيضاً إلى عمرو بن أسد الفقعسي ، ينظر : ديوان الحماسة ٧١/١ ، وخزانة الأدب ٤٥٠/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٤/١

(٤) سورة طه من الآية ٧٢

(٥) أوضح المسالك ١٥٥/١

(٦) سورة المؤمنون من الآية ٣٣

" لا " التي لنفي الجنس

تكرار " لَا "

ذكر الإمام أبو زرعة رأيه في هذا الشأن في موضعين :

الموضع الأول : قال (اعلم أنَّ (لا) إذا وقعت على النكرة جعلت هي والاسم الذى بعدها كاسم واحد وبني ذلك على الفتح ، فإذا كررت جاز الرفع والنصب وإذا لم تكرر فالوجه فيه الفتح قال الله جل وعز: (لاَ رَيْبَ فِيهِ) [١].

من رفع جعله جواباً لقول القائل : (هل فيه بيعٌ ؟ هل فيه خُلَّــةٌ ؟) ومــن نصب جعله جواباً لقول القائل :(هل من بيع فيه ؟ هل من خُلة ؟) .

فجوابه (لا بيعَ فيه ولا خُلَّةَ) ؛ لأنَّ (من) لمَّا كانت عاملة جعلــت "لا "عاملة ولمَّا كانت جواب (هل) لم تعملها إذا كانت (هل) غير عاملة) [٢] .

ما تضمنه كلامه من أفكار :

١- ذكر أبو زرعة هنا حالتين لــ"لا" النافية للجنس والاسم الواقع بعدها.

<u>الحالة الأولى</u> : إذا وقع بعدها اسم نكرة ولم تكرر .

وحكمها في هذه الحالة البناء على الفتح وتصير (لا) مركبة مع اسمها تركيب أحدَ عشرَ ، وجعل منه قوله تعالى: (لاَ رَيْبَ فِيهِ).

---

(١) سورة البقرة من الآية ٢

(٢) حجة القراءات ص ١٤١ ، ١٤٢

الحالة الثانية : إذا كررت "لا " كما في قوله تعالى : (لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ)[١]، فقد قرئت بالرفع ، وبالنصب .[٢]

وفي الاسم الواقع بعد "لا " الأولى والمكررة وجهان :

الأول : الرفع ، ووجهه أنَّه وقع جواباً لـ"هل" ، وهى غير عاملة فلا تعمل (لا) قياساً عليها .

الثاني : النصب ، وناصبه (لا) النافية للجنس ، ووجهه أنَّه جواب لقول القائل هل من بيع ؟ فوقع الاسم جواباً لمن العاملة التي للعموم فجاء الرد بنفي العموم أيضاً وليس ضرباً من الخلة ، والعلة في عمل (لا) أنَّه قياس على عمل (من) .

٢- جاء كلام أبي زرعة في هذا التعقيب في توجيه قراءتي : الرفع والنصب في قوله تعالى : (لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ) ، أمَّا قوله تعالى :(لَا رَيْبَ فِيهِ)[٣] فإنَّه أوردها للاستشهاد فقط ؛ لأنَّ هذا ليس موضعها.

٣- استعمل أبو زرعة كلمة : النصب ، ويبدو أنَّه يقصد بها الفتح ، وهو من مصطلحات الكوفيين .

---

(١) من الآية ٢٥٤ من سورة البقرة

(٢) قرأ ابن كثير بالفتح من غير تنوين على جعل (لا) نافية للجنس ، وقرأ الباقون بالرفع والتنوين على جعل (لا) عاملة عمل (ليس) ينظر : الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش٢/ ٦١٠ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢١١ ، ٢٣٠ ، وإتحاف فضلاء البشر ٤٤٧/١

(٣) من الآية ٢ من سورة البقرة

الموضع الثاني : قال أبو زرعة : "واعلم أنَّ لا إذا وقعت على نكرة جعلت هي والاسم الذي بعدها كاسم واحد وبني ذلك على الفتح ، وإذا كررت جاز الرفع والنصب ، وإذا لم تكرر فالوجه فيه الفتح ، فمن رفع فكأنَّه جعله جوابا لقول القائل : أفيها لغو أو تأثيم ؟ فجعله نفياً لهذا ، ومن نصب جعله جواباً لقوله : هل من لغو فيها أو تأثيم ؟ فجوابه لا لغو فيها ولا تأثيم"(١).

بيان رأي أبي زرعة في (لا) إذا كررت، والوجه الجائز في الاسم بعدها.

١- أورد أبو زرعة في (لا) حالتين ، وكان ذلك من خلال عرضه لما ورد من قراءات في قوله تعالى : (لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ)(٢).

فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو : (لَا لَغْوَ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمَ) بالنصب فيهما ، وقرأ الباقون بالرفع (٣).

فكما أنَّه ورد في الاسم الواقع بعد (لا) قراءتان ، فكذلك فإنَّ في (لا) عند أبي زرعة حالتين :

الحالة الأولى : إذا لم تكرر وكان الاسم بعدها نكرة ، فإنَّها عندئذٍ تبنى مع ما بعدها ؛ لأنَّها ركبت معه فصارتا كالكلمة الواحدة.

الحالة الثانية : إذا كررت وذكر أبو زرعة أنَّ في الاسم الواقع بعدها وجهين: الرفع والنصب

٢- اختار أبو زرعة في الاسم الواقع بعد لا غير المكررة البناء على الفتح .

---

(١) حجة القراءات ص ٦٨٣.

(٢) سورة الطور: آية ٢٣.

(٣) حجة القراءات لأبي زرعة ص ٦٨٣.

٣- بيَّن أبو زرعة أنَّ في نوع (لا) المكررة ، ومعنى الكلام معها والوجه المختار في الاسم بعدها فيه وجهان :

الأول : أنَّه إمَّا أن تكون (لا) لنفى الوحدة والاسم بعدها مرفوع على الابتداء ، ومعنى الكلام أنَّه جواب على سؤال (هل فيها لغو أو تأثيم ؟) فردَّ بالنفي.

الثاني : أن تكون (لا) نافية للجنس على سبيل الاستغراق ، وهي ما يطلق عليها (لا) التبرئة والنفي ، ويكون الاسم بعدها اسمها ، ويكون معنى الكلام ، أنَّه جواب على سؤال (هل من لغو فيها أو تأثيم).

٤- يظهر لي من كلامه أنَّ ذكر الوجه في (لغو) ونوع (لا) السابقة عليه ، ولم يتعرض لنوع (لا) الثانية ، ولا الاسم بعدها ، ولعله يجعل (لا) المكررة في الحكم والإعراب كسابقتها، والاسم بعدها كالاسم الأول.

تحليل ومناقشة نوع (لا) المكررة وغير المكررة وحكم الاسم بعدها .

إنَّ قضية (لا) النافية للجنس وتكرارها قضية بحثت بكثرة ومتناولة بوفرة في كتب النحو؛ ولذلك لا أسهب في الكلام فيما كثر، ولكن دوري هنا أن أستجلى وأستظهر الأمور الآتية لعلي أوفق في ذلك.

بيان نوع (لا) إذا كررت ، وهل تخرج عن كونها لنفي الجنس ؟ ، وحكم الاسم بعد (لا) الأولى ولا الثانية وإعرابها ، وإنَّما سأسير في ذلك بحثًا وراء ما بحثه وعرضه الإمام أبو زرعة ، فالغرض من ذلك كله هو استيضاح فكره النحوي في هذه القضية ، ومدى مطابقته لما هو وارد عن النحويين.

فالأمر عند النحويين في هذه القضية أنَّ (لا) لها حالتان :

الحالة الأولى : إذا لم تكرر وقصد بها النفي على سبيل الاستغراق ، وكان الاسم بعدها نكرة ، فإنَّه والحالة هذه يكون نوع (لا) نافية للجنس مختصة بالأسماء عملها كعمل إنَّ تنصب الاسم وترفع الخبر، هذا إذا كان الاسم بعدها مضافًا أو شبيهًا بالمضاف.

فإن كان اسمها مفردًا بني معها على الفتح للتركيب(١).

بيان العلة :

وعلة النصب أو البناء على الفتح في اسمها .

١ – أنَّه لو رفع لتوهم أنَّ عامله الابتداء؛ لأنَّ موضعها موضع المبتدأ .

٢ – أنَّه لو رفع مع قصد التنصيص على العموم لم يحصل الغرض ؛ لأنَّها على ذلك التقدير بمنزلة المحمولة على ليس ، وهي لا تنصيص فيها على العموم ، فلمَّا امتنع أن يعمل فيما وليها جرًا أو رفعًا – مع استحقاقها عملاً – لاختصاصها تعين أن يكون عملها نصب ما بعدها(٢).

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك جـ ٢ ص ٥٥، والمتبع للعكبري جـ ٢ ص ٢٩٢، ورصف المباني للمالقي ص ٢٦١، وأوضح المسالك لابن هشام جـ ٢ ص ٣.

(٢) المتبع للعكبري ١/ ٢٩٢ وشرح التسهيل ٢ / ٥٥ ورصف المباني ص ٢٦١وأوضح المسالك ٢ /٣

حكم الاسم الواقع بعد (لا) من حيث البناء والإعراب :

اختلف النحويون في اسم (لا) هل هو معرب أو مبني ؟ فظاهر كلام سيبويه[١] أنَّه معرب ، وإليه ذهب جماعة من البصريين[٢]، وقال كثير[٣] منهم : هو مبني ، واحتج من قال : هو معرب بأنَّ الأصل في الأسماء الإعراب.

ولذلك احتيج إلى علة للبناء ولا علة هنا ، فلا بد من إعرابه إذا كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف ، ولو كانت هناك علة لاطرد في كل أحوال الاسم بعدها.

ويرى آخرون أنَّ الاسم بعد (لا) النافية للجنس مبني ، وتتمثل العلة عندهم في أمرين :

الأمر الأول : أنَّه تضمن معنى الحرف وهو (من).

والثاني : أنَّه ركب مع (لا) كما ركبت خمسة عشر، بدليل أنَّها لا تعمل إلَّا إذا اتصلت بالاسم فكأنَّها خمسة مع عشرة[٤].

وهو في نظري غريب ، فإنَّ أي حرف لا يعمل إلَّا إذا دخل على معمول سواء كان اسمًا أم فعلاً.

---

(١) الكتاب جـ ١ ص ٣٤٥.

(٢) شرح الكافية للرضي جـ ١ ص ٢٥٥.

(٣) المقتضب للمبرد ٤ / ٣٥٧ والأصول لابن السراج ١/ ٤٦١ والمسائل المنثورة للفارسي ص ١٥٠، والثمانيني في شرح اللمع ص ٩٣

(٤) المتبع للعكبري جـ ١ ص ٢٩٤.

الحالة الثانية: لـ (لا) إذا كررت.

والمراد هنا بيان نوع (لا) الثانية وحكم الاسم بعدها ، فقد ذكر النحويون أنَّ (لا) إذا كررت كقوله تعالى: (لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ)، وكذا قولهم : لا حول ولا قوة إلَّا بالله ، فإنَّ في الاسمين بعد اللائين أوجهًا لخصها ابن مالك في قوله : " وفي الأول من نحو: لا حول ولا قوة إلَّا بالله ، الفتح بمقتضى التركيب ، والرفع على إلغاء (لا) أو على إعمالها عمل ليس، وفي الثانية عند فتح الأول الفتح بمقتضى التركيب ، وجعل الكلام في تقدير جملتين والنصب عطفًا على موضع (لا) باعتبار عملها وتقدير زيادة (لا) الثانية، والرفع عطفًا على موضع اسمها ، فإنَّها موضع رفع بالابتداء ، و (لا) الثانية على هذا زائدة للتوكيد ، ويجوز إعمالها عمل (ليس) ، والفتح بمقتضى التركيب وجعل الكلام في تقدير جملتين " [(١)].

ولن أخفي ما انتابني من عدم الراحة حينما طالعت ما ورد في كتب النحو من أوجه جائزة في (لا) الأولى والثانية ، والاسم الأول ، والاسم الثاني ، فهل لدارس النحو بعد هذه الأوجه المتعددة أن يستخلص الأقوى ليعرب عليه ما يرد مشابهًا لهذه الأمثلة السابقة ؟.

وهل له معرفة الأضعف حتى لا يأخذ به ؟ فكثرة الأوجه وكثرة الخلاف قد لا تجدي ، فإنَّها قد تصعب أمراً هو بلا خلاف سهل ، ولكن هذه هي طبيعة العلم والعلماء، فلكل وجهة نظر ولها ما يؤيدها.

وأستطيع أن أستخلص ما يبسط الأمر ويظهره في صورة غير معقدة.

---

(١) شرح التسهيل ٢ / ٦٨، وانظر رصف المباني للمالقي ص ٢٥٨، والجنى الداني ص ٢٩٠ – ٢٩١، والمفصل للزمخشري ص ٨١، والمتبع للعكبري ١ / ٢٩٦.

أنَّ (لا) النافية الداخلة على النكرات إن كان اسمها مفردًا ، فإنَّ من النحويين من يعملها عمل (إنَّ) فينصب بها الاسم ويرفع بها الخبر ، ومنهم من يشبهها بليس ، فيرفع بها الاسم وينصب بها الخبر.

ومنهم من يجعلها لنفي الوحدة ، فالاسم بعدها مبتدأ.

أمَّا عن المعنى ، فمعناها إن عمات عمل (إنَّ) النفي العام ، والعاملة عمل (ليس) النفي الخاص.

وعلى حسب المعنى يكون نوع ووجه إعراب الاسم بعدها متوقف عليها [١].

توجيه القراءتين الرفع والنصب في قوله تعالى: (لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ) .

الرفع على أنّ (لا) الأولى نافية للوحدة ، والاسم بعدها مبتدأ ، ولا الثانية زائدة لتأكيد النفي والواو عاطفة ، والاسم بعدها معطوف على الاسم الأول ، ومن فتحها فعلى أنَّ النفي عام ، و (لا) الأولى نافية للجنس وركب الاسم معها فبنى على الفتح.

و (لا) الثانية واسمها مثل (لا) الأولى واسمها والواو عاطفة[٢].

ويستلزم ذلك وجود (من) في المعنى[٣]، كما أشار إلى ذلك أبوزرعة[٤] في تقدير معنى الكلام على هذا الوجه في الآية.

---

(١) رصف المباني ص ٢٦٣.

(٢) رصف المباني ص ٢٦٤ وأوضح المسالك ٣ / ٥، والجنى الداني ص ٢٩١.

(٣) الجنى الداني ص ٢٩٢ – ٢٩٥.

(٤) حجة القراءات ص ٦٨٣.

تعقيب :

يتضح مما سبق بعض الأمور أهمها :

الأمر الأول : (لا) التي لنفي الجنس هي العاملة عمل " إنَّ " إذا أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص ، وتسمى حينئذ (لا) التبرئة وهى لا تعمل إلَّا في النكرات واسمها إذا لم يكن عاملاً فإنَّه يبنى لتضمنه معنى (من) الاستغراقية ، أو لتركيبه مع " لا " تركيب خمسةَ عشرَ وصيرورته معها كالشيء الواحد وبناؤه على ما ينصب به إذا كان معرباً [١] .

يقول سيبويه : (ولا تعمل (لا) إلَّا في النكرة تجعل معها بمنزلة : خمسةَ عشرَ) [٢]

الأمر الثاني : أنَّ اسم (لا) مختلف فيه بين الإعراب والبناء على مذهبين :

الأول : أنَّه معرب ، وبه قال سيبويه [٣]، وبعض البصريين لعدم وجود علة للبناء ، ولكنَّه رد بأنَّه غير منون [٤]

الثاني : أنَّه مبني لتضمنه معنى الحرف وهو : من .

---

(١) ينظر المفصل للزمخشري ص ٧٩ و شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٣ و مغني اللبيب لابن هشام ١ / ٢٣٧ وأوضح المسالك لابن هشام ٢ /٣ وشرح ابن عقيل ١ /٣٦٥ والأشموني ٢ / ٩

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه جـ ٢ ص ٢٨٨

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه جـ ٢ ص ٢٨٨

(٤) ينظر رصف المباني للمالقي ص ٢٦٧ ومغني اللبيب ٢٣٨/١

ولأنَّه مركب مع (لا) تركيب خمسةَ عشرَ بدليل أنَّ (لا) لا تعمل إذا انفصلت عن اسمها ونسب هذا المذهب إلى الكوفيين [١]

فمن قال بالبناء فإنَّه يبنى على الفتح في مثل :لا رجلَ ولا رجالَ . إذا كان مفرداً ، أو جمع تكسير .

ويبنى على الياء في المثنى نحو: لا رجلين . وعلى الكسرة في جمع المؤنث السالم نحو : (لا مسلماتِ) .

ويجوز في "لا " أن تتكرر نحو: لا رجل في الدار ولا امرأة ، ومنه قوله تعالى : (لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ) [٢]، و(لاَّ لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ)[٣]

فيبدو من خلال ما سبق أنَّه لم يتفق النحويون على وجه الفتح ،أو الرفع ، ولا في البناء ، ولا الإعراب في اسم "لا" ومعطوفها بل إنَّهم أوردوا وجوهاً للفتح والرفع .

الأمر الثالث : لم أجد من النحويين – مما اطلعت عليه – من أورد النصب كما أورده أبو زرعة ، ولعلَّ وجه النصب مما انفرد به ، والعلة في النصب عنده أنَّه قاس على عمل (من) فعملت (لا) ، أو أنَّه كان يريد بالنصب الفتح ، وهذا من مصطلحات الكوفيين – كما سبق –

كما أنَّ هذه المسألة تكاد تكون من مواضع التكرار عنده ، وقد ندر ذلك في كلامه . والله أعلم .

---

(١) ينظر المتبع للعكبري ٢٩٤/١ ، ٢٩٥

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٥٤

(٣) سورة الطور من الآية ٣٣ ، وانظر المفصل للزمخشري ص ٨٠

بـاب الفَـاعِل

تَأنِيث الفِعل وتَذكِيره إذا كان الفَاعل اسم جَمع

قال الإمام أبو زرعة : (اعلم أنَّ فعل جماعة يتقدم لمذكر أو لمؤنث إن شئت أنثت فعله إذا قدمته ، وإن شئت ذكرته كما قال جل وعز :(لَن يَنَـالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلاَ دِمَاؤُهَا) (١) و(لاَ يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ)(٢) فإذا أنثت أردت جماعة وإذا ذكرت أردت جمعاً) (٣).

ما تضمنه كلامه من أفكار :

١- ذكر أبو زرعة هنا قاعدة تتعلق بتأنيث الفعل وتذكيره إذا كـان فاعلـه جمعاً أو اسم جمع وكان الفاعل مؤخراً.

٢- استشهد أبو زرعة بمثالين من القرآن الكريم :

أمَّا الأول : فقوله تعالى : (لَن يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلاَ دِمَاؤُهَا) الفاعل : لحوم ودماء ، والفعل : ينال ، جاء بالتذكير .

والثاني : (لاَ يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ) الفاعل : النساء والفعل : يحـل ، جـاء بالتذكير .

٣- لم يورد أبو زرعة أمثلة لتأنيث الفعل ، ولكنَّه تحدث عن وجه التـذكير بإرادة جمع ، ووجه التأنيث بإرادة جماعة .

---

(١) سورة الحج من الآية ٣٧
(٢) سورة الأحزاب من الآية ٥٢
(٣) حجة القراءات ص ٣٢٥

وأذكر هنا أنَّ من أحكام الفاعل أنَّه إذا كان مؤنثاً أنث له الفعل بتاء ساكنة في آخر الماضي ، أو بتاء متحركة في أول المضارع .

وقد ذكر النحويون : أنَّه يجب تأنيث الفعل إن كان الفاعل ضميراً متصلاً نحو: هند قامتْ ، أو تَقوم ، أو كان الفاعل اسماً ظاهراً متصلاً حقيقي التأنيث نحو : (إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ) [١] .

ويجوز تأنيث الفعل وتذكيره في مسألتين :

أولهما : إذا كان العامل اسماً ظاهراً منفصلاً عن فعله نحو: حضر القاضيَ اليوم امرأةٌ[٢]

والثاني : مجازى التأنيث نحو: (وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ) [٣] ويندرج تحت هذه المسألة اسم الجنس ، واسم الجمع ، والجمع ؛ لأنهنَّ في معنى الجماعة ، والجماعة مؤنث مجازي ولذلك جاء التأنيث نحو: (كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ) [٤] والفاعل هنا (قوم) ، وهو اسم جمع و(قَالَتِ الأَعْرَابُ) [٥] ، والفاعل هنا (الأعراب) ، وهو جمع تكسير .

وجاء التذكير نحو:(وكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ) [٦] والفاعل هنا (قوم) ، وهو اسم جمع ، و(وَقَالَ نِسْوَةٌ) [٧] والفاعل هنا (نسوة) وهو اسم جمع .[٨]

---

(١) سورة آل عمران من الآية ٣٥
(٢) ينظر شرح الألفية لابن عقيل ٤٣٢/١
(٣) القيامة آية ٩
(٤) سورة ق آية ١٢
(٥) الحجرات آية ١٤
(٦) الأنعام ٦٦
(٧) يوسف ٣٠
(٨) ينظر شرح المفصل جـ ٥ ص ٩١ ، ٩٢ ، وإملاء ما من به الرحمن ١ / ٢٤٩ وأوضح المسالك ٢ / ٩٢ – ٩٩ ، وشرح ابن عقيل ٤٣٨/١

وعلى ذلك فإثبات التاء لتأوله بالجماعة وحذفها لتأوله بالجمع [١]

قال العكبري :(وإنَّما ساغ ذلك حملاً على المعنى ؛ لأنَّ الجمع والجماعة بمعنى واحد)[٢]

ولكون تأنيث الفعل وفاعله جمع مؤنث بالتأويل على معنى جماعة ، وجعل الرضي حذف العلامة فيه أولى من حذفها مع المفرد[٣]

هذا ولم أجد بين النحويين خلافاً يذكر في هذه المسألة فهي مسألة اتفاقية ، وما ذكره أبو زرعة لم يخالف ما ورد عن النحويين في هذه المسألة .

(١) ينظر شرح ابن عقيل جـ ١ ص ٤٣٨

(٢) ينظر إملاء ما من به الرحمن جـ ١ ص ٢٤٩

(٣) ينظر شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ١٧٠

باب الاشتغال

إعراب الاسم المتقدم إذا ذكر ضميره وإعرابه إذا لم يذكر الضمير.

قال أبو زرعة في التعقيب على قراءتي الرفع والنصب في قوله تعالى: (وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى)[١]:" أصل هذا الباب أن تقول : زيدٌ ضربته ، هذا حد الكلام ؛ لأنَّك إذا شغلت ضربت عن زيد بضمير تم الفعل والفاعل ومفعوله وصار زيد مرفوعًا بالابتداء ، ويجوز أن تقول : زيدًا ضربته ، فتنصبه بإضمار فعل ، هذا الذي ذكرت تفسيره كأنَّك قلت: ضربت زيدًا ضربته ، وإن لم تذكر الهاء فالأولى أن تنصب زيدًا ، فتقول: زيدًا ضربت ، فتجعل الفعل بمفعوله المذكور مقدمًا ؛ لأنَّه إذا افتقر الفعل إلى مفعوله ، وذكر ذلك المفعول كان تعليقه به أولى من قطعه عنه ، فتقول :زيدًا ضربت ، وعلى هذا قوله : (وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى) فإن رفعت زيدًا جاز على ضعف ، وهو أن تضمر الهاء ، كأنَّك قلت: زيدٌ ضربته ، ثم تحذف الهاء من الخبر، فتقول : زيدٌ ضربت ، وعلى هذا قراءة ابن عامر :(وكُلٌ وعدَ اللهُ الحُسنَى)"[٢].

ما تضمنه كلام أبي زرعة :

أورد لنا أبو زرعة مثالين ، وفي كل مثال ذكر وجهين.

المثالان هما : (زيدٌ ضربته) بالهاء ، و (زيدٌ ضربت) بدون هاء.

المثال الأول : (زيدٌ ضربته) هو من باب الاشتغال ، وفيه وجهان :

---

(١) سورة الحديد آية ١٠ قرأ ابن عامر بالرفع ، وقرأ الباقون بالنصب حجة القراءات لأبي زرعة ص ٦٩٨ والنشر في القراءات العشر ٣٨٤/١ وإتحاف فضلاء البشر ٥٢٠/٢

(٢) حجة القراءات ص ٦٩٩.

الوجه المختار الرفع على أنَّه مبتدأ ، والجملة المكونة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر، هذا حد الكلام عند أبي زرعة.

الوجه الثاني : الجائز النصب على إضمار فعل محذوف يفسره المذكور، والمعنى: ضربت زيدًا ضربته ، وهو داخل أيضًا في باب الاشتغال.

المثال الثاني: (زيدٌ ضربت) بدون ضمير في الفعل وفيه وجهان :

الوجه الأول : وهو المختار عند أبي زرعة أنَّه ليس من باب الاشتغال، بل إنَّه من باب تقدم المفعول على الفعل والفاعل وعلَّل اختياره بأنَّه لا حاجة معه إلى التقدير والتأويل ، فلا حاجة لتقدير شيئين ضمير في الفعل ليكون مفعوله ، ولا حاجة لتقدير (فعل) قبل زيد لينصبه ، فـ(ضربت) تحتاج مفعول وزيد يحتاج فاعل، فلا داعي لقطع الفعل عن مفعوله مع وجوده.

الوجه الثاني : وقد حكم أبو زرعة بضعفه ، وهو اعتبار (زيد ضربت) من باب الاشتغال على حذف ضمير المفعول في الفعل ، و(زيد) مبتدأ ، والتقدير : (زيدٌ ضربته) ، وبه وجه الرفع في (كل) من قوله تعالى: (وكلٌ وعدَ اللهُ الحسنى).

<u>اختيارات النحويين في إعراب الاسم في الحالتين السابقتين:</u>

الحالة الأولى : وهي الداخلة في باب الاشتغال ، وهي: (زيدٌ ضربته)، فزيد المشتغل عنه و(ضرب) الفعل المشغول ، والهاء الضمير المشتغل به.

وفي الاشتغال أحوال كثيرة ، وأوجه في الاسم وفقًا لكل حالة.

ولكن مقتضى البحث أن أسلط الضوء فقط على الحالة التي ذكرها أبو زرعة والمتمثلة في (زيدٌ ضربته) ، وكذا (زيدٌ ضربت).

وفي (زيدٌ ضربته) عند النحويين وجهان : الرفع ، وهو المختار، وقد اختاره سيبويه[١] وأعربه مبتدأ ، وأجاز أيضًا النصب، قال: "فالنصب عربي كثير والرفع أجود"[٢].

أمَّا في (زيدًا ضربت) بدون ضمير، فقد اختار النصب ، ورجحه بقوله: (لأنَّه إذا أرادوا الإعمال ، فأقرب إلى ذلك أن يقول : ضربت زيدًا وزيدًا ضربت ، لا يعمل الفعل في مضمر يتناول به هذا التناول البعيد)[٣]

فـ (زيدًا) عنده مفعول مقدم ، والفعل بعده عمل فيه ، وقد استبعد عدم إعمال الفعل في الاسم المنصوب قبله.

هذا عن رأي سيبويه في الحالتين :

أمَّا المبرد فقد اختار في (زيدًا ضربته) النصب على الاشتغال بأن يكون مفعولاً به لفعل مضمر واجب الحذف ، قال : "واعلم أنَّ المفعول إذا وقع في مثل هذا الموضع ، وقد شغل الفعل عنه انتصب بالفعل المضمر؛ لأنَّ الذي بعده تفسير له"[٤]

---

(١) الكتاب جـ ١ ص ٨٢.

(٢) الكتاب جـ ١ ص ٨٣

(٣) المرجع السابق ١ / ٨٧ وانظر أوضح المسالك ٢ / ٣٤ – ١٣٥ وشرح ابن عقيل١/ ٤٧٦ ، ٤٧٨

(٤) المقتضب جـ ٤ ص ٤٢.

وهو ما اختاره أيضًا الزمخشري ، وعلل منع إظهار الفعل المضمر بأنَّه استغناء عنه بتفسيره(١).

وهو ما اختاره أيضًا ابن مالك ، وعلل عدم جواز ظهور الفعل المضمر بأنَّ الفعل المذكور بمثابة العوض عن المضمر ، فكما لا يجمع بين العوض والمعوض عنه ، لا يجمع بين الفعل ومفسره(٢) ، وعليه أكثر النحويين(٣).

أمَّا : زيد ضربت ، وفيه تقدم اسم وتأخر فعل لم ينشغل بضميره عنه، فالمختار فيه النصب على أنَّه مفعول مقدم للفعل المذكور، ولكنَّهم اختلفوا في جواز حذف الضمير(٤).

ذلك أنَّهم اشترطوا في باب الاشتغال وجود ضمير يكون هو العلاقة بين العامل والاسم السابق.

ويمكن أن يكون أيضًا ضميرًا منفصلاً ، نحو: (زيدًا مررت به)، أو باسم مضاف ، نحو: (زيدًا ضربت أخاه) ، أو باسم أجنبي فيه ضمير، نحو: (زيدًا ضربت عمرًا وأخاه)(٥).

وحيث لا يوجد في (زيدًا ضربت) أحد هذه الأشياء ، فإنَّ هذه الحالة ليست داخلة في باب الاشتغال ، وإنَّما هي نحو: (عمرًا ضرب زيدٌ)(٦).

---

(١) المفصل ص ٤٩.

(٢) شرح التسهيل جـ ٢ ص ١٣٧.

(٣) انظر أوضح المسالك لابن هشام ٢ / ١٣٤ – ١٣٥ وشرح ابن عقيل ١ / ٤٧٥– ٤٧٦

(٤) انظر أوضح المسالك لابن هشام ٢ / ١٣٤ – ١٣٥ وشرح ابن عقيل ١ / ٤٧٥– ٤٧٦

(٥) أوضح المسالك لابن هشام ٢ / ١٤٥ – ١٤٦.

(٦) أوضح المسالك ٢ / ١٠٠، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٤٠.

وعليه وجب نصب كلاً في قوله تعالى: (وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى)، ونصب زيدًا في : (زيدًا ضربت) ، وهو ما اختاره أبو زرعة.

بينما يرى بعض النحويين ، ونسبه أبو حيان[١] إلى الفراء أنَّه من باب الاشتغال على حذف ضمير في الفعل ، ولكن خص حذفه بالضرورة ، وجعل منه قول الشاعر[٢]:

وَخَالِدٌ يَحمَدُ سَادَتُنَا ** بالحق لا يُحمَدُ بالباطلِ

فـ(خالد) رفع ، والفعل بعده (يحمد) حذف منه ضمير المفعول ، والتقدير: (خالد تحمده سادتنا)، وقد اشتغل الفعل عن الاسم بضمير محذوف للضرورة.

وبه قال ابن الأنباري[٣]، ولكنَّه حكم على هذا الحذف بالقلة في اختيار الكلام مع جوازه قال: (وإن كان هذا الحذف قليلاً في اختيار الكلام)[٤].

توجيه النحويين لقراءة رفع (كل) ونصبها في قوله تعالى: (وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى).

ذكر ابن الأنباري[٥] أنَّ نصب (كلاً) على أنَّه مفعول أول مقدم للفعل (وعد)، فليس من باب الاشتغال ، و (الحسنى) مفعوله الثاني.

---

(١) البحر المحيط ٨ / ٢١٨ – ٢١٩.

(٢) البيت من السريع ، قائله : الأسود بن يعفر ، ينظر : المقرب لابن عصفور ١ / ٨٤ وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٧٦ والبحر المحيط ٨ / ٢١٨، والمغني ص ٦١١، رقم ٨٤٥ ، وروح المعاني للآلوسي ٢٧/ ١٧٢، ومعجم الشواهد ٤١٨.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن جـ ١ ص ٤١٤.

(٤) المرجع السابق جـ ١ ص ٤١٥.

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن جـ ١ ص ٤٢٠.

أمَّا الرفع فهو عنده على وجهين :

الأول : أنَّه مبتدأ ، وجملة (وعد) خبره ، وقدر في (وعد) هاء.

الثاني : أن يكون خبر لمبتدأ محذوف تقديره : (أولئك كل وعد الله) ، وجملة (وعد) نعت لـــ (كل).

ووافقه العكبري[١] في وجه النصب فذكر أنَّ معمولها مفعولان :

الأول : مقدم وهو (كلاً) والثاني : (الحسنى).

ووافق أبو حيان[٢] ابن الأنباري في رفع (كل) ، والظاهر عنده أنَّه مبتدأ ، والجملة بعده في موضع الخبر، ونسبه إلى الفراء وهشام.

ونقل أبو حيان عن البعض وجهًا آخر للرفع ، وهو أن يكون (كل) خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : (أولئك كل) ، وجملة : (وعد) نعت ، ولعله يقصد ما ذكره ابن الأنباري في الرفع.

وعلل أبو حيان اختيارهم إعراب جملة : (وعد) نعتًا أنَّ حذف العائد من جملة النعت أكثر من حذفه من جملة الخبر[٣].

ولعل القارئ يلحظ أنَّ جميع ما سبق من أوجه تبناها النحويون ووجهوا بها القراءتين ، هي ما ذكرها أبو زرعة بالتصريح تارة ، وبالتمثيل أخرى مع الإيجاز في كل ما ذكر.

---

(١) إملاء ما من به الرحمن جـ ١ ص ١٩٢.

(٢) البحر المحيط جـ ٨ ص ٢١٨ – ٢١٩.

(٣) البحر المحيط جـ ٨ ص ٢١٩.

باب المُتعدِّي واللازم

١ - تَعدي فقُه إلى مَفعولَين بهَمزة النَّقل

قال الإمام أبو زرعة :(واعلم أنَّ (فَقُهْتُ) فعل يتعدى إلى مفعول تقول: (فَقُهْتُ السنةَ) ، فإذا نقلته بالهمزة تعدى إلى مفعولين ، فالمعنى فيمن ضم (لا يَكَادُونَ يُفْقِهُونَ أحداً قَوْلاً) فحذف أحد المفعولين كما حذف من قوله : (لِّيُنذِرَ بَأْساً شَدِيداً) [١][٢] .

توضيح كلام أبى زرعة :

أوضح أبو زرعة أنَّ الفعل فَقُهَ متعدٍ وأنَّه يتعدى إلى مفعول واحد إذا لم تلحقه همزة النقل أي : همزة التعدية ، ومثَّل له بقولهم : (فَقِهْتُ السُّنَّةَ) فالسنة مفعول لفقهت.

ويتعدى إلى مفعولين بالهمزة وجعل منه قوله تعالى:(لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلاً)[٣](يُفْقِهون) بضم حرف المضارعة من الفعل أفقه [٤] المتعدي بالهمزة و" قولاً" مفعولاً ثانياً ، أمَّا المفعول الأول فمحذوف تقديره : أحداً ، كما حذف في قوله تعالى : (لِّيُنذِرَ بَأْساً شَدِيداً) والتقدير: ينذرهم بأساً.

---

(١) سورة الكهف من الآية ٢

(٢) حجة القراءات ص ٤٣٢

(٣) سورة الكهف من الآية ٩٣

(٤) وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف بضم الياء وكسر القاف و وافقهم الأعمش ، والباقون بفتح الياء والقاف ينظر إتحاف فضلاء البشر ٢/٢٢٥

يجدر بي قبل أن أخص الفعل (فقه) وتعديه أن أبيِّن في إيجاز تعريف المتعدي ، وحكمه ، وأنواعه :

ينقسم الفعل إلى : متعدٍّ ، ولازم .

والمتعدي : هو الناصب مفعولاً دون حاجة إلى تقدير حرف جر[١]

أو هو : ما يجاوز الفاعل إلى المفعول به بنفسه[٢] ومن أسمائه : مجاوزاً لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به ويسمى : واقعاً لوقوعه على المفعول به[٣]

علامته :

١- صلاحيته لأن يتصل به هاء ضمير تعود على غير المصدر وأضاف ابن مالك كاف الضمير وتاءه[٤]

٢- أن يبنى منه اسم مفعول تام .

مثل : ضرب ، فيصح أن يقال : زيدٌ ضربه عمرو، فتتصل به هاء ضمير غير المصدر وهو زيد وتقول : هو مضروبٌ فيكون اسم مفعول تام .

حكمه :

أن ينصب مفعولاً به [٥] .

---

(١) ينظر شرح التسهيل جـ ٢ ص ١٤٨

(٢) ينظر شذا العرف في فن الصرف للحملاوي ٥١، ٥٢

(٣) ينظر شرح الألفية للأشموني جـ ٢ ص ٨٧

(٤) ينظر شرح التسهيل جـ ٢ ص ١٤٩

(٥) ينظر أوضح المسالك لابن هشام جـ ٢ ص ١٤٩

ومن أسباب تعدية الفعل : الهمزة ، والتشديد ، وحرف الجر. تتصل الثلاثة بغير المتعدى فيتعدى وتتصل بالمتعدى إلى مفعول واحد فيتعدى إلى اثنين نحو : أذهبت ، ومزَّقته ، وخرجت به[١] .

أنواع المتعدي :

١- ما يتعدى إلى مفعول واحد وهو كثير نحو: حفظ محمدٌ الدرسَ ، وفهم المسألةَ

٢- ما يتعدى إلى مفعولين إما أن يكون أصلهما المبتدأ والخبر وهو" ظن " وأخواتها وإما لا وهو" أعطى " وأخواتها

٣- ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل وهو باب : أعلم ، وأرى[٢].

وذكر الزمخشري للمتعدي أضرباً أخرى بالإضافة للأنواع السابقة وهي:

الأول : ضَرْب منقول بالهمزة عن المتعدى إلى مفعولين وهو فعلان : أعلمت وأريت

الثاني : ضَرْب مُتَعَدٍّ إلى مفعول واحد وأجرى مجرى أعلمت لموافقته له في معناه فعدى تعديته وهو : خمسة أفعال : أنبأت ونُبِّأت وأخبرت وخُبِّرت وحُدِّثت.

الثالث : ضَرْب مُتَعَدٍّ إلى مفعولين وإلى الظرف المتسع فيه كقولك : أعطيت عبد الله ثوباً اليوم[٣]

بيان نوع (فَقُه) من حيث التعدي واللزوم :

مما سبق يظهر أنَّ الفعل المتعدى إلى مفعول واحد يتعدى بالهمزة إلى مفعولين، وقد مثَّل لذلك أبو زرعة بالفعل (فقه) فهو مُتَعَدٍّ إلى مفعول واحد

(١) ينظر المفصل للزمخشري ص ٢٥٧ وشذا العرف في فن الصرف ص ٥١ ، ٥٢
(٢) ينظر المفصل للزمخشري ص ٢٥٧
(٣) المفصل ص ٢٥٧ و شذا العرف في فن الصرف ص ٤١

ويتعدى بالهمزة إلى مفعول فيقال : (يُفْقِهُ) بضم الياء وهو مضارع : أفقه على وزن "أُفعل " بهمزه النقل وأول معاني هذه الهمزة التعدية صرح بذلك جمهرة النحويين وهي تصيير الفاعل بالهمزة مفعولاً نحو: أقمت زيداً ، وأقعدته ، وأقرأته .

ويترتب على ذلك أنَّ الفعل إذا كان لازماً تعدى إلى مفعول واحد ، وإن كان متعدياً لمفعول واحد تعدى إلى اثنين ، وإن كان متعدياً لمفعولين صار بالهمزة متعدياً إلى ثلاثة(١)

وقد ذكر سيبويه ذلك كله وأطال القول فيه تحت عنوان : (هذا باب افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى)

وفيه أفاد بتأثير الهمزة الداخلة على الفعل اللازم فتصيره متعدياً إلى مفعول واحد فقال: (تقول : دخل ، وخرج ، وجلس) فإذا أخبرت أنَّ غيره صيره إلى شيء من هذا قلت : أخرجه ، وأدخله ، وأجلسه) (٢)

وإلى هذا أشار أيضاً المبرد حيث قال : (فأمَّا بنات الثلاثة ، فإنَّ الهمزة تلحقها أولاً فيكون الفعل على أفعل نحو: أخرج وأكرم ويكون المستقبل نحو: يُخرج ويُكرم)(٣)

وبعد : فما ذكره أبو زرعة لم يخرج عما ذكره النحويون والصرفيون في هذه المسألة ، وهى مسألة اتفاقية لم أجد من خالف فيها ، وذلك فيما اطلعت عليه من كتب .

---

(١) ينظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١ /٨٦ و شذا العرف للحملاوي ص ٤١

(٢) ينظر كتاب سيبويه جـ ٤ ص ٥٥

(٣) ينظر المقتضب جـ ١ ص ٢١٠

٢ - تَعَدِّي" رَأى" بالهمزة إلى مفعولَين بهمزةِ النَّقل

قال الإمام أبو زرعة :(أعلم أنَّ "رأى " فعل يتعدى إلى مفعول واحد تقول : رأيت الهلالَ ، فإذا نقلت الفعل بالهمزة زاد مفعولاً آخر تقول : (أريتُ زيداً الهلالَ، فإن بنيت هذا الفعل المنقول بالهمز قلت : (أُرِيَ زيدٌ الهلالَ) فيقوم المفعول الأول مقام الفاعل ويبقى الفعل متعدياً إلى مفعول واحد فكذلك (لَتُرَوُنَّ الجَحِيمَ) [١] قام الضمير مقام الفاعل لمَّا بني الفعل للمفعول به (أنت) وانتصب "الجحيم" على أنَّه مفعول) [٢].

ما تضمنه كلام أبي زرعة من أفكار :

١- تناول أبو زرعة الفعل المتعدى إلى مفعول واحد ، والذى تنقله الهمزة إلى مفعولين .

٢- دلل أبو زرعة على ذلك بأنَّ الفعل إذا بني للمجهول ناب المفعول الأول عن الفاعل ورفع وبقي الفعل متعدياً إلى الثاني فيعرب مفعولاً لهذا الفعل .

٣- ذكر من ذلك قراءة :(لَتُرَوُنَّ الجَحِيمَ) بضم التاء[٣] على بناء الفعل ترى للمجهول ، وهنا عدى الفعل إلى مفعولين بالهمزة ، الأول هو : واو الجماعة وقد ناب عن الفاعل ، أمَّا الثاني فهو : (الجحيم) .

---

(١) سورة التكاثر آية ٦ ، وقراءة (لَتُرَوُنَّ) - بضم التاء - لابن عامر ، والكسائي ينظر : الإقناع في القراءات السبع ٢/ ٨١٤ وإتحاف فضلاء البشر ٦٢٦/٢

(٢) حجة القراءات ص ٧٧١

(٣) وهي قراءة ابن عامر، والكسائي ينظر : الإقناع في القراءات السبع ٨١٤/٢ وإتحاف فضلاء البشر ٦٢٦/٢

٤ – يقصد أبو زرعة هنا بالفعل (رأى) رأى البصرية أمَّا رأى التي بمعنى علم ، فإنَّها تتعدى بالهمزة إلى ثلاثة مفاعيل.

٥ – قد لاحظت هنا أمرين من خلال كلام أبى زرعة .

أولهما : قوله :(أعلم) بهمزة قطع ويبدو أنَّه خطأ مطبعي ولا يقصد أن يكون أعلم فعل مضارع وفاعله ضمير المتكلم المستتر وجوباً ولكن المقصود هنا "اعلم" فعل أمر بدليل أنَّه يخاطب القارئ بقوله : (تقول) .

الثاني : قوله : زاد مفعولاً بنصب كلمة "مفعولاً "

فالذي يظهر أنَّه يقصد زاد المتكلم مفعولاً .

الفعل (رأى) بين المعنى ، والعمل :

سبق لي الحديث عن أنَّ الفعل المتعدى إلى مفعول واحد يتعدى بالهمز إلى مفعولين والذى أود هنا بيانه هو الفعل " رأى " البصرية ، وهو ما سوف أتناوله إن شاء الله بالتفصيل ، فقد ذكر سيبويه الفعل (رأى) فيما يتعدى إلى مفعولين بنفسه إذا كان بمعنى :علم قال في باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين : (ومثل ذلك : رأى عبد الله زيداً صاحبنا ، ووجد عبد الله زيداً ذا الحفاظ ، وإنَّما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنَّك إنَّما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقيناً كان أو شكاً... ولكنَّك إنَّما تريد بوجدت : علمت ، ورأيت ذلك أيضاً ، ألا ترى أنَّه يجوز للأعمى أن يقول : رأيت زيداً الصالح) [١] .

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١ /٣٩ ، ٤٠ وأوضح المسالك لابن هشام٢ /٣٥

أمَّا إذا كان (رأى) يفيد رؤية العين تعدى إلى مفعول واحد بنفسه قال سيبويه : (كما تقول : رأيت زيداً ، تريد رؤية العين)[١]

ومنه قوله تعالى : (كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ) [٢]

فإذا دخلت الهمزة على هذا الفعل تعدى إلى مفعولين .

قال العكبري في قراءة : (لَتُرَوُنَّ الجَحِيمَ) (ويُقرأ بضم التاء على ما لم يسم فاعله ، وهو من رؤية العين) [٣]

وفصَّل ابن مالك أيضاً القول في هذا المضمار فقال : (تدخل في هذا الباب على الثلاثي غير المتعدي إلى اثنين همزة الفعل فيزاد مفعولاً إن كان متعدياً ، ويصير متعدياً إن كان لازماً ، ويعاقب الهمزة كثيراً) [٤]

ولم أجد من يخالف في ذلك ، فالجميع متفقون على أنَّ ما يتعدى إلى مفعول واحد تنقله الهمزة إلى مفعول آخر فيصير له مفعولان ، فإذا بنى الفعل (رأى) البصرية للمجهول ناب المفعول الأول عن الفاعل هذا هو الأشهر[٥]

والمتفق عليه أنَّه إذا أمن اللبس جاز إنابة المفعول الثاني عن الفاعل مع وجود المفعول الأول نحو: كُسى زيداً جبةٌ ، وأُعطى عمراً درهمٌ ،

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١ /٤٦ والأشموني ج ٢ ص ١٩ ،٢٠

(٢) البقرة من الآية ١٦٧

(٣) ينظر إملاء ما منَّ به الرحمن ٢٩٣/٢

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك جـ ٢ ص ١٦٣

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ج ٢ ص ١٢٩

بخلاف ما لم يؤمن فيه اللبس نحو: أُعطى زيداً عمرو، فيتعين هنا إنابة الأول ؛ لأنَّ كلاً منهما يصلح لأن يكون آخذاً(١)

وإذا كان الأول معرفة والثاني نكرة فقد قال البصريون بجواز إنابة الثاني وإن كان الأول نكرة ، فإقامة الثاني قبيحة وإن كانا معرفتين استويا في الحسن(٢)

وبعد : فالذي ذكره النحويون في هذا المضمار لخصه ابن هشام في النقاط الآتية :

١- حكاية الإجماع على جواز إقامة الثاني من باب "كسا" حيث لا لبس .

٢- عدم اشتراط كون الثاني من باب "ظن "إن لم يلبس ولم يكن جملة . (٣)

أمَّا عن الإمام أبى زرعة فقد تناول القضية من جهتين :

الأولى : تعدي الفعل " رأى " البصرية عن طريق همزة النقل (التعدية) إلى مفعول واحد وبالهمزة إلى مفعولين .

الثانية : إنابة المفعول الأول عن الفاعل ، وفى هاتين الجهتين لم أجده قد خالف شيئاً مما قرره النحويون وإن لم يكن في كلامه ذكر نوع رأى .

كما أنَّه لم يظهر رأيه في حكم إنابة المفعول الثاني عن الفاعل مع وجود المفعول الأول لكن في توجيهه لقراءة (لتُرون) بأنَّ الجحيم مفعول به دل على أنَّه يرى أنَّ المفعول الأول هو الذى ناب عن الفاعل .

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢٩ وأوضح المسالك لابن هشام ٢ / ٢٨، ٢٩ والأشموني٢ / ٦٨

(٢) ينظر أوضح المسالك لابن هشام جـ ٢ ص ١٢٩٠

(٣) ينظر أوضح المسالك لابن هشام ٢ / ١٣٠

باب الاستثناء

إعراب المستثنى في الكلام التام المنفي

قال الإمام أبو زرعة : (واعلم أنَّ الاختيار في الاستثناء إذا كان منفياً وكان ما بعد إلَّا من جنس ما قبلها فالرفع أولى على البدل كقولك : (ما في الدار أحدٌ إلَّا زيدٌ) ، والنصب جائز فتقول : ما فى الدار أحد إلَّا زيداً) فإذا كان ما بعد إلَّا ليس من جنس ما قبله فالنصب أولى كقولك : ما فى الدار أحدٌ إلَّا حماراً) و : وماله ابنٌ إلَّا بنتاً ، فنصب على الاستثناء ؛ لأنَّ الحمار لا يكون من جنس الإنسان والرفع جائز على البدل قال الشاعر : [١]

وبلدةٍ ليسَ بها أنيسُ ** إلَّا اليعافيرُ وإلَّا العيسُ

وجائز أن يكون جعل أنيس ذلك البلد اليعافير والعيس.[٢]

الأفكار الواردة في كلام أبى زرعة :

١ – تناول أبو زرعة الأوجه الواردة في المستثنى بعد كلام تام منفى سواء أكان الاستثناء متصلاً أم منقطعاً.

---

(١) البيت من الرجز ، قائله : عامر بن الحارث المعروف بجران العود ، ينظر : ديوانه ص ٥٣ والكتاب ٢٦٣/١ ، ٣٢٢/٢ ومعاني القرآن للفراء ٣١١/١ ، ٤٧٩ ، والمقتضب ٣١٩/٢ ،٣٤٧ ، ٤١٤/٤ والإنصاف ص ٢٧١ ،٤٧٧ وابن يعيش ٨٠/٢ ،١١٧ ،٢١/٧ ،٥٢/٨ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٨٦/٢ والدرر ١٩٢/١ ،٢٠٢/٢ ورصف المباني ص ٤١٧ والخزانة ١٩٧/٤ والعيني ١٠٧/٣ والهمع ٢٢٥/١ ،١٤٤/٢ والتصريح ٣٥٣/١ والأشموني ١٤٧/٢

(٢) حجة القراءات لأبي زرعة ص ٢٠٧

٢ – تناول أبو زرعة المستثنى من كلام تام منفي متصل ، وهو الذى يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه نحو: ما في الدار أحدٌ إلَّا زيدٌ .

وأجاز فيه وجهين :

الأول : أن يكون تابعاً للمستثنى على أنَّه بدل فيقال : "زيدٌ" وذكر أنَّ ذلك راجح وعبر عن ذلك بقوله : الاختيار على أنَّ الأكثرية من النحويين يختارون البدلية .

الثاني : النصب على الاستثناء فيقال : "زيداً "وهذا مرجوح .

٣ – أنَّ المستثنى من كلام تام منفى منقطع بأن كان المستثنى خارجاً عن جنس المستثنى منه نحو : ما في الدار أحدٌ إلَّا حماراً ؛ لأنَّ الحمار ليس من جنس "أحد" فيجوز في المستثنى وجهان :

الأول : أنَّه منصوب على الاستثناء فيقال : "حماراً" ، وهذا هو الراجح .

الثاني : أنَّه تابع لأحد على أنَّه بدل ، وهذا مرجوح.

٤ – مثَّل أبو زرعة لهذا النوع الأخير بقول الشاعر السابق والشاهد فيه : ليس بها أنيسُ إلَّا اليعافيرُ وإلَّا العيسُ. حيث جاء الاستثناء منقطعاً ؛ لأنَّ اليعافير، والعيس ليس من جنس أنيس .

ولكنَّه أجاز أيضاً كونه استثناء متصلاً ، والمعنى : أنَّ أنيس هذا البلد هو : اليعافير والعيس ، واليعافير في هذا البيت بدل من "أنيس " بناءً على هذا المعنى.

٥ – استعمل أبو زرعة قوله : منفياً ، ولعله يقصد غير موجب ؛ لأنَّه أعم وأشمل من النفي .

حكم الاستثناء من الكلام التام المنفي وحكم المستثنى بعده :

أعرض هنا ما قرره النحويون على سبيل الإجمال في هذا النوع من الاستثناء ، وهو الاستثناء من كلام تام غير موجب سواء أكان متصلاً أم منقطعاً .

وغير الموجب يشمل المنفى والذى سبقه نهي ، أو استفهام إنكاري [١]

فإن كان الكلام غير موجب وكان متصلاً ففي المستثنى وجهان :

الأول : وهو الأرجح الاتباع في المستثنى للمستثنى منه ،وفى نوع التبعية وجهان:

١ – البدلية ، وبه قال البصريون على أنَّ المستثنى بدل بعض من كل من المستثنى منه ، فيرفع إن كان المستثنى منه مرفوعاً ، وينصب إن كان المستثنى منه منصوباً ، ويجر إن كان المستثنى منه مجروراً.

٢ – عطف النسق ، وبه قال الكوفيون فإلَّا هنا عندهم حرف عطف . [٢]

والأمثلة على ذلك كثيرة : منها قوله تعالى : (مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ)[٣] و (وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّالُّونَ) [٤] و (وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتُكَ) [٥] برفع المستثنى فيها جميعاً.

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧٠ ، وشرح ابن عقيل ١/٥٤٤

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٦٤ ، ٢٦٥ وشرح الألفية لابن عقيل ١/٥٤٤

(٣) سورة النساء من الآية ٦٦ ، وقراءة الرفع قرأ بها القُرَّاء السبعة ما عدا ابن عامر ، ينظر: حجة القراءات لأبي زرعة ص ٢٠٧ والإقناع في القراءات السبع٢/ ٦٣٠

(٤) سورة الحجر من الآية ٥٦

(٥) سورة هود من الآية٨١ والقراءة برفع (امرأتُك) لابن كثير ، وأبي عمرو وأنكرها أبوعبيد ينظر: الإقناع ٢/٦٦٦ وحجة القراءات لأبي زرعة ص ٢٠٦ والنشر٢/٢٩٠

الثاني : النصب وهو عربي جيد ، [١] وبه قريء في " قليل" [٢]، و"امرأتك"[٣]

ويجدر بي هنا أن أعرض بشيء من التفصيل لآراء النحويين لأبين اختيارهم ، فقد رجح سيبويه البدلية معللاً لها بقوله : (وذلك فقولك : ما أتاني أحدٌ إلَّا زيدٌ ، وما مررت بأحد إلَّا زيدٍ ، وما رأيت أحداً إلَّا زيداً ، جعلت المستثنى بدلاً من الأول ، فكأنَّك قلت : ما مررت إلَّا بزيدٍ ، وما أتاني إلَّا زيدٌ ، وما لقيت إلَّا زيداً ، كما أنَّك إذا قلت : مررت برجلٍ زيدٍ ، فكأنَّك قلت : مررت بزيدٍ ، فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلاً من الذى قبله لأنَّك تدخله فيما أخرجت منه الأول)[٤].

فقد اختار البدلية في المستثنى من كلام تام منفي ، وهو ما عليه أكثر النحويين كما سيأتي .

ودلل المبرد على البدلية بقوله : (لأنَّك لمَّا قلت : جاءني القوم ، وقع عند السامع أنَّ "زيداً" مبهم فلمَّا قلت :إلَّا زيداً ، كانت "إلَّا" بدلاً عن قولك : أعني زيداً)[٥]

---

(١) ينظر : الكتاب لسيبويه ٢ /٣١١ والمقتضب للمبرد ٤/ ٣٩٤ والمفصل للزمخشري ص ٦٨ و شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٣/٢ والمتبع في شرح اللمع للعكبري ٣٥٧/١ وأوضح المسالك٢ / ٢١٦، ٢١٧

(٢) وهي : قراءة ابن عامر ، ينظر : حجة القراءات ص ٢٠٧ والإقناع ٦٣٠/٢ .

(٣) وهي : قراءة السبعة ما عدا ابن كثير وأبا عمر ينظر : الإقناع ٦٦٦/٢ وحجة القراءات ص ٣٤٨ والنشر ٢٩٠/٢

(٤) ينظر الكتاب لسيبويه جـ ١ ص ٣٥٧

(٥) ينظر المقتضب جـ ٤ ص ٣٩٠

واختار الزمخشري أيضاً البدل وأجاز معه النصب على الاستثناء قال : (والثاني جائز فيه النصب والبدل وهو المستثنى من كلام تام غير موجب كقولك : ما جاءني أحدٌ إلَّا زيداً ، وإلَّا زيدٌ ، وكذلك إذا كان المستثنى منه منصوباً ، أو مجروراً ، والاختيار البدل) [١]

أمَّا العكبري فقد جعل النصب بعد الكلام غير الموجب كالنصب بعد الكلام الموجب قال : (والنصب هنا كالنصب بعد الواجب) [٢] ، لكنَّه حكم بقوة الاتباع على البدلية معللاً ذلك بقوله : (لأنَّك إذا أبدلت كان العمل في الاسمين واحداً ، ولم يحتج إلى أن تقوى الفعل بإلَّا) [٣]

واختار ابن مالك الإتباع قال في بيان المسألة : (وإذا اجتمع في المستثنى بإلَّا جميع ما أشير إليه من الاتصال والتأخر وكونه مشتملاً عليه نهي أو نفي صريح أو مؤول وكونه غير مردود به كلام وغير متراخ اختير إتباعه بدلاً عند البصريين وعطفاً عند الكوفيين)[٤] ، وقد علل اختياره الإتباع لسببين :

الأول : أنَّ المعنى في غير الموجب كالمعنى في الموجب.

والثاني : تشاكل اللفظين في الإتباع .

---

(١) ينظر المفصل ص ٦٨ ورصف المباني ص ٨٧

(٢) ينظر المتبع جـ ١ ص ٣٥٧

(٣) ينظر المتبع جـ ١ ص ٣٥٧

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك جـ ٢ ص ٢٨٢

قال :(لأنَّ سبب ترجيح الإتباع طلب التشاكل ، وقد ضعف داعيه بالتباعد) (١)

أمَّا إن كان بعد إلَّا مستثنى من كلام غير موجب ولكنَّه منقطع فقد اختار النحويون في هذه الحالة نصب المستثنى(٢)

بل إنَّ النحويين اتفقوا على نصب المستثنى إذا لم يمكن تسليط العامل عليه نحو: ما زاد هذا المال إلَّا ما نقص فلا يجوز ما زاد النقص .

أمَّا إن أمكن تسليط العامل ، فالحجازيون يوجبون النصب ، وعليه قراءة السبعة : (مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ) (٣)

وتميم ترجح النصب وتجيز الاتباع على البدلية بدليل قول الشاعر:

وبلدةٍ ليسَ بها أنيسُ ** إلَّا اليعافيرُ وإلَّا العيسُ (٤)

وتكون إلَّا في الاستثناء المنقطع بمعنى لكن .

وقد علل سيبويه لذلك وأورد أيضاً لغتي الحجازيين والتميميين في (هذا باب يختار فيه النصب ؛ لأنَّ الآخر ليس من نوع الأول).

قال:(وهو لغة أهل الحجاز وذلك قولك : ما فيها أحدٌ إلَّا حماراً ، جاءوا به على معنى ولكنَّ حماراً ، وكرهوا أن يبدلوا الآخِر من الأوَّل ،

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ ص ٢٨٢

(٢) ينظر المتبع للعكبري جـ ١ ص ٣٥٧

(٣) سورة النساء من الآية ١٥٧، والقراءة بالنصب على الانقطاع ، ينظر : مشكل مكي ابن أبي طالب ١ / ٢١١

(٤) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة ، ينظر أوضح المسالك ٢/٢١٩ -٢٢٢

فيصير كأنَّه من نوعه ، فحمل على معنى ولكنَّ وعمل فيه ما قبلـــه كعمـــل العشرين فى الدرهم ، وأمَّا بنو تميم فيقولون : لا أحدَ فيها إلَّا حمارٌ.

أرادوا : ليس فيها إلَّا حمارٌ، ولكنَّه ذكر أحداً توكيداً لأن يعلم أنَّ ليس فيها آدمي ثم أبدل) [١] .

وعلل العكبري لتفضيل النصب على البدل بقوله :(وإن كان النصب هنا أقوى من البدل ، لأنَّه يصير مفعولاً به وليس من شرط المفعول أن يكـــون من جنس الفاعل ، وأمَّا البدل فمن شرطه أن يكون من جنس المبدل منه في غير الاستثناء[٢].

وأخيراً : فإنَّ أبا زرعة لم يخرج في عرضه لهذه القضـــية النحويـــة عما تم عرضه من قبل النحويين ، كما يجدر الإشارة إلى أنَّه استشهد بأمثلة توضيحية ملائمة .

وإن كان قد عبَّر عن هذا النوع من الاستثناء بالاستثناء من كلام تـــام منفى، والأكثر دقة أن يقال : من كلام تام غير موجب ليشمل ما سبقه نفي ، أو نهي ، أو استفهام إنكاري ، أو النفي الضمني .

(١) ينظر الكتاب جـ ٢ ص ٣١٩ – ٣٢٠

(٢) ينظر المتبع جـ ١ ص ٣٥٨

باب العطف

١- عطف الظاهر على الضمير المجرور بدون إعادة الجار .

قال أبو زرعة في توجيه قراءة : (تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) بالخفض[١]:"قال أهل النحو يبطل الخفض من وجهين :

أحدهما : ما روي عن النبي- صلى الله عليه وسلم – قال: "لا تحلفوا بآبائكم"[٢] فكيف يكون (تَسَاءَلُونَ بِهِ وبالرحم) ينهى عن الشيء ويؤتى به.

والوجه الثاني : ما ذكره الزجاج[٣] قال "أمَّا العربية فإجماع النحويين أنَّه يقبح أن ينسق باسم ظاهر على اسم مضمر في حال الخفض إلَّا بإظهار الخافض يستقبح النحويون : مررت به وزيدٍ ، ومررت بك وزيد ، إلَّا مع إظهار الخافض حتى يقولوا : بك وبزيد .

وقد فسر المازني هذا تفسيرًا مقنعًا ، فقال : الثاني في العطف شريك للأول ، فإن كان الأول يصلح أن يكون شريكًا للثاني وإلا لم يصلح أن يكون

---

(١) من الآية ١ من سورة النساء ، قرأ بها حمزة ، ينظر الإقناع ٦٢٧/٢ وحجة القراءات لأبي زرعة ص ١٨٨، ومعجم القراءات جـ ٢ ص ١٠٤، والنشر ٢٤٧/١ ومعاني القرآن للفراء جـ ١ ص ٢٥٢، والكشاف جـ ١٥ ص ٢٣٤، ٢٣٥، والبحر المحيط لأبي حيان جـ ٣ ص ١٥٨ والإتحاف ٥٠١/١

(٢) ينظر صحيح البخاري كتاب الإيمان والنذور حديث ٦٢٧٠، والمستدرك على الصحيحين جـ ١ حديث ١٦٧ مؤلفه أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري.

(٣) انظر رأي الزجاج في كتاب السبعة في القراءات ص ٢٢٦ وانظر الجملة العربية في دراسات المحدثين للدكتور / حسين علي فرحان ص ٢٥٢

الثاني شريكًا له ، قال : فكما لا نقول : مررت بزيد وك ، فكذلك لا نقول : مررت بك وزيد"(١).

موقف أبي زرعة من العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار.

١- عرض أبو زرعة في توجيه قراءة (الأرحام) بالخفض وجهين ، وقد نقلهما عن النحويين :

الوجه الأول : وله علاقة بالناحية الفقهية وتمثل ذلك في وجود تناقض بين ما تستدعيه قراءة الخفض من إباحة السؤال بالله وبالرحم ، وبين ما نهى عنه الرسول – صلى الله عليه وسلم – نهيًا صريحًا ، من الحلف بالآباء في قوله – صلى الله عليه وسلم- (لا تحلفوا بآبائكم) وعلى الرغم من أنَّه توجيه يتصل بالمباح والمنهي عنه ، وهو اختصاص الفقهاء إلَّا أنَّه نسبه للنحويين.

الوجه الثاني : القاعدة النحوية تقول : إنَّه لا يجوز أن يعطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور إلَّا مع إعادة الجار، وقد نقل رأي كل من الزجاج والمازني.

وقد مال إلى ما ذكره المازني واقتنع به لما فيه من ملاحة وفطنة.

٢- يظهر من خلال كلامه ميله إلى منع العطف في هذه الحالة إلَّا مع إعادة الجار.

٣ – لم يشر أبو زرعة إلى خلاف النحويين بصريين وكوفيين في هذه القضية.

---

(١) حجة القراءات ص ١٨٩، ١٩٠.

رأي النحويين في العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار.

هذه القضية كثر ورودها في كتب النحو ولا أبالغ إن قلت إنَّه لا يوجد كتاب في النحو خلى منها حتى كتب التفسير فإنَّها تناولت القراءات وأفاضت في شروحها وتوجيهها.

ولذا ما أراه نافعًا هنا أن أتوجه في دراسة القضية وفق ما يقتضيه كلام أبي زرعة على أن أبدأ بما لم يتناوله من الخلاف بين المذهبين.

رأي البصريين والكوفيين في هذه القضية :

المشهور في هذه القضية مذهبان :

الأول : مذهب جمهور البصريين وهو : ألَّا يجوز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار إلَّا في الضرورة(١).

الثاني : مذهب الكوفيين ، وتبعهم يونس والأخفش من البصريين أنَّه يجوز ذلك في سعة الكلام ، وليس خاصًا بالضرورة(٢).

وأضاف الرضي مذهبًا ثالثًا وهو : أنَّه إن أكد الضمير جاز، نحو: مررت بك أنت وزيدٍ ، وهو مذهب الجرمي والزيادي(٣).

---

(١) الكتاب لسيبويه ٩٤/١ والمقتضب للمبرد ٤/ ١٥٢والإنصاف للأنباري ٢ / ٤٦٣ والجمل للزجاجي ص ١٨ والبغداديات للفارسي ص ٥٦١.

(٢) الإنصاف ٢ / ٤٦٣ والجمل للزجاجي ص ١٨ والبغداديات ص ٥٦١ والتبصرة ١/ ١٤٠،١٤١، وشفاء العليل٢/٧٩٣، وشرح التسهيل ٣/٣٧٥ وارتشاف الضرب لأبي حيان ٤ / ٢٠١٣، ٢٠١٤

(٣) شرح الكافية ١ / ٣٢٠ وانظر الأشموني ٣ / ١١٦.

واحتج البصريون بحجتين :

إحداهما : أنَّ ضمير الجر شبيه بالتنوين ، ومعاقب له ، فلا يعطف عليه ، كما لا يعطف على التنوين.

الثانية : أنَّ حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل منهما محل الآخر، وضمير الجر غير صالح لحلوله محل الاسم الظاهر(١).

واحتج الكوفيون بوروده في السماع وأنَّه جائز في القياس.

أمَّا السماع فقوله تعالى : (الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ)(٢)، في قراءة خفض الأرحام ، وقوله تعالى : (وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)(٣).

وأمَّا القياس ، فهو قياس على البدل والتوكيد ، فكما يجوز أن يبدل من الضمير المجرور، ويؤكد بدون إعادة الجار يجوز كذلك في العطف.

وجعلوا منه قول الشاعر(٤):

أَلَمْ تَرَ أنّ النّبْعَ يَصْلُبُ عودُهُ ** وَلا يَسْتَوي والخِرْوَعُ المُتَقَصِّفُ

وقول الشاعر : (٥)

أَرِيحُوا البِلادَ مِنْكُم وَدَبِيبِكم ** بإعرَاضِكُم مثل الإماءِ الولائِدِ

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ /٣٧٥ والإنصاف ٢ / ٤٦٧.

(٢) سورة النساء من الآية ١

(٣) سورة البقرة من الآية ٢١٧.

(٤) البيت من الطويل : قائله جرير ينظر: ديوانه ص ٢٨٤ ومعاني القرآن للفراء ٣ / ٩٥ ، وتذكرة النحاة ص ٨٦ والارتشاف ١٤٢٦/٥

(٥) البيت من الطويل ، لم يعرف قائله ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٤٨ والارتشاف ٥/ ١٤٢٦

وأمثال ذلك كثيرة ، فكما لم يمتنع فيها العطف لا يمتنع في ، نحو: مررت بك وزيد ، فوجب الاعتراف بصحة الجواز ولكن المختار عندهم أيضًا هو إعادة الجار(١).

هذا هو الموضع الأول الذي عرضت فيه القضية من خلال الخلاف الوارد بين البصريين والكوفيين.

أمَّا الموضع الثاني فهو مناقشة ما ذهب إليه المازني ، ونقله عنه أبو زرعة ، وأذكر رأي المازني من خلال ما حكاه أبو زرعة عن المازني ، وحكي عنه الصيمري أيضًا أنَّه اشترط صلاحية أن يحل المعطوف محل المعطوف عليه ، ويحل المعطوف عليه محل المعطوف ليصح العطف ، فإنَّما يجوز أن يقال : رأيت عمرًا وزيدًا يصح أن يقال : رأيت زيدًا وعمرًا، وبناءً عليه ، لا يجوز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار؛ لأنَّه لا يجوز عطف الضمير على الظاهر بدون إعادة الجار، هذا رأيه كما حكاه عنه كثير من النحويين(٢).

ولكن ما أثاره من اشتراط صلاحية المعطوف عليه ليحل كل منهما محل الآخر لم يكن مجمعًا عليه بين النحويين.

فقد رأى ابن الأنباري(٣)، وكذلك ابن مالك(٤) أنَّ هذا ليس شرطًا رغم اختيارهما لإعادة الجار المعطوف.

---

(١) ينظر التبصرة والتذكرة للصيمري جـ ١ ص ١٤٠ – ١٤١.

(٢) إملاء ما من به الرحمن للعكبري ٢/ ٤٤٢ وشرح الواسطي ص ١٤٠، والإنصاف ٢ / ٤٦٧، وشرح اللمع ص ١٤٢.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف جـ ٢ ص ٤٦٧، ٤٧٤.

(٤) شرح التسهيل جـ ٣ ص ٣٧١، وانظر الكتاب لسيبويه جـ ١ ص ٦٧، ٦٩.

قال ابن مالك :" لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه، ولا تقدير العامل بعد العاطف ، بل يشترط صلاحية المعطوف ، أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل"(١).

وقد سبق في بيان حجة البصريين عرض هذا الشرط الذي نادى به المازني لقبول العطف ، وقد نقله عنه أيضًا الزجاج(٢).

ويبدو أنَّ وصف أبي زرعة لكلامه بأنَّه مقنع أنَّه يميل إلى المذهب البصري الذي اشترط ذات الشرط ، والذي يترتب على فقدانه منع العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار ؛ لأنَّ الضمير لا يصلح أن يحل محل الظاهر، فلا يقال: في "مررت بك وبزيد" مررت بزيد وك.

يبقى شيء لا بد أن ألفت النظر إليه ، وهو أنَّ هذه القضية كانت من القضايا التي أظهرت مدى التضارب والاصطدام بين منهج القُرَّاء القائم على ثبوت القراءة والأثر ، وبين منهج النحويين القائم على الضوابط والأقيسة(٣).

(١) شرح التسهيل جـ ٣ ص ٣٧٦.
(٢) ينظر التبصرة للصيمري ١/١٤٠، ١٤١ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٧٦
(٣) ينظر الجملة العربية في دراسات المحدثين ، ص ٢٥٢.

٢ - عطف الاسم الظاهر على الظاهر المجرور .

قال أبو زرعة :"واختلف أهل النحو في ذلك فقال قوم : مررت بزيد وعمرو ، ومررت بزيد وبعمرو سواء ، وكذلك (جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ)، (وَبِالزُّبُرِ)، وقال الخليل : مررت بزيد وعمرو مرورًا واحدًا كأنَّك مررت بهما في حال واحد ، فكذلك : جاءت الرسل بالبينات والزبر في حال ، وفي وقت واحد ، ومررت بزيد وبعمرو مرورين ، هذا لا يكون في وقت واحد ، فكذلك قوله (جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ) ثم جاؤوا بالزبر وأراد بالبينات المعجزات ثم جاؤوا بعد ذلك بالزبر أي : بالكتب)[١].

القضية التي أثارها أبو زرعة في تعقيبه :

١ – عرض أبو زرعة قضية مهمة جديرة بالبحث ، وهي الأثر المعنوي لاختلاف التركيبين (التعبيرين):

الأول : وفيه عطف الظاهر على الظاهر المجرور بدون إعادة العاطف ، فيقال : (مررت بزيد وعمرو).

التركيب الثاني : وفيه عطف الظاهر على الظاهر المجرور مع إعادة الجار نحو : (مررت بزيد وبعمرو).

٢– نسب للنحويين خلافًا في تفسير المعنى في التعبيرين السابقين ، وهذا غير ظاهر في كتب النحو في حدود ما تيسر لي الاطلاع عليه.

٣– أورد أبو زرعة في تفسير المعنى في القضية السابقة مذهبين :

---

(١) حجة القراءات لأبي زرعة ص ١٨٥.

المذهب الأول : لم ينسبه لأصحابه ، وساوى هذا المذهب في المعنى بين التركيب مع إعادة الجار، والتركيب بدون إعادة الجار.

المذهب الثاني : ونسبه للخليل ، ورأى أنَّ هناك اختلافًا بين التعبيرين.

وقد فسر الخليل هذا الاختلاف ، فهو يرى أنَّ قول القائل: (مررت بزيد وعمرو) بدون إعادة الباء مع (عمرو) أنَّ المرور كان واحدًا من الفاعل ، وكان حال زيد وعمرو واحدًا ، وكان من المرور واحدًا ، وعليه وجه قراءة (بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ) [(١)] فإنَّ الله تعالى أنزل عليهم معجزات يؤيدهم بها وكتبًا في فترة زمنية واحدة.

أمَّا قول القائل (مررت بزيد وبعمرو) بعود الجار مع المعطوف (عمرو)، فإنَّ مرور الفاعل كان مرورين ، فالحدث حدثان وزمن المرور زمنان ، وحالهما مختلفة ، وليست واحدة.

وعليه فإنَّ قوله تعالى: (بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ) بالباء يعني أنَّ الله تعالى أنزل الكتب في زمان مغاير لزمن تأييده لهم بالمعجزات.

٤- لم يشر أبو زرعة إلى ترتيب المرور بزيد أو عمرو أيهما سابق ، والآخر لا حق ، ولا نزول الكتاب سابق على المعجزات أو العكس ، وهذا ما أثاره النحويون في إفادة الواو للترتيب ، أو عدم إفادتها له.

---

(١) سورة آل عمران آية ١٨٤ ، قرأ ابن عامر (بالبينات وبالزبر) وكذلك هي في مصاحف أهل الشام، وقرأ الباقون (والزبر) بغير باء. انظر الإقناع ٢/ ٦٢٤ وحجة القراءات لأبي زرعة ص ١٨٥، والنشر ٢٤٥/١ والبحر المحيط ٣ / ٤٥٩ ، والإتحاف ٤٩٧/١

وقد نسب للفراء أنَّ الواو مرتبة ، قال ابن مالك : " ولا يصح ذلك ، وإلى هذا ذهب سيبويه والبصريون والكوفيون "[١].

وإذا كانت الواو ليست مرتبة فإنَّ معنى قوله تعالى : (بِالْبَيِّنَاتِ وَبالزُّبُرِ)، أنَّ الله تعالى أنزل عليهم الكتب في مرحلة تغاير المرحلة الزمنية التي أيدهم فيها بالمعجزات.

رأي النحويين في عطف الاسم الظاهر على الاسم الظاهر المجرور:

سبق في هذا البحث تناول موقف النحويين من عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، فهل يسري ذلك على قضية عطف الظاهر على الظاهر المجرور.

ويبدو أنَّ النحويين لم يبالوا في عطف الظاهر على الظاهر بإعادة الجار مع المعطوف ، أو عدم إعادته فما جاء من خلاف وما ورد من مذاهب في العطف على الضمير المجرور لم يرد في العطف على الظاهر المجرور.

فالظاهر أنَّ عطف الظاهر على الظاهر وعلى الضمير المنصوب المتصل يكون بلا شرط كـ(قام زيد وعمرو) و (إياك والأسد)، ونحو قوله تعالى: (جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ)[٢][٣]

(١) شرح التسهيل ٣ / ٣٥٠ وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٠٨ وأوضح المسالك ٣ / ٣٠٣ – ٣٠٥ والمتبع للعكبري ٢ / ٤٢٣.

(٢) سورة المرسلات ، آية ٣٨.

(٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤ / ٢٠١٣وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٢٠، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢١٧ – ٢١٩.

فلا خلاف يذكر بين النحويين في ذلك ، قال العكبري في شرحه لقول ابن جني " وتعطف المظهر على المظهر"[١]: "إنَّما كان كذلك ؛ لأنَّها كلها أسماء يصح فيها معنى العطف لاشتراكها في الفعل المنسوب إليها أو في الخبر عنها ، ولا يمتنع فيها شيء إلَّا في الضمير المرفوع والمجرور؛ لأنَّه لا يعطف عليهما إلَّا بزيادة أخرى". [٢]

هذه الزيادة الأخرى التي أشار إليها هي شرط العطف على كل منهما.

وهذا ما رآه أيضًا أبو زرعة ، فالعطف على الظاهر المجرور سواء أعيد الجار مع المعطوف أم لا وهما جائزان ، وإنَّما الخلاف والاختلاف عنده في معنى الكلام في التركيبين وعلى هذا الدرب جاء موقف النحويين.

وقد ساوى النحويون بين إعادة الجار وعدم إعادته مع المعطوف إذا كان اسمًا ظاهرًا على اسم مجرور ظاهر، وأجازوا الوجهين.

الخلاف والاختلاف بين معنى الجملة مع إعادة الجار ومعناها مع عدم إعادته.

لم يكن الخلاف بين النحويين بينًا في معنى التعبيرين وما ورد من اختلاف في المعنى كان يسيرًا فإنَّ العكبري[٣] يرى أنَّ ورود الجار مع المعطوف في هذه الحال إنَّما هو للتأكيد فإن لم يعد الجار، كان ذلك اكتفاء بالواو العاطفة.

---

(١) اللمع ص ٩٠.

(٢) المتبع ٢ /٤٤٠، وانظر شرح الكافية للرضي ١ / ٣١٩، ٣٢٠.

(٣) إملاء ما من به الرحمن للعكبري جـ ١ ص ١٦١.

وجاء ذلك أيضًا على لسان أبي حيان أنَّ الفارق بين المعنيين أنَّه مع الجار يكون المعنى مؤكدًا ، ولا تأكيد مع عدم وروده(١).

مناقشة رأي الخليل :

بينت هذه القضية عند أبي زرعة على ما أورده الخليل مع تباين بين التعبيرين في المعنى ، وقد سبق ذكرهما في كلام أبي زرعة كما سبق إيضاح ذلك وبيانه.

وما وقفت عليه مما يشير إلى رأي الخليل ، هو ما ورد في كتاب سيبويه(٢): "وإذا قلتَ : مررتُ يزيد وعمراً مررتُ به ، نصبتَ وكان الوجهَ ، لأنّك بدأت بالفعل ولم تَبتدئ اسما تَبنيه عليه ، ولكنّك قلت: فعلتُ ثم بنيتَ عليه المفعول وإن كان الفعلُ لا يَصِلُ إليه إلاَّ بحرف الإضافة ، فكأَنّك قلت: مررتُ زيداً. ولولا أنّه كذلك ما كان وجهُ الكلام زيداً مررتَ به، وقمتُ وعمراً مررتُ به. ونحوُ ذلك قولك: خَشّنْتُ بصدره فالصدرُ في موضع نصب وقد عملت الباء. و " كَفَى بِاللهِ شَهِيداً بَيْنِى وبَيْنَكُمْ "(٣) إنّما هي كفى اللهُ ، ولكنَّك لمّا أَدخلتَ الباءَ عَمِلَتْ ، والموضُع موضعُ نصب وفى معنى النصب. وهذا قولُ الخليل رحمه الله"(٤).

فإنَّ النص يتجه إلى الناحية الإعرابية وموضع الاسم المجرور بالباء أنَّه منصوب على أنَّه مفعول.

---

(١) البحر المحيط جـ ٣ ص ٤٥٩.

(٢) كتاب سيبويه جـ ١ ص ٩٢.

(٣) سورة الإسراء آية ٩٦.

(٤) الكتاب ١ / ٩٢، انظر ما ورد من الأوجه الإعرابية فيما مررت بزيد وعمرا مررت به ١ /٩١ -٩٤، والإنصاف للأنباري مسألة ٦٦، وشرح الكافية للرضي ١ / ٣١٩ – ٣٢٠

أمَّا ما يشير إلى المعنى فلا إشارة إليه.

ونقل ابن عصفور[١] عن سيبويه أنَّ للواو خصوصية ، فإنَّه إذا قلت : مررت بزيد وعمرو، فإنَّه يفصل في المعنى ؛ لأنَّه لا يخلو أن يكون الكلام على فعلين أعني أن يكون مررت بزيد على حدته ، ومررت بعمرو على حدته ، أو يكون على فعل واحد ، فتقول في النفي إذا عنيت مرورين : ما مررت بزيد ، وما مررت بعمرو، فتكرر الفعل ، وتقول في النفي إذا عنيت مرورًا واحدًا : ما مررت بزيد وعمرو).

فهذا ما رآه سيبويه موافقًا فيه الخليل ، ولكنَّه فرق بين الإيجاب والنفي فألزم في النفي إذا كان المعنى أنَّهما مروران فإنَّه يلزم ذكر الفعل مع الثاني ، أمَّا إذا أريد مرور واحد ، فلا يلزم ذكر فعلين بل يقتصر على الفعل الأول.

وعلق ابن عصفور على ذلك ذاكرًا العلة في لزوم ذكر الفعل مع المعطوف في حال النفي أنَّه لرفع اللبس (لأنَّك لو قلت : ما مررت بزيد وعمرو لاحتمل أن تريد أنَّك لم تمر بهما ولا بواحد منهما ، وأنَّك لم تمر بهما معًا ، بل مررت بأحدهما ، فلمَّا كان النفي من غير إعادة العامل ملبسًا لذلك لم يكن بد من إعادة النفي)[٢].

(١) شرح جمل الزجاجي جـ ١ ص ٢٢٣.
(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور جـ ١ ص ٢٢٤.

أمَّا الشاطبي[١] فقد تناول اختلاف المعنى بين التعبيرين في حديثه في باب النعت ومَثَّل له بـــ مررت بزيد وعمرو العاقلين.

فقد بين أنَّ (العاقلان) فيهما في العطف وبـــين أن يعمـــل فيهمـــا عاملان في المعنى.

أمَّا المازني[٢] فلم يوافق سيبويه في اختلاف المعنى في المرورين.

وردَّ عليه فقال:(ولو قال : مررت بزيد ومررت بعمرو كان نفيه مـــا مررت بزيد وما مررت بعمرو)[٣].

وهذا ما أورده أيضًا أبو زرعة قائلاً ذلك عن الخليل .

وأرى أنَّ للخليل مشاركين في الرأي ، فلم ينفرد فـــي هـــذه القضـــية بملاحظة الاختلاف بين التركيبين مع إعادة الجار وعدم إعادته.

---

(١) شرح الشاطبي لألفية ابن مالك المسمى المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافيـــة ٤ / ٢٢٠

(٢) انظر رأي المازني في شرح الشاطبي جـــ ١ ص ٢٢٠.

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه وانظر حاشية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابـــن مالك ٢ / ١٦٢

٣ - تشديد (لكن) وتخفيفها .

قال أبو زرعة :" اعلم أنَّ لكنَّ كلمة تحقيق ، ولكنْ بالتخفيف كلمة استدراك بعد نفي تقول : ما جاء عمرو ولكنْ زيدٌ خرج "[١].

ما تضمنه كلام أبي زرعة :

١- ذكر أبو زرعة هنا رأيه معقبًا على القراءات الواردة في قوله تعالى: (وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا)[٢].

فقد ورد فيه قراءتان :

الأولى: (لكنْ) بتخفيف النون ، وهي قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي مع رفع كلمة الشياطين.

الثانية :(لكنَّ) بالتشديد مع نصب كلمة الشياطين ، وهي قراءة باقي القراء.[٣]

٢- جعل أبو زرعة نظير القراءة الأولى ، قوله تعالى : (وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ)[٤]، وقوله تعالى : (وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى)[٥].

٣- جعل أبو زرعة نظير القراءة الثانية ، قوله تعالى : (وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ)[٦]، وقوله تعالى : (وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ)[٧]

---

(١) حجة القراءات ص ١٠٩.
(٢) سورة البقرة: آية ١٠٢.
(٣) ينظر الإقناع ٦٠١/٢ والنشر ٢١٩/١ والإتحاف ٤١٠/١
(٤) سورة الأنفال: آية ١٧
(٥) سورة الأنفال: آية ١٧.
(٦) سورة الأنعام: آية ٣٧.
(٧) سورة الأنعام: آية ٣٧.

٤- رأى أبو زرعة في تخفيف (لكنْ) أنَّها عاطفة للجمل وتفيد معنى الاستدراك ، وقد وقعت هنا بعد نفي وعطفت الجمل ، ووقعت تالية للواو.

٥- لم يبين أبو زرعة نوع الواو الواقعة قبل لكنْ المخففة ، فلم يظهر رأيه، ما إذا كانت الواو عاطفة أم زائدة.

٦- مثَّل لذات القضية من خارج القرآن بقولهم : (ما جاء عمرو ولكنْ زيد خرج)، فقد وقعت لكنْ المخففة بعد الواو، وعطفت جملة على جملة وتقدم نفي في الكلام.

٧- وجَّه أبو زرعة قراءة تشديد (لكنَّ) في الآية بأنَّها من حيث المعنى تفيد التحقيق ، ولم يزد على ذلك ، ولكن يفهم من كلامه أنَّها من أخوات إنَّ ، فإنَّ معنى التحقيق والتوكيد عند البعض لا يكاد يفارق إنَّ وجميع أخواتها على ما سيأتي.

انتهى بيان مفهوم كلام أبي زرعة ودوري هنا أن أتلمس خطاه في عرض هذه القضية كالتالي:

أولاً : رأى النحويين في تخفيف (لكنَّ) .

فقد ذكر النحويون أنَّه إذا خففت (لكنَّ) وجب إهمالها وزال اختصاصها بالجملة الاسمية ، فتدخل على الاسمية والفعلية ، ويبقى لها معناها بعد التخفيف ، وهو الاستدراك نحو: (الكتابُ صغيرٌ لكنْ نفعُهُ عظيمٌ)[1].

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٠٨ ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك ١ / ٢٧٢.

وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياسًا على ما خفف من إنَّ ، وأنَّ ، وكأنَّ، فأجاز أن يقال : قام زيدٌ لكنْ عمرًا لم يقم(١).

ولكن ما ذكراه ليس مسموعًا ولا يقتضيه القياس لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية فلم يعد لها عمل(٢).

ويرى المالقي أنَّ إعمال (لكن) بعد التخفيف شاذ قال :" فإن كان ذلك فلا يقاس عليه شذوذه سماعاً ، ومنعه بقلة القياس"(٣).

ومن شواهد (لكنْ) المخففة وإبطال عملها ما سبق أن ورد في كلام أبي زرعة.

قال المالقي : " وليس في القُرَّاء من قرأ بالتخفيف مع النصب"(٤)، فهي لا تعمل بعد التخفيف كما سبق.

والسر في إبطال عملها زوال اختصاصها ، فتدخل على الإسمية ، فيقال : ما قام زيد لكنْ عمرو لم يقم ، وتدخل على الفعلية فيقال: (ما يقوم زيد لكنْ يقوم عمرو).

فهذا ما رآه النحويون في عمل (لكنَّ) إذا خففت.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨ والتذييل والتكميل ٥ / ٢٤٦ ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان ١ / ٣٠٦ وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٠٨.

(٢) شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٠٨.

(٣) رصف المباني ص ٢٧٧.

(٤) رصف المباني ص ٢٧٧.

ثانياً: معنى (لكنَّ) المشددة والمخففة .

لكنَّ المشددة هي من أخوات (إنَّ) كما سبق ، وهي تفيد الاستدراك ، وهذا المعنى مصاحب لها في تشديدها وبعد تخفيفها.

أمَّا إطلاق أبي زرعة على أنَّها للتحقيق وهي مشددة ، فإنَّما هو من قبيل أن (إنَّ) وأخواتها لا يفارقها التأكيد والتحقيق بجانب ما يفيده كل حرف من الأحرف الستة من معنى ينفرد به عن الآخر.

فقد ذهب الكوفيون والزجاجي[١] إلى أنَّ (كأنَّ) تكون للتحقيق ، أو الشك وتبعهم ابن الطراوة[٢]، وابن السيد[٣]، ونقل ذلك عنهم أبو حيان[٤].

ثالثاً : وقوع (لكن) بعد النفي أو الإيجاب وأثر ذلك في نوعها ومعناها وعملها.

لكنَّ التي تفيد الاستدراك والعطف لا يجوز أن تقع بعد إيجاب ، فمحال عند سيبويه أن يقال : (مررت برجل صالح ولكنْ طالح).

قال :"لأنَّ لكنَّ لا استدراك بها بعد إيجاب ، ولكنَّها يثبت بها بعد النفي وإن شئت رفعت فابتدأت على هو فقلت : ما مررت برجل صالح ولكنْ طالح"[٥].

---

(١) حروف المعاني للزجاجي ص ٢٨ –٢٩، والمساعد ص ٣٠٥، والهمع ١ / ١٣٣.
(٢) الجمل لابن عصفور جـ ١ ص ٤٤٨.
(٣) الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد ص ٤٩ والجنى الداني ص ٥٧٢.
(٤) ارتشاف الضرب جـ ٣ ص ١٢٣٨ – ١٢٣٩.
(٥) الكتاب ج١ ص ٤٣٥.

وقصر الزمخشري إفادتها للاستدراك على عطف المفرد على المفرد إذا وقعت بعد النفي خاصة ، كقولهم : ما رأيت زيدًا ولكن عمرًا.

فإذا جاءت لعطف الجملتين فهي للإضراب وليست للاستدراك مثلها مثل (بل) في أنَّه يجوز وقوعها بعد نفي ، أو بعد إيجاب ، قال: "ولكن إذا عطف بها مفرد على مثله كانت للاستدراك بعد النفي خاصة كقولك: ما رأيت زيداً لكن عمراً. وأمَّا في عطف الجملتين فنظيرة بل في مجيئها بعد النفي والإيجاب. تقول : جاءني زيد لكنْ عمرو لم يجيء ، وما جاءني زيد لكنْ عمرو قد جاء "(١).

فهي مفيدة للاستدراك مع عطف المفرد على المفرد في النفي خاصة ومفيدة للإضراب مع عطف الجملة على الجملة مع النفي ، أو الإيجاب.

أمَّا ابن مالك فيرى أنَّها إذا وقعت بعد نفي ، وعطفت مفرد على مفرد، تكون للإضراب كـ (بل) ، وهو ما يخالف رأي الزمخشري ، لكنَّه يوافق رأي أبي زرعة.

ولخص ابن هشام ما جاء في معنى (لكنَّ) بالتشديد وعملها في ثلاثة أقوال:

أحدها: وهو المشهور، كما ذكر أنَّ لها معنىً واحدًا ، وهو الاستدراك، ويشترط أن يسبقها كلام مناقض لما بعدها نحو: ما هذا ساكنًا ولكنَّه متحرك(٢).

الثاني: أنَّها ترد تارة للاستدراك ، وتارة للتوكيد (وهذا هو المعنى الذي قصده أبو زرعة في كلامه).

---

(١) المفصل ص ٣٠٥.

(٢) مغني اللبيب جـ ١ ص ٢٩٠، والجنى الداني ص ٦١٥.

وفسروا الاستدراك بأنَّه رفع ما يتوهم ثبوته نحو: ما زيد شجاعًا لكنَّه كريم؛ لأنَّ الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان فنفي أحدهما يوهم انتفاء الآخر، وما قام زيد لكنّ عمرًا قام.

ومثلوا للتوكيد بنحو: (لو جاءني أكرمته لكنَّه لم يجيء)، فأكدت ما أفادته لو من الامتناع.

الثالث : أنَّها للتوكيد دائمًا مثل (إنّ) ويصحب التوكيد معنى الاستدراك، وهو قول ابن عصفور في شرح الجمل [١].

ما زلت في بيان معنى (لكن) بالتشديد ، أو التخفيف سواء وردت بعد نفي ، أم إيجاب ، وسواء عطفت مفردًا على مفردٍ أم جملة على جملة.

وفهمت مما سبق أنَّ (لكنّ) لا تقع إلَّا بين متناقضين بوجه ما ، فإن كان ما قبلها نقيضاً لما بعدها ، فلا بد من توسطها بين كلامين متغايرين نفيًا وإيجابًا.

فتستدرك بها النفي بالإيجاب والإيجاب بالنفي ، وذلك قولك: (ما جاءني زيد لكنّ عمرًا جاءني)، و (جاءني زيد لكنّ عمرًا لم يجيء) فيتغاير المعنى تبعًا لتغاير اللفظ[٢].

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٥/١

(٢) الجنى الداني للمرادي ص ٦١٦.

رابعاً : نوع (لكن) إذا وقعت بعد الواو.

إذا وقعت (لكن) بعد الواو ففي حكمها آراء :

١- يرى الكسائي والفراء وأبو حاتم أنَّه لا يجوز أن تخفف ؛ لأنَّها حينئذٍ تكون عاملة عمل (إنّ) وليست عاطفة ، والتخفيف إذا لم يكن قبلها واو لأنَّها حينئذٍ عاطفة ، فلا تحتاج إلى (الواو) كـ (بل) ، وهذا القسم وهي المخففة لا تكون فيه حرفًا مستقلاً بل إنَّه فرع من (لكنّ) المشددة(١).

٢ - يرى الفارسي وأكثر النحويين أنَّها لا تكون عاطفة إلَّا إذا لم تدخل عليها الواو.

بينما ناقض آخرون هذا الكلام بالكلية فذكروا أنَّها لا تستعمل عاطفة إلَّا مع الواو وتكون الواو في هذه الحالة زائدة.

وقد لا حظ ابن عصفور أنَّ سيبويه والأخفش يمثلان للكن العاطفة بأمثلة وقعت فيها بعد الواو(٢).

٣ - ويرى آخرون أنَّها إذا كانت عاطفة فأنت مخير بين أن تأتي بالواو قبلها أو لا وهو رأي ابن كيسان(٣).

بينما يرى يونس أنَّ (لكن) الواقعة بعد الواو للاستدراك فقط ، وليست عاطفة بل إنَّ الواو قبلها عاطفة ، وتعطف مفرد على مفرد(٤).

---

(١) ينظر الجنى الداني ص ٥٨٧.
(٢) المرجع السابق ص ٥٨٧.
(٣) الجنى الداني ص ٥٨٨.
(٤) المرجع السابق ص ٥٨٨.

وقد لخص هذا الخلاف الكبير في معنى ونوع وعمل (لكن) العكبري، فذكر أنَّ (لكن) وضعت للاستدراك سواء كانت مخففة أم مثقلة ، إلَّا أنَّها إذا ثقلت كانت من أخوات (إنَّ) فتنصب الاسم وترفع الخبر، ولا يليها الفعل[١].

وإذا خففت صارت من حروف الابتداء[٢].

والذي أراه أنَّ النحويين لم يتفقوا في (لكن) لا في معناها ، ولا عملها، ولا نوعها في هذه القضية ، والذي استخلصته من كل ما سبق أنَّ أبا زرعة لخص وأوجز وأفهم في حقيقة لكن من خلال مثال أورده وهو : (ما جاء عمرو ولكن زيد خرج).

فذكر أنَّ لكن معناها الاستدراك ، وعطفت جملة على جملة ، ووقعت بعد الواو وسبقت بنفي.

(١) المتبع جـ ٢ ص ٤٣٣.

(٢) إملاء ما من به الرحمن للعكبري ص ٥٥.

بـاب النّـِداء

إعراب " يا ابنَ أمَّ " في النداء

قال أبو زرعة : (واعلم أنَّ النداء كلام محتمل الحذف فجعلوا ابن وأم شيئاً واحداً ، وقال آخرون : إنَّهم أرادوا الندبة بـ (ابن أماه) قالوا: والعرب تقول :(يا ابن عماه) والأصل : (يا ابن أمي) ثم قلبت الياء ألفاً فصارت (يا ابن أما) ثم حذفت الألف ؛ لأنَّ الفتحة تنوب عنها) [١] .

ما تضمنه كلامه من أفكار:

١ – هذا التعقيب جاء في معرض حديثه عن قراءة : (ابنَ أمَّ) [٢]

٢ – ذكر أبو زرعة في فتح ميم (أمَّ) وجهين[٣] :

الأول : البناء على فتح الجزأين كـ(خمسةَ عشرَ) على اعتبار أنَّ (ابن وأم) كالكلمة الواحدة .

الثاني : الندبة بقولهم : يا ابنَ أماه ، والأصل : يا ابنَ أمي ، ثم حدث قلب، ثم حذف ، أمَّا القلب فهو : قلب الياء ألفاً ، وأمَّا الحذف فحذف هذه الألف ، وجيء بالفتحة لتنوب عن الألف ، فصارت : يا ابنَ أمَّ .

---

(١) حجة القراءات ص ٢٩٧

(٢) من الآية ١٥٠ من سورة الأعراف ، وقرأ بها نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو، وحفص ينظر : حجة القراءات ص ٢٩٧

(٣) ألمح إلى ذلك أيضاً المحقق حاشية رقم (١) ص ٢٩٧

٣ – قوله : (والعرب تقول : يا ابن عماه) يدل على أنَّ قلب الياء ألفاً مسموع عن العرب ، ولعله يقصد : (يا ابن أماه) ، وقد يكون ما سمع عن العرب جاء بلفظ : يا ابن عماه .

وأود هنا من دراسة قضية : ابن أم ، وابن عمَّ في النداء أن أستظهر الآتي:

١ – الأوجه واللغات الواردة في : أم ، وعم ، إذا أضيفا إلى ياء المتكلم .

٢ – نوع حركة الميم من : أم ، وعم ، بين الإعراب ، والبناء .

٣ – حذف ياء المتكلم منهما في النداء بين السماع ، والقياس ، ويتضح ذلك كله من خلال عرض رأي النحويين .

٤ – توجيه قراءة : (يا ابنَ أمَّ) بفتح النون والميم .

وأفصِّل ما أجمل فيما يلي :

فقد ذكر النحويون أنَّه إذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى الياء فلا بد من ثبوت ياء المتكلم في المضاف إليه نحو: يا ابن أمي ، ويا ابن خالي .

وقد اتفق النحويون على أنَّه نظراً لكثرة استعمال ابن أم ، وابن عم استثنيا من هذه القاعدة ،لأنَّ النداء لم يقع على هذه الأسماء ، الأب والأخ والياء إنَّما تحذف إذا وقعت موقعاً يحذف فيه التنوين بأن تتصل بالاسم المنادى(١).

وذكر النحويون هنا أوجهاً كلها مسموعة عن العرب :

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٢ / ٢١٣ والمقتضب للمبرد٤ / ٢٥٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٢ و أوضح المسالك لابن هشام جـ ٤ ص ٣٦

الوجه الأول : إثبات الياء ومنه قول الشاعر : [١]

يا ابن أميِّ ويا شُقيِّقَ نَفسي ** أنت خلَّيتني لدهرٍ شديدِ

الوجه الثاني : حذف الياء وفتح الميم يقال: يا ابن عمَ ، ويا ابن أمَ .

الوجه الثالث : من الأوجه الجائزة في : ابن أم ، وابن عم كسر الميم على إضافة ابن إلى أمي أو عمي ، ثم حذفت الياء من الثاني وبقي الكسر.

الوجه الرابع : أن يقال : يا ابن أما ويا ابن عما . بقلب الياء ألفاً وبقائها دون حذف وقلب الكسرة فتحة تخفيفاً .

رأي النحويين في نداء : ابن أم ، وابن عم ، بين السماع والقياس .

ما سبق من أوجه ذكرها النحويون على الإجمال ، أمَّا عن التفصيل فأعرض لآرائهم حتى يتبين اختياراتهم ، وأبدأ مع إمامهم سيبويه ، والذى ذكر وجهين مما سبق ذكره:

الأول : فتح الجزأين على التركيب .

الثاني : فتح ابن ، وكسر الميم من "أم" على التركيب أيضاً .

ولكن مع إضافتها للياء ثم حذف الياء ووجَّه الحذف بقوله :(وقد قالوا أيضاً : يا ابن أمّ ويا ابن عمّ ، كأنَّهم جعلوا الأول والآخر اسماً ، ثم أضافوا إلى الياء كقولك: يا أحد عشر أقبلوا ، وإن شئت قلت : حذف الياء لكثرة هذا في كلامهم)[٢]

---

(١) قائله : أبو زبيد الطائي ، والبيت من الخفيف ، ينظر : الكتاب لسيبويه ٢ / ٢١٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٢ ، وابن الشجري ٧٤/٢ والعيني ٢٢٢/٤ وأوضح المسالك لابن هشام ٤/ ٣٦ والهمع ٥٤/٢ والتصريح ١٧٩/٢ والأشموني ١٥٧/٣

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه جـ ٢ ص ٢١٤

وقد صرح سيبويه بأنَّ كلا الوجهين مسموع مقيس[١]

أمَّا المبرد فقد أيَّد ما ذكره سيبويه ، وعلل ذلك بكثرة الاستعمال قال :(ألا ترى أنَّ الرجل منهم يقول لمن لا يعرف ولمن لا رحم بينه وبينه : يا ابن عم ، ويا ابن أم. حتى صار كلاماً شائعاً مخرجاً عمن هو له فلمَّا كان كذلك خفف فجعل اسماً واحداً)[٢]

وذكر العكبري[٣] الأوجه التي وردت في "أم" جميعها ، واستشهد ابن مالك[٤] بثبوت الياء بقول الشاعر :

يا ابنَ أميِّ ولو شهدتُك إذ تد ** عو تميماً وأنت غيرُ مجاب [٥]

واستشهد لثبوت الألف بقول الشاعر[٦] :

كُن لي لا عَلَيَّ يا بن عمَّا ** ندُم عزيزين ونُكْفَ الذمَّا

أمَّا الأشموني فقد ذكر أنَّ البعض يذهب إلى أنَّ الكسر في الميم أجود من الفتح[٧]

---

(١) ينظر المرجع السابق جـ ٢ ص ٢١٤

(٢) ينظر المقتضب جـ ٤ ص ٢٥١

(٣) ينظر إملاء ما من به الرحمن جـ ١ ص ٢١٥

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك جـ ٣ ص ٤٠٦

(٥) البيت من الخفيف ، لم يعرف قائله ، وقيل : للفرزدق ، وقيل : لعلفاء بن الحارث ، ينظر المقتضب ٤ / ٢٥٠ والجمل للزجاجي ص ١٧٤ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٧٤، ١٩٣ ، ورصف المباني ص ٧٣ ، والخزانة ٤/٤١٠ ، ومعجم الشواهد العربية ص ٨١

(٦) البيت من الرجز ، ينظر العيني ٤/٢٥٠ وشرح التسهيل لابن مالك٣/٤٠٦

(٧) ينظر شرح الألفية للأشموني ٣ / ١٥٧

وذكر الصبان أنَّ البعض يرى أنَّ قلب الياء ألفاً أجود من إثباتها .[١]

أمَّا الوجه الذى ذكره أبو زرعة من جواز: يا ابن أماه. على الندبة فلم أجد من ذكره في الكتب التي تيسر لي الاطلاع عليها ، ولعله مما انفرد به.

توجيه قراءة (يا ابنَ أمَ) بفتح النون والميم بوجهين :

الأول : أنَّ الأصل في الآية ، يا ابن أمي ، بالياء ثم قلبت ألفاً ، ثم حذفت الألف تخفيفاً كما تحذف في : يا غلام والأصل : ياغلامي ، وإنَّما حذفت هنا مع كون الياء متصلة بالمضاف إليه لا بالمضاف وذلك لكثرة الاستعمال .

وتكون الفتحة في (ابن) فتحة إعراب لا بناء .

والثاني : أن يجعل : (ابن وأم) جميعاً بمنزلة اسم واحد كخمسةَ عشرَ ، فتبني الاسم الآخر على الفتح ، وتبني الاسم الذى في الصدر ؛ لأنَّه كالبعض للثاني فحركة ابن وأم بناء ، فهما مبنيان على فتح الجزأين والثالث على الإتباع[٢]

(١) ينظر حاشية الصبان على الأشموني ١٥٧/٣

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش جـ ٢ ص ١٣

باب إعراب الفعل

١ - العلة في رافع الفعل المُضَارِع

قال الإمام أبو زرعة : (واعلم أنَّ الفعل المضارع إذا حل محل اسم الفاعل لم يكن إلَّا رفعاً كقوله تعالى : (وَلاَ تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ)[١]أي : مستكثراً وحجتهم في ذلك أنَّ زكريا إنَّما سأل وليَّاً وارثاً علمه ونبوته وليس المعنى على الجزاء أي إن (وهبته ورث) ذلك لأنَّه ليس كل ولى يرث ، فإذا لم يكن كذلك لم يسهل الجزاء من حيث لم يصح أن تقول : (إن وهبته ورث ، لأنَّه قد يهب ولياً لا يرث وأخرى وهى أنَّ الآية قد تمَّت عند قوله :(ولياً) ثم تبتدئ يرثني أي : هو يرثني ويرث من آل يعقوب)[٢] .

ما تضمنه كلامه من أفكار :

لم يغفل أبو زرعة قضية من القضايا النحوية المهمة ، وهي قضية رافع الفعل المضارع ، وقد تضمن كلامه الأفكار الآتية :

١ – ذكر أبو زرعة رأيه في رافع الفعل المضارع ، فهو يرى أنَّ رافعه وقوعه موقع اسم الفاعل .

٢– جاء رأيه عند توجيهه لقراءة : (يَرِثُنِي ويَرِثُ) [٣]

٣ – استشهد بقوله تعالى : (وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ) [٤] برفع تستكثر لوقوعها موقع اسم الفاعل (مستكثراً) مع تقدم النهى "لا تمنن " ولم يقرأ أحد من السبعة بالجزم، فهي قراءة شاذة . [٥]

---

(١) سورة المدثر الآية ٦
(٢) حجة القراءات ص ٤٣٨
(٣) من الآية ٦ من سورة مريم ، وقرأها : أبو عمرو ، والكسائي بالجزم ، وقرأها الباقون بالرفع ، ينظر : حجة القراءات لأبي زرعة ص ٤٣٨ والإقناع ٦٩٥/٢
(٤) سورة المدثر الآية ٦
(٥) قرأ بها الحسن ، ينظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني ٣٣٧/٢ ومختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه ص ١٦٤

٤- استشهد أبو زرعة أيضاً على صحة رأيه بقراءة : (يَرِثُنِي وَيَرِثُ)[١] بالرفع لوقوعها موقع اسم الفاعل ، وقد جاء في القراءات الشاذة :(يرثني وارث) [٢] مع تقدم الأمر مما يرجح ويقوي رأيه ، وقد استغرب ابن جني هذه القراءة فقال : (هذا ضرب من العربية غريب ، ومعناه التجريد ؛ وذلك أنَّك تريد : فهب لي من لدنك ولياً يرثني منه أو به وارث من آل يعقوب ، وهو الوارث نفسه فكأنَّه جرد منه وارثاً .)[٣]

٥- ذكر أبو زرعة أنَّ المعنى لا يناسبه جزم الفعلين: (يرثني) و(يرث) إذ ليس المعنى في الآية : إن وهبته ورث ، فليس كل ولي وارثاً.

٦- ذكر أبو زرعة دليلاً آخر لرفع : يرثني ويرث ، وهو : أنَّهما وقعا في جملة مستأنفة ، فالمعنى تم عند والياً ، ثم استأنف : يرثني ويرث على تقدير مبتدأ محذوف وجملة (يرثني) خبر .

٧- لم يكن أبو زرعة في قضية رافع الفعل المضارع مؤيداً مذهب الكوفيين، بل اختار مذهب البصريين – كما سيأتي –

<u>مناقشة القضية :</u>

تباينت مذاهب النحويين في رافع الفعل المضارع على الآتي :

---

(١) من الآية ٦ من سورة مريم ، وسبق تخريجها

(٢) وهي قراءة ابن عباس ، والحسن والجحدري ، وقتادة ، وأبي نهيك ، وجعفر بن محمد ، ينظر : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني ٢/ ٣٨ ومختصر شواذ القراءات لابن خالويه ص ٨٦

(٣) ينظر المحتسب ٣٨/٢

الأول : وهو رأي البصريين ، أنَّ رافعه هو وقوعه موقع الاسم فالعامل إذاً معنوي[١]

الثاني : مذهب بعض الكوفيين أنَّ رافعه هو تجرده من العوامل اللفظية . [٢]

الثالث : مذهب الكسائي ومن تبعه أنَّ رافعه حروف المضارعة . [٣]

أمَّا عن المذهب الأول فبيانه أنَّ المضارع إذا وقع موقعاً صالحاً للاسم سواء كان الاسم في موضع رفع نحو: يقومُ زيدٌ . لأنَّ " يقوم " في موضع المبتدأ، أو زيدٌ يقومُ ؛ لأنَّ " يقوم " في موضع الخبر ، أو كان الاسم في موضع نصب نحو: كان زيد يقومَ يا فتى ، وظننت زيداً يقومَ .

أو كان الاسم في موضع جر نحو: مررت برجلٍ يقوم[٤] ، (ولا يجوز الرفع في : أن يقومَ زيد ، ولم يقعدْ عمرو ؛ لأنَّ الفعل فيه لم يقع موقع الاسم ، وأمَّا نحو: كدت أفعل ، فمثل : كنت أفعل وقعت فيه "أفعل" موقع فاعل وإن لم يتكلم به) [٥] .

وهذا سيبويه إمام البصريين يؤكد ذلك قائلاً : (وعلته أنَّ ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حد عمله في الأسماء كما أنَّ ما يعمل في الأفعال فينصبها ، أو يجزمها لا يعمل في الأسماء وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ) [٦] .

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٩/٣ والمقتضب للمبرد ٥/٢

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٥/٤ وشرح الألفية لابن عقيل ٣١٤/٢

(٣) ينظر شرح التسهيل ٥/٤ وشرح ابن عقيل ٣١٤/٢

(٤) المقتضب للمبرد جـ ٢ ص ٥

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٥ ، وانظر شرح ابن عقيل ٢ / ٣١٤

(٦) ينظر كتاب سيبويه جـ ٣ ص ٩

وهذا أيضاً ما أكَّده المبرد حيث قال ذاكراً العلة في رفع المضارع : (فوقوعها مواقع الأسماء هو الذى يرفعها ولا تنتصب إذا كانت الأسماء في موضع نصب ولا تنخفض على كل حال وإن كانت الأسماء في موضع خفض) [١] .

وأيد ذلك أيضاً الزمخشري ورأى أنَّ المضارع مرتفع بعامل معنوي ، وجعله نظير المبتدأ وخبره قال ممثلاً ومعللاً لهذا : (كقولك : زيدٌ يضربُ ، كما تقول : زيدٌ ضاربٌ ، رفعته ؛ لأنَّ ما بعد المبتدأ من مظان صحة وقوع الأسماء .

وكذلك إذا قلت : يضرب الزيدان ، لأنَّ من ابتدأ كلاماً منتقلاً إلى النطق عن الصمت لم يلزمه أن يكون أول كلمة تفوه بها اسماً أو فعلاً بل مبدأ كلامه موضع خبره في أي قبيل شاء)[٢] .

هذا بعض ما قيل في القول الأول من أقوال رافع الفعل المضارع ، والذى تناوله أبو زرعة بالتفصيل والتحليل في استدراكه .

أمَّا عن القول الثاني ، والذى يرى أصحابه أنَّ رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم ، وهو مذهب الكوفيين فله مؤيدون من النحويين كابن الحاجب[٣] وابن مالك[٤] .

---

(١) ينظر المقتضب جـ ٢ ص ٥

(٢) ينظر المفصل في علم العربية ص ٣٤٥

(٣) ينظر شرح الكافية جـ ٢ ص ٢٣١

(٤) ينظر شرح التسهيل ٤ /٥ ،٦ وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤ /١٢٥وابن عقيل ٢ /٣١٤ وشرح الأشموني٣ / ٢٧٧

واعترض ابن مالك على ما ذهب إليه البصريون مدللاً بأنَّه لو كان كما قالوا لما ارتفع بعد الحروف المختصة بالأفعال وحروف التحضيض إذ الفعل بعدها لا يقع موقع الاسم .

ولكن أجيب بأنَّ المراد بموقع الاسم الموضع الذى هو للاسم بالجملة[١] .

بينما نسب ابن الحاجب والأشموني للكسائي القول بأنَّ رافع المضارع هو حروف المضارعة (لأنَّها دخلت في أول الكلمة فحدث الرفع بحدوثها إذ أصل المضارع إمَّا الماضي وإمَّا المصدر ، ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فإحالته عليها أولى من إحالته على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين والفراء ، وإنَّما عزلها عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة فيعزلها الطارئ المنفصل) [٢]

الرابع : ونسبه الأشموني[٣] لثعلب ، وهو أنَّ رافع المضارع هي المضارعة، وهو عامل معنوي ، وقد ردَّ الصبان هذا الرأي قائلاً : (لأنَّها إنَّما اقتضت مطلق الإعراب لا خصوص الرفع ، لكن هذا لا يأتي على قول الكوفيين إن إعراب المضارع بالأصالة لا بالحمل على الاسم ومضارعه) [٤] .

وأخيراً : وبعد هذا العرض المختصر لقضية رافع الفعل المضارع ، فإني أستطيع أن أشير إلى أنَّ أبا زرعة كان مؤيداً للمذهب البصرى والذى اتبعه أكثر النحويين .

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك جـ ٤ ص ٦

(٢) ينظر شرح الكافية لابن الحاجب جـ ٢ ص ٢٣١

(٣) الأشموني جـ ٣ ص ٢٧٧

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني جـ ٣ ص ٢٧٧

وقد أيد أبو زرعة هنا أن يكون رفع المضارع في (يَرِثُنِي وَيَرِثُ) هو وقوع الفعل موقع اسم الفاعل وارث.

وهو أيضاً ما توافق مع رأى العكبري حيث قال : (وهو أقوى من الأولى ؛ لأنَّه سأل ولياً هذه صفته ، وبالجزم لا يحصل بهذا المعنى ، وقرئ شاذاً: (يرثني وارث). [١] على أنَّه اسم فاعل)[٢].

ولعل ورود قراءة بالتصريح باسم الفاعل أقوى دليل على ما ذهب إليه أبو زرعة وغيره من القراء والنحويين .

(١) سبق تخريجها في هذه المسألة .

(٢) إملاء ما من به الرحمن للعكبري جـ ٢ ص ١١١

٢ - أنواع "أنْ" مفتوحة الهمزة ساكنة النون

قال الإمام أبو زرعة : (واعلم أنَّ (أنْ) تدخل في الكلام على أربعة أضرب :

الأول : "أنْ " الناصبة للفعل وهى التي ذكرناها[١] تقول : (أريد أنْ أخرج) .

والثاني : (أنْ) الخفيفة عن (أنَّ) الثقيلة كقول الأعشى :

في فتيةٍ كسيوفِ الهندِ قد علموا ** أنْ هالكٌ كل من يَحفَى ويَنتعِلُ[٢]

أراد أنَّه هالك .

الموضع الثالث : أن تكون بمعنى (أي) كقوله : (أَنِ امْشُوا) [٣] معناه أي : امشوا)

والرابع : أن تكون للتوكيد كقوله تعالى :[٤] (ولَمَّا أَن جَاءَتْ). [٥]

ما تضمنه كلامه من أفكار :

١ – ذكر أبو زرعة أنواع "أنْ " مفتوحة الهمزة ، مخففة النون .

٢ – مثَّل أبو زرعة لهذه الأنواع الأربعة بما يوضح كل نوع منها .

---

(١) حجة القراءات ص ٢٣٣

(٢) قائله : الأعشى ، والبيت من بحر البسيط ، ينظر : ديوانه ص ٤٥ والكتاب ١٣٧/٢ ، ٧٤/٣ ، ٤٥٤ والخصائص لابن جني ٢ / ٤٤١ والمنصف ٣ / ١٢٩ وابن الشجري ٢ / ٢ والعيني ٢ / ٢٨٧ والخزانة ٣ / ٥٤٧ وابن يعيش ٨ / ٧٤ ، ٨١ والهمع ٢٤٢/١

(٣) سورة ص من الآية ٦

(٤) من الآية ٣٣ من سورة العنكبوت

(٥) حجة القراءات ص ٢٣٣ ، ٢٣٤

آراء النحويين في أنواع أنْ المفتوحة المخففة النون :

(أنْ) بفتح الهمزة ونون واحدة حصرها النحويون في أربعة أنواع :

النوع الأول : تكون حرفاً مصدرياً ناصباً للفعل المضارع ولها وصفان:

الأول : الابتداء فتكون في موضع رفع نحو : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ) (١)، وقوله تعالى : (وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ) (٢) .

والتقدير : صيامُكم خيرٌ لكم ، وصبرُكم خيرٌ لكم .

الثاني : إذا وقعت بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع نحو: (أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ) (٣) .

والتقدير : ألم يأن خشوعُ قلوبهم ، فالمصدر فاعل يأن ، أو في موضع نصب نحو قوله تعالى : (وَمَا كَانَ هَذَا القُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى) (٤) .

والتقدير : افتراء فالمصدر خبر كان في موضع نصب .

أو في محل جر نحو: (أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا) (٥) ، المضاف إليه الإتيان المؤول من "أنْ" وما دخلت عليه وفى كل ما سبق " أنْ " حرف موصول وتوصل بالفعل المضارع وتوصل أيضاً بالفعل الماضي ومنه قوله تعالى : (لَوْلا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا) (٦) وقوله تعالى :(وَلَوْلا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ) (٧)(٨)

---

(١) سورة البقرة من الآية ١٨٤
(٢) سورة النساء من الآية ٢٥
(٣) سورة الحديد من الآية ١٦
(٤) سورة يونس من الآية ٣٧
(٥) سورة الأعراف من الآية ١٢٩
(٦) سورة القصص من الآية ٨٢
(٧) سورة الإسراء من الآية ٧٤
(٨) ينظر مغنى اللبيب جـ ١ ص ٢٧، ٢٨

ومثَّل سيبويه[١] للموضع الأول بقولهم : أنْ تأتني خيرٌ لك. وللنوع الثاني بقول الشاعر :

إنِّي رأيتُ من المكارِمِ حَسبَكم ** أنْ تلبسوا حُرَّ الثيِّاب وتَشبَعُوا[٢]

وذهب المبرد إلى أنَّها لا تقع مع الفعل الدال على الحال ؛ لأنَّها لما لا يقع ولكن لما يستقبل[٣] .

إذن (أنْ) المفتوحة الخفيفة هي التي تكون مع الجملة بعدها في موضع المصدر مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مخفوضاً حسب العوامل وسواء دخلت على مضارع ، أو ماض ، ولكنَّها إن كانت مصدرية ناصبة خصت بالدخول على المضارع) [٤]

النوع الثاني : من أنواع "أنْ" أن تكون مخففة من الثقيلة وهى التي تقع بعد علم نحو: (عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى) [٥] ، أو بعد ظن نحو: (وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ)[٦] ويجوز في الواقعة بعد ظن أن تكون ناصبة[٧] ، وتدخل على الجملة الإسمية لا على الفعلية (فإن دخلت على الفعلية فلا بد من الفصل بينهما في الإيجاب ب" قد" ، والسين وسوف ، وفى النفي ب"لا"

(١) ينظر كتاب سيبويه جـ ٣ ص ١٥٣
(٢) البيت من الكامل قائله : عبد الرحمن بن حسان ، وهو من شواهد سيبويه ٣ / ١٥٣ وشرح أبيات سيبويه ١٦٨/٢ والدرر ٣/٢ والهمع ٢ / ٣ والخزانة ٢ / ١٠٤ ومعجم الشواهد العربية ص ٢٩٤
(٣) ينظر المقتضب جـ ٢ ص ٢٩
(٤) ينظر رصف المباني للمالقي ص ١١١، ١١٢
(٥) سورة المزمل آية ٢٠
(٦) سورة المائدة آية ٧
(٧) أوضح المسالك جـ ٤ ص ١٤٢

ما لم يكن الفعل لا يتصرف كنعم وبئس وليس وعسى ، فلا يحتاج إلى الفصل ، وكل ما يختص بالأسماء يعمل فيها وما لا يختص لا يعمل) [١]

النوع الثالث : "أنْ" المفسرة وهى التي تعد عبارة وتفسيراً وتكون إمَّا للطلب وإمَّا للكلام نحو: أمرتك أنْ قم ، وانطلقت أنْ مشيت .

ومعناها معنى "أي" المفسرة قال تعالى : (مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي) [٢][٣]

قال سيبويه : (أمَّا قوله : كتبت إليه أنْ افعل ، وأمرته أنْ قم . أنَّه يكون على وجهين : أن تكون الناصبة للفعل المضارع وتوصل بحرف الأمر والنهى ، والوجه الآخر: أن تكون بمنزلة "أي" كما كانت بمنزلة أي في الأول نحو قوله تعالى : (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ) [٤]

ولا تكون أنْ ناصبة للمضارع لأنَّه لا يبتدأ بعدها الأسماء ؛ لأنَّها تجئ بعد كلام مستغنٍ ، ولا تكون في موضع المبنى على المبتدأ) [٥]

وعبر عنها ابن هشام بأنَّها هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو: (فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الفُلْكَ) [٦]

---

(١) رصف المباني للمالقي ص ١١٤ وانظر المقتضب جـ ٤ ص ٣٠، ٣١
(٢) سورة المائدة من الآية ١١٧
(٣) رصف المباني ص ١١٦
(٤) سورة يونس من الآية ١٠
(٥) كتاب سيبويه جـ ٣ ص ١٦٣
(٦) سورة المؤمنون من الآية ٢٧

النوع الرابع : "أنْ" الزائدة التي تفيد مجرد التوكيد وهي التي تقع بعد " لمَّا" ، والتي قبل " لو" نحو: لمَّا أنْ جاء زيدٌ أحسنتُ إليك ، ومنه قوله تعالى : (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ البَشِيرُ) (١) ، وقوله تعالى : (وَأَنْ لَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ) (٢)(٣)،وقول الشاعر :

فأُقسِمُ أنْ لو التقينَا وأنتم ** لكانَ لكُم يومٌ مِن الشرّ مُظلِمُ(٤)

ومما سبق نجد أنَّه اتفق النحويون في أضرب "أنْ" مفتوحة الهمزة خفيفة النون فهي إمَّا مصدرية ناصبة ، وإمَّا مخففة من الثقيلة ، وإمَّا تفسيرية ، وإمَّا زائدة للتوكيد .

وهذه الأنواع أيضاً قال بها أبو زرعة دون خلاف وإن اختلف التمثيل فقط.

(١) سورة يوسف من الآية ٩٦
(٢) سورة الجن من الآية ١٦
(٣) أوضح المسالك جـ ٤ ص ١٣٩
(٤) قائله : المسيب بن علس ، والبيت من الطويل ينظر : الكتاب ٣ / ١٠٧وابن يعيش ٩/ ٩٤ والخزانة ٤ / ٢٢٤ والأشموني ١/ ٢٨٦ والتصريح ٢/٣٣٣ وشرح شواهد المغني ص ٤٠

٣ - إعراب الفعل بعد " حتَّى "

قال الإمام أبو زرعة :(واعلم أنَّ (حتى) إذا دخلت على الفعل فلها أربعة أوجه : وجهان في الرفع ، ووجهان في النصب .

فأمَّا وجها الرفع فأحدهما : كقولك :(سرتُ حتى أدخلُها) فيكون السير واقعاً والدخول في الحال موجوداً كأنَّه قال : (سرتُ حتى أنا داخلٌ الساعةَ) وعلى هذا قوله :(حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ) [١] برفع (يقول) [٢] أي : حتى الرسول قائل .

والوجه الثاني : أن يكون الفعل الذى قبل(حتى) والذى بعدها واقعين جميعاً فيقول القائل : سرتُ أمس نحو المدينة حتى أدخلُها) ويكون السير والدخول وقعا ومضيا كأنَّه قال : سرتُ أمس فدخلتُ) وعلى هذا أيضاً قوله: (حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ) معناه : حتى قال الرسول ، فرفع الفعل على المعنى ، لأنَّ حتى وأنْ لا يعملان في الماضي وإنَّما يعملان في المستقبل.

وأمَّا وجها النصب فأحدهما : كقولك :(سرتُ حتى أدخلَها) لم يكن الفعل واقعاً ، معناه سرتُ طلباً إلى أنْ أدخلها ، فالسير واقع والدخول لم يقع فعلى هذا نصب وينصب الفعل بعد (حتى) بإضمار" أنْ " وهى تكون الجارة كقولك : (اقعد حتى تخرجَ) المعنى : إلى أنْ تخرج .

---

(١) سورة البقرة من الآية ٢١٤

(٢) في قراءة نافع ، ينظر حجة القراءات ص ١٣١ والإقناع ٦٠٨/٢

والوجه الثاني : أن تكون (حتى) بمعنى اللام التي هي علة ، وذلك قولك : (أسلمتُ حتى أدخلَ الجنة) ليس المراد (إلى أنْ أدخل الجنة وإنَّما المراد لأدخل الجنة وليس هذا وجه نصب الآية) [١] .

ما تضمنه كلام أبي زرعة :

لقد فصَّل الإمام أبو زرعة الحديث عن "حتى" الداخلة على الفعل ، والأوجه الجائزة في الفعل الواقع بعدها وفقاً للمعنى المراد وبهذه الأوجه وجِّه الرفع والنصب في الفعل "يقول" من قوله تعالى :(وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) [٢]عدا الوجه الثاني من النصب كما أوضح ذلك ومثَّل أيضاً بقولهم : سرت حتى أدخلها .

الوجه الأول : الرفع على أنَّ الفعلين (السابق عليها والواقع بعدها) حالتان فالفعل الذي بعدها يدل على الحال ، وأنَّه موجود في زمن الفعل السابق عليها فالمعنى في الآية أنَّ الرسول قائل الآن والزلزلة واقعة فحتى هنا غير عاملة لأنَّ الفعل بعدها غير مستقبل كذلك الفعل غير منصوب ب"أنْ " مضمرة لأنَّ أنْ المضمرة لا تعمل أيضاً في الحالى .

الوجه الثاني : الرفع على أنَّ الفعلين ماضيان ، وعليه أيضاً ف"حتى" و"أنْ "غير عاملين في الفعل .

الوجه الثالث : النصب على إضمار " أنْ" بعد "حتى" فالفعل الذى قبلها واقع ، أمَّا الذى بعدها فلم يقع فهو مستقبل ، وحتى هنا بمعنى إلى أنْ .

---

(١) حجة القراءات ص ١٣١ ، ١٣٢

(٢) سورة البقرة من الآية ٢١٤ وقراءة النصب ، قرأ بها السبعة ما عدا نافع ، ينظر حجة القراءات ص ١٣١ ، والنشر في القراءات العشر ٢١٩/٢

الوجه الرابع : النصب على أنَّ الفعل بعدها مستقبل وهى تعليلية بمعنى اللام أو كي .

ومن خلال عرضه لهذه الأوجه الأربعة استطاع أبو زرعة أن يبرز رأيه في عدة أمور : نوع حتى في كل وجه ، ومعناها ، وزمن الفعلين السابق عليها ، والواقع بعدها ، ومعناهما .

ويجدر بي في هذا المقام أنْ أتناول معاني " حتى " واستعمالاتها ، والأوجه الجائزة في الفعل المضارع الواقع بعدها ، وذلك من خلال ما ورد في كتب النحو :

أولاً : معانيها .

تأتى "حتى" لأحد ثلاثة معان :

١- انتهاء الغاية ، وهو الغالب ، نحو قوله تعالى : (سلامٌ هيَ حَتَّى مَطلَعِ الفَجْر) [١] ، وتكون فيه بمعنى : إلى ، وهي الواردة أيضاً في قوله تعالى: (حَتَّى يَقول الرسولُ)[٢]

٢- التعليل بمعنى : كي ، وقد قيل أيضاً إنَّها الواردة في الآية السابقة . [٣]

٣ - حتى التي بمعنى الفاء ، وهي السببية ، وتكون حرف ابتداء نحو: سرت حتى أدخل المدينة . [٤]

---

(١) الآية ٥ من سورة القدر

(٢) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة ، وينظر : الكتاب لسيبويه ٢٣١/٤ ورصف المباني ص ١٨٠ والجنى الداني ص ٥٤٢

(٣) الجنى الداني للمرادي ص ٥٥٤

(٤) المرجع السابق ص ٥٥٧

٤- بمعنى إلَّا في الاستثناء وهو أقلها. [١]

ثانياً : استعمالاتها :

تستعمل حتى على ثلاثة أوجه :

الأول : أن تكون عاطفة بمنزلة الواو ، نحو : قام القومُ حتى قام زيدٌ .

الثاني : أن تكون حرف ابتداء ، نحو : قام القومُ حتى يخرج عمرو .

الثالث : أن تكون حرفاً جاراً بمنزلة "إلى" في المعنى والعمل وتنفرد "حتى" عن "إلى" بأنَّها يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو: سرت حتى أدخل المدينة[٢]

حكم الداخلة على الفعل المضارع :

ذكر فيها النحويون مذهبين :

المذهب الأول : وهو للبصريين أنَّ الفعل بعد "حتى" منصوب ب"أنْ" مضمرة؛ لأنَّ حتى تختص بالأسماء وما يعمل فى الأسماء لا يعمل فى الأفعال والعكس .

المذهب الثاني : للكوفيين أنَّ "حتى" تنصب المضارع بنفسها[٣].

وذكر النحويون أنَّه لا ينتصب الفعل بعد حتى إلَّا إذا كان مستقبلاً ، فإن كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلم فإن نصبه واجب [٤] .

---

(١) الكتاب لسيبويه ٢١/٣

(٢) ينظر رصف المباني ص ١٨٠ ، ١٨١ والجنى الداني ص ٥٤٢ ، ٥٤٦ ، ٥٥٢

(٣) ينظر رصف المباني ص ١٨٠ ، ١٨١ والجنى الداني ص ٥٤٢ ، ٥٤٦ ، ٥٥٢ ومغنى اللبيب لابن هشام ١ / ١٢٢ – ١٢٥

(٤) ينظر شرح الألفية للأشموني ٢٩٩/٣ ، ٣٠١

وإن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالوجهان الرفع ، أو النصب نحو قوله تعالى: (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) فإنَّ قولهم : إنَّما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا [١] .

ويرتفع الفعل بعد "حتى" إذا كان حالاً ، وإن كانت حاليته بالنسبة إلى زمن التكلم فالرفع واجب كقولهم : سرتُ حتى أدخلُها ، إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول وإن كانت حاليته ليست حقيقية بل محكية رُفع .

وجاز النصب إذا لم تقدر الحكاية نحو: (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ) بالرفع أي : حتى حالتهم حينئذ أنَّ الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا ولا بد لرفع الفعل بعدها من شروط :

أولها : أن يكون حالاً ، أو مؤولاً بالحال .

ثانيها : أن يكون سبباً عما قبلها فلا يجوز: سرتُ حتى تطلع الشمس ، ولا ما سرت حتى أدخلها ، ولا هل سرت حتى تدخلها.

والثالث : أن يكون فضلة فلا يصح في نحو: سيري حتى أدخلها. لئلَّا يبقى المبتدأ بلا خبر[٢].

وهنا أعرض لبعض آراء النحويين مفصلة :

وأبدأها برأي سيبويه إمام النحاة ، ورأس المذهب البصري ، ولكن رغبة في استجلاء رأيه في أمور هي :

---

(١) ينظر شرح الألفية لابن عقيل ٣٢١/٢

(٢) ينظر مغنى اللبيب ١ / ١٢٥ – ١٢٦ وانظر : رصف المباني ص ١٨٣ ، ١٨٤ وشرح الألفية لابن عقيل ٣٢١/٢ والأشموني ٣ / ٢٩٩ – ٣٠١

١ – نوع (حتى) الداخلة على الفعل المضارع .

٢ – معناها .

٣ – عملها .

٤ – معنى الفعل الواقع بعدها .

أمَّا عن نوع (حتى) في مثل : سرتُ حتى أدخلها ، وقوله تعالى : (حَتَّى يقولَ الرسولُ) [١] فهي (حتى) الجارة ، وهي التي لانتهاء الغاية ، والفعل بعدها منصوب بأنْ مضمرة ، ولا يجوز إظهارها .

وحتى هنا غير عاملة قال سيبويه : (واكتفوا عن إظهار (أنْ) بعدهما بعلم المخاطب أنَّ هذين الحرفين لا يضافان إلى فعل ، وأنَّهما ليسا مما يعمل في الفعل، وأنَّ الفعل لا يحسن بعدهما إلَّا أن يحمل على أنْ .) [٢]

أمَّا إن جعلت السير قد حدث ومضى بالفعل فالفعل بعد حتى مرفوع ، قال سيبويه : (وليس في الدنيا عربي يرفع : سرت حتى أدخلها ، إلَّا وهو يرفع إذا قال : قد سرت .) [٣]

فالمعنى على الرفع : قد سرت حتى أدخله ، كما تقول : أرى زيداً سار حتى يدخلها ، برفع يدخلها .

ونوع حتى ، ومعناها هنا خرج عن كونه للتعليل كـ (كي) ، أو انتهاء الغاية بمعنى إلى أنْ ، ولذا خرجت من حروف النصب . [٤]

---

(١) سورة البقرة من الآية ٢١٤

(٢) الكتاب لسيبويه ٣/ ٦ ، ٧

(٣) الكتاب لسيبويه ٣/ ٢١ ، وانظر ١٧/٣

(٤) الكتاب لسيبويه ٣/ ١٨

وقد أوجز سيبويه نصب الفعل بعدها في وجهين :

الأول : أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها .

الثاني : أن يكون ما قبلها ماضياً ، وما بعدها حالاً . (١)

وأذكر منها أيضاً رأى المبرد الذى علل لنصب المضارع بعد "حتى" بـ"أن" مضمرة لا بنفسها لأنَّ (أنْ) والفعل تؤول بمصدر فهي إذن داخلة على الأسماء كما هي مختصة بها .

ومثَّل لذلك بقولهم : أنا أسير حتى تطلع الشمس ، ومثَّل لـ(حتى) التي بمنزلة "كي" بقولهم : أطع الله حتى يدخلك الجنة.

وفى كلا المثالين ألزم نصب المضارع .(٢)

أمَّا الرفع عند المبرد فقد جعله على وجهين ثم أرجع الوجهين إلى وجه واحد في قولهم : سرتُ حتى أدخلها (وذلك قولك : سرتُ حتى أدخلَها. أي : كان منى سير فدخول فأنت تخبر أنَّك في حال دخول اتصل به سيرك .

والوجه الآخر: أن يكون السبب متقدماً غير متصل بما تخبر عنه ثم يكون مؤدياً إلى هذا كقولك : مرض حتى لا يرجونه. أي : هو الآن كذاك فهو منقطع من الأول ووجوده إنَّما هو في الحال) (٣) .

وعلل ابن الأنباري امتناع النصب مع الماضي والحال فقال: (حتى لا ينصب الفعل بعدها إلَّا إذا كان بمعنى الاستقبال، فأمَّا إذا كان بمعنى الماضي، أو الحال فلا ينتصب بعدها بتقدير أنْ؛ لأنَّ أنْ مخلصة للاستقبال.) (٤)

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه ٣/ ١٨ بتصرف
(٢) ينظر المقتضب جـ ٢ ص ٣٧
(٣) ينظر المقتضب جـ ٢ ص ٢٨ – ٢٩
(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ٥٠/١

فابن الأنباري يرى أنَّ إضمار أنْ يتنافى مع دلالة الفعل على الحـــال ، أو الماضي ؛ لأنَّها تخلصه للاستقبال .

ووجَّه العكبري الرفع بعد "حتى" بوجهين :

الوجه الأول : أن يكون الفعل الذى قبلها والفعل الذى بعدها ماضيين فحتـــى هنا تكون بمنزلة حرف العطف نحو: سرت حتى أدخلُها. وقد وقع المضارع (أدخلها) موضع الماضي لحكاية الحال[١] .

وبه قال أيضاً ابن يعيش[٢] وابن هشام[٣] .

الوجه الثاني : للرفع عند العكبري أنَّ السير قد مضى والدخول حاضر[٤] .

وفي الآية يكون التقدير : وزلزلوا فقال الرسول ، فتكـــون الزلزلـــة سبب القول ، ويكون الفعلان ماضيان . [٥]

أمَّا النصب عنده فعلى أنَّ حتى لانتهاء الغاية ، والفعل بعدها مســـتقبل حكيت به حالهم ، ولكن المعنى على المضي ، والتقدير عنده في الآية :إلى أنْ قال الرسول [٦]

وجعل ابن يعيش النصب على وجهين في قوله تعالى :(وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)

---

(١) المتبع في شرح اللمع ١ /٣٨٩ ، ٣٩٠ وانظر : إملاء ما منَّ به الرحمن ٩١/١
(٢) ينظر شرح المفصل جـ ٧ ص ٣١
(٣) ينظر المغنى جـ ١ ص ١٢٧
(٤) ينظر المتبع فى شرح اللمع جـ ١ ص ٣٩٠
(٥) ينظر : المتبع في شرح اللمع ٣٩٠/١
(٦) ينظر : أملاء ما منَّ به الرحمن ٩١/١

الأول : أن يكون القول غاية للزلزال والمعنى : وزلزلوا فإذا الرسول حتى حال قول.

والآخر: أن تكون حتى بمعنى "كي" فتكون الزلزلة علة للقول (كأنَّه لما آل إلى ذلك صار كأنَّه علة له) [١] .

وجعل الرفع من وجهين :

الأول : أن يكون الزلزال اتصل بالقول ب"لا" مهملة بينهما ، لأنَّ القول إنَّما كان عن الزلزلة غير منقطع .

الآخر: أن يكون الزلزال قد مضى والقول واقع الآن ، وقد انقطع الزلزال[٢] .

وبعد : فقد شغلت هذه القضية مساحات كبيرة في كتب النحو ، فما من نحوي إلَّا وأراد أن يفسر ويوضح رأيه في : سرتُ حتى أدخلها ، وكذلك قوله تعالى : (حَتَّى يقول الرسولُ) [٣]

فقد استحوذ على أغلب النحويين الرغبة في استجلاء نوع حتى ، ومعناها ، وعملها ، وزمن الفعل قبلها وبعدها ، ومعنى الكلام بناء على ذلك .

وكذلك فعلت اتباعاً لهم ، وأرى أنَّ كثرة الأوجه في توجيه القراءتين مع ما فيها من وجاهة وبصيرة وفكر إلَّا أنَّها قد أعيت من يطالع الكتب ليحصل على معلومة محددة ، ولكن هذه طبيعة العلم ، فلكل رأيه ، وفكره ،

---

(١) ينظر شرح المفصل جـ ٧ ص ٣٢

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣٢

(٣) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .

وقد لاحظت أنَّ أبا زرعة ، وهو عالم بالقراءات قد ذكر أيضاً أوجهاً متعددة في هذه القضية .

وما استطعت استخلاصه أنَّ النصب في (يقول) بعد (حتى) لا يتأتى إلَّا والفعل مستقبل في المعنى .

أمَّا الرفع فعلى اعتبار الفعلين حاليين ، أو الأول ماضي ، والثاني مستقبل في اللفظ ماضي في المعنى ، وأنَّ حتى لانتهاء الغاية ، ولا تعمل في القراءتين .

الفصل الثاني

تعقيبات أبي زرعة الصرفية

الإسناد إلى الضمائر

حركة الفعل (مات) عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة.

قال أبو زرعة في تعقيبه على القراءات الواردة في (مُتُّم) قوله تعالى (وَلَئِنْ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ)[١] :"وأصل الكلمة عند أهل البصرة (مَوَتَ) على وزن (فَعَلَ) ، مثل:(قَوَلَ) ، ثم ضموا (الواو) ؛ لأنَّهم أرادوا أن ينقلوا الحركة التي كانت على (الواو) إلى (الميم) ، وهي (الفتحة) ، ولو نقلوها إلى الميم لم تكن هناك علامة تدل على الحركة المنقولة إلى (الميم) ؛ لأنَّ الميم كانت مفتوحة في الأصل ، ويقع اللبس بين الحركة الأصلية وبين المنقولة ، وأيضًا لم تكن هناك علامة تدل على (الواو) المحذوفة فضموا الواو لهذه العلة ، ثم نقلوا ضمة (الواو) إلى (الميم) فصار (مُوْتَ)، واتصل بها اسم المتكلم فسكنت التاء ، فاجتمع ساكنان (الواو) ، و(التاء) فحذفت (الواو) ، وأدغمت (التاء) في (التاء) فصارت (مُتم) ، وكذلك الكلام في (خلت)[٢].

توجيه أبى زرعة لقراءة (مُتّم) بضم الميم:

أولاً : عند توجيهه للقراءة أبرز بعض الأمور المتعلقة بالفعل مات من حيث أصلة، ووزنة ، وبابه ، فذكر أنَّ أصله عند البصريين (مَوَتَ) على

---

(١) سورة آل عمران من الآية ١٥٧ قرأ نافع وحمزة والكسائي (أو متم) بكسر الميم في جميع القرآن ، وقرأ حفص (هاهنا) بالضم ، وفي سائر القرآن الكريم بالكسر ينظر حجة القراءات لأبي زرعة ص ١٧/١ والإقناع ٦٢٣/٢ والإتحاف ١/ ٤٩٢

(٢) حجة القراءات ١٧/١ .

وزن (فَعَلَ) بفتح العين وبابه (فَعَل يفعُل) بضم العين ، ونظيره وهو معتل أجوف ، ونظيره من معتل اللام قال أصله : (قَوَلَ).

ثانياً : الخطوات التي مرَّ بها الفعل (مات) عند إسناده إلى تاء الفاعل ، والتي أسماها تاء المتكلم ، وأرى أنَّ التعبير الأدق (تاء الفاعل) ؛ ليشمل تاء المتكلم وهي التاء المضمومة وتاء المخاطب ، وهي التاء المفتوحة ، والتاء المخاطبة ، وهي التاء المكسورة.

وكانت الخطوات كالتالي :

١- قلب فتحة (الواو) - عين الكلمة - إلى ضمة ، والعلة في ذلك أمران:

الأول : حتى يحدث اختلاف بينها وبين حركة (الميم) وهي (فاء الكلمة)، فإذا نقلت حركة (العين) إلى (الفاء) تميزت المنقولة عن الأصلية.

الثاني : لتكون الضمة المنقولة دليلًا على الواو التي ستحذف بعد الإسناد.

٢- نقل ضمة (الواو) - عين الكلمة - إلى (الميم) - فاء الكلمة - من (مَوُتُ) فصار الفعل (مُوْتُ).

٣- اتصل بالفعل (تاء الفاعل) ، فسكنت (التاء) من (موت) وهي (لام) الكلمة.

٤- اجتمع ساكنان (الواو) - عين الكلمة - و(التاء) - لام الكلمة - فحذفت (الواو). ولم يذكر أبو زرعة علة إسكان (لام الفعل) عند الإسناد إلى (تاء الفاعل) وسيأتي علة ذلك في أثناء دراسة القضية .

٥- اجتمع تاءان التاء الأولي ساكنة ، والتاء الثانية تاء الفاعل المتحركة ، فأدغمتا فصار الفعل (مُت) و(متم) ، ومثلها (قلت) و(قلتم) في جميع

الخطوات عدا الإدغام ؛ لعدم التقاء تاءين ، وقد بين أبو زرعة وزن الفعل (مُتم) بعد الإسناد ، فهو على وزن (فُلْتم) بحذف (العين) ، وهي (الواو) ونسب ذلك الى البصريين.

أمَّا قراءة كسر الميم في (مِتّم) ، فإنَّ الفعل من باب (فعِل) – بكسر العين – (يفعُل) بضم العين ، وعند الإسناد مر بالخطوات الآتية :

١- استثقلت الكسرة على (الواو) فنقلت إلى (الميم) ، وسكنت (الواو) ، فصار الفعل (مِوْت) .

٢- اتصل بالفعل (تاء الفاعل) ، فسكنت (لام الفعل) ، وهي (التاء).

٣- اجتمع ساكنان (الواو) و(التاء) بسبب الإسناد ، فحذفت (الواو).

٤- اجتمع تاءان الأولي ساكنة ، وهي (لام الفعل) والثانية متحركة وهي (تاء الفاعل) فأدغمتا فصار الفعل (مِتّم) بكسر (الفاء) ، ونظيره من الصحيح (فعِل يفعُل)[1] وقد أجاد أبو زرعة في توجيه قراءة الضم ، وكذا قراءة الكسر في (متم) بل إنه أسهب وأطال الشرح .

الدراسة والتحليل :

بعد هذا الشرح العميق والتوجيه الدقيق لمراحل الفعل (مات) عند إسناده لـ (تاء الفاعل) من قبل الإمام أبى زرعة ليس لي أن أتناول الفعل (مات) في خصوصيته ، ولكن يجدر بي هنا عرض القاعدة الصرفية في ذلك بصفة عامة من خلال ما قيل في كتب الصرف والنحو لأضع كلامه في ميزان التقييم.

---

(١) حجة القراءات ص١٧٩

فالقاعدة تقول : إنَّ الفعل الثلاثي الأجوف إمَّا أن يكون مفتوح العين نحو: (صام) أو مكسور العين ، نحو:(خاف) ، أو مضموم العين ، نحو: (طال) .

فإن كان مكسور (العين) ، فإنَّه يجب كسر (الفاء) وحذف (العين) ، والعلة في ذلك أنَّه إيذان بحركة (العين) المحذوفة ، سواء أكانت (العين) ياء نحو: (هاب) يقال: (هبت) أم (واو) نحو: (خاف) ، يقال: (خِفت) ، و(مات)، يقال: مِتّ[١].

وإن كان الأجوف الثلاثي مفتوح (العين) فإنَّه يفرق بين واوي (العين) وياءيه.

فإن أسند إلى تاء (الفاء) ، تضم (فاء) الواوي ، فيقال: قُلْتُ ، وصُمْتُ أمَّا اليائي فإنَّه يكسر فاؤه ، فيقال: بِعت وعِشْتُ.

أمَّا مضموم (العين) فإنَّه يجب ضم (الفاء) للدلالة على (الواو) عين الكلمة التي يجب حذفها ؛ لاجتماعها مع لام الفعل التي سكنت عند الإسناد ، فيقال: طُلْتُ.

قال الله تعالى :(وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ)[٢]،وقال تعالى: (يَالَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا)[٣]

الفعل (مات) وأي الحالات تنطبق عليه :

---

(١) المفصل للزمخشري ص٣٧٧ والمنصف لابن جني ١/٢٣٥-٢٣٦، وإملاء ما من به الرحمن ١/١٥٥ والممتع في التصريف لابن عصفور ص٢٨٧ – ٢٨٩ –

(٢) سورة مريم من الآية ٥ وانظر الممتع في التصريف لابن عصفور – ص ٢٨٧.

(٣) سورة مريم الآية ٢٣ وانظر شرح ابن عقيل ٤/٥٨٠، ودروس في التصريف ص١٦١

ذكر سيبويه أنَّ الفعل مات من باب (فعِل يفعُل) بكسر العين في الماضي وضمها ، في المضارع قال:(أمَّا مت تموت ، فإنما اعتلت من فعِل يفعُل ، ولم تحول كما يحول قُلْتُ وزدت ، ونظيرها في الصحيح فضِل يفضُل)[١]

فذكر مماثلاً لها من الصحيح (فضِل يفضُل) ، وهو ما ذكره أبو زرعة.

اللغات الواردة في ماضي الفعل (موت) ومضارعه وآراء النحويين في القراءتين:

ورد في ماضي هذا الفعل ومضارعه لغات :

أولها : مات يمات ، كما يقال : خاف يخاف ، وحكم سيبويه بشذوذه[٢]

بينما حكم عليه العكبري بأنَّه لغة واردة عن العرب مثلها مثل خاف يخاف ، وكما يقال : خِفتُ ، يقال : مِتُّ بالكسر[٣]

أمَّا أبو حيان فقد ذكر أنَّ (مُت) بالضم أقيس وأشهر، والكسر مستعمل بكثرة رغم أنَّه شاذ في القياس ، وهو من باب (فعِل يفعُل) بكسر (عين) الماضي وضم (عين) المضارع ، وجعل نظيره (دام تدوم) ، و(فضل يفضُل)[٤] ، وبه قال أبو علي الفارسي[٥].

وعليه فالفعل مات في بابه لغتان :

---

(١) الكتاب ٣٤٣/٤

(٢) المرجع السابق ٤ /٣٤٣

(٣) إملاء ما من به الرحمن جـ١ص١٥٥

(٤) البحر المحيط ٤٠٦/٣

(٥) البحر المحيط جـ ٣ ص ٤٠٦ ، وانظر تفسير القرطبي جـ ١ ص ٢٢٠.

الأولى : أنَّه من (فَعَل يفعُل) بفتح (عين) الماضي وضمها في المضـــارع ، فيقال: (مات يموت) .

والأخرى : فعَل يفعَل بفتح العين فيهما فيقال : (مات يمات ، وبهذا لا تكون شاذة ، فهي لغة واردة مسموعة ، ونسبها أبو حيان إلى الحجـــازيين وجعل منها قول الشاعر:

عيشي ولا تومي بأن تماتي[١]

ونسبها ابن منظور إلى الطائيين .[٢]

أمَّا الأنباري فقد سهل القضية وأوجز التوجيه ، فذكر أنَّ من قرأ (مِتم) بالكسر، فالفعل من باب (فَعِل) بكسر العين ، ونقلت كسرة (العين) إلى الفاء.

ومن قرء (مُتم) بالضم ، فالفعل من (فعَل) بفتح العين ، فقلبت الفتحة ضمة، ونقلت إلى الفاء[٣].

ولا أود الإطالة في هذه القضية ، فما ذكر قد يغني القارئ – إن شـــاء الله – بإحاطته بجوانب قضية إسناد الفعل الثلاثي الأجوف إلى ضمير الفاعل بصفة عامة ويجد في توجيه النحويين للقراءتين بوجه خاص ما يقنع سواء كان ذلك من خلال توجيه أبي زرعة أو غيره من النحويين والمفسرين.

---

(١) البيت من بحر الرجز، لم يعرف قائله وانظر البحر المحيط ٣ / ٤٠٦ وتفســير القرطبــي ٢٢٠/١، ولسان العرب (م و ت) جـــ ٦ ص ٤٢٩٥ وشرح البغدادي على شــرح الرضــي لشافية ابن الحاجب ص ٥٧ ، ومعجم شواهد العربية ص ٥٨٢

(٢) لسان العرب (م و ت) .

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ٢٢٨/١.

باب الاشتقاق

١ - اسم الذَّات ، واسم المَرَّة

قال الإمام أبو زرعة : (اعلم أنَّ الغَرفة) المصدر تقول : (اغترفت غَرْفَة) و(الغُرفة) الاسم [١] ومثله : (الأَكلة) المرة الواحدة (الأُكلة) : اللقمة[٢] و(الخَطوة) المرة تقول : خطوت خَطوة ، و(الخُطوة) [٣] : الاسم لما بين الرِجلين[٤] .

ما تضمنه كلامه من أفكار :

يشير الإمام أبو زرعة هنا إلى الآتي :

١ – أنَّ ما كان على وزن (فَعلة) بفتح الفاء مختوماً بالتاء يكون مصدراً ويمكن استخدامه اسم مرة إذا ذكر بعده كلمة واحدة نحو: غَرفة ، وخَطوة ، وأَكلة بمعنى مرة واحدة .

٢ – أنَّ ما كان على وزن (فُعلة) بضم الفاء مختوماً بالتاء فهو اسم ذات وليس مصدراً ولا يدل على المرة .

---

(١) الغَرْفة : غرف الماء والمرق ونحوهما ، واغترف واغترف منه ، وفي الصحاح : غرفت الماء بيدي غرفاً والغَرْفة ، والغُرْفة واغترف ، وقيل : الغَرْفة : المرة الواحدة ، والغُرْفة : ما اغترف ، ومعناه : الماء الذي يغترف نفسه ، وهو الاسم ، والغُرفة بالضم : ملء اليد ، ينظر لسان العرب (غ رف)

(٢) الأكلة : المرة الواحدة حتى يشبع ، والأُكلة بالضم : اسم للقمة ، وقال اللحياني : الأَكلة ، والأُكلة : كاللُّقمة ، واللُّقمة يعني بهما جمعا المأكول ، ينظر لسان العرب (أ ك ل)

(٣) الخُطوة بالضم : ما بين القدمين ، والجمع : خطى ، وخطوات ، والخَطوة بالفتح : المرة الواحدة ، والجمع : خَطَوات بالتحريك ، ينظر لسان العرب (خ ط و)

(٤) حجة القراءات ص ١٤٠

٣ – جاء كلامه في معرض توجيه قراءة قوله تعالى : [١](إلَّا مَن اغتَــرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ) في قراءة : (غَرْفَة) – بفتح الغين – [٢]

٤ – ما فهمته من كلامه أنَّ (فَعْلة) – بالفتح – مصدر ، وبالضــم اســم للشيء ذاته ، أمَّا اسم المرة فيأتي على (فَعْلة) لكنَّه مصحوباً بكلمــة : واحدة .

٥ – ورد في كلامه ثلاثة أمثلة فرَّق فيها بين : اسم المرة ، واسم الــذات ، وهي : غرفة ، وأكلة ، وخطوة .

ومقتضى الكلام في هذه القضية أن أعرض الآتي :

أولاً : القياس في صياغة اسم المرة ، والفرق بينه وبين المصدر .

في البداية أود الإشارة إلى أنَّ المرة والمصــدر متــداخلان ، فــالمرة مصدر على وزن (فَعلة) بفتح فسكون نحو: جلس جَلسَة ، وأكل أَكلَة .

فإذا كان بناء مصدر الفعل في الأصل بالتاء فيدل على المرة بالوصف أي : بالعدد فتقول مثلاً : رحم رَحمةً واحدةً ، فلا بد من ذكر العدد للتفريق بين مصدر المرة ، أو بين مصدر التأكيد[٣] الذى يراد به مجرد تأكيد حدوث الفعل ، وعلى ذلك فبناء المرة من الفعل الثلاثي المجرد له نوعان : إمَّــا أن يكون مجرداً من التاء أو لا.

---

(١) سورة البقرة من الآية ٢٤٩

(٢) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو ، وقرأ الباقون بضم الغين ، ينظر حجة القــراءات ص ١٤٠ والإقناع ٦١٠/٢ والنشر ٢٣٠/٢ والإتحاف ٤٤٥/١

(٣) ينظر شرح شافية ابن الحاجب ١ / ١٧٨ ، ١٧٩ وانظر : أوضح المسالك ٢٠٧/٣ وشذا العرف في فن الصرف ص ١٨١، ١٨٢

فإن كان مجرداً من التاء جاء اسم المرة على وزن (فَعلة) بفتح الفاء وحذف الزوائد نحو: خرجت خَرجَة ، وإن كان فيه تاء بقى كما هو نحو: دريت دِرايَة[١]

ومما هو جدير بالانتباه إليه هو أنَّ اسم المرة لا يشتق من كل مصدر، بل من المصادر الدالة على أعمال الجوارح كالمشي ، والجلوس .[٢]

هذه هي القاعدة الصرفية في كيفية صياغة اسم المرة ، والقياس فيها، وكيف يفرق بينها وبين المصدر إذا اتفق وزنهما .

ثانياً : رأي النحويين في هذه القضية :

تعرض كثير من النحويين إلى كيفية الفصل بين اسم المرة ، والمصدر إذا اتحد وزنهما ، ومن هؤلاء سيبويه قال : (وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبداً على (فَعْلة)على الأصل ؛ لأنَّ الأصل (فَعْل) فإذا قلت : الجلوس والذهاب نحو ذلك فقد ألحقت زيادة ليست من الأصل ولم تكن في الفعل وليس هذا الضرب من المصادر لازماً بزيادته لباب فَعَل كلزوم الإفعال والاستفعال ، ونحوهما لأفعالهما فكان ما جاء على فَعَل أصله عندهم الفعل فى المصدر ، فإذا جاءوا بالمرة جاءوا بها على فَعْله كما جاءوا بتمرة على تمر وذلك قعدت قعدة وأتيت أتية) [٣]

(١) ينظر شرح شافية ابن الحاجب للرضى ١ / ١٧٨ ، ١٧٩ وأوضح المسالك ٢٠٧/٣
(٢) ينظر أوضح المسالك لابن هشام ٢٠٧/٣ حاشية المحقق
(٣) ينظر كتاب سيبويه جـ ٤ ص ٤٥

فالذي فهم من كلام سيبويه أنَّ المرة من الثلاثي سواء بالتاء ، أو من غيرها يرد إلى فَعلة بالفتح ؛ لأنَّ أصل جميع مصادر الأفعال الثلاثية المجردة متعدياً كان أو غير متعدٍ يأتي على فَعل[١] .

والذى يراه الرضي[٢] أنَّ المصدر يأتي على فَعلة بالفتح ، وهذا ليس بقاء له على حاله بل رداً له على فَعلة نحو: نشدت نَشدة . بفتح النون.

أمَّا اسم المرة من مزيد الثلاثي فيأتي بزيادة التاء على مصدره كانطلاقة ، وإذا كانت التاء في مصدره دل عليها بالوصف كإقامة طويلة[٣]

إذن غير الثلاثي يأتي بإضافة التاء في آخر المصدر بالقياس[٤]

وعليه فالقاعدة الصرفية تقول : إذا أريد بيان المرة من مصدر الفعل الثلاثي قيل: فَعْلة ، بفتح الفاء ، نحو : ضربته ضَرْبة ، وقتلته قَتْلة ، هذا إذا لم يبن المصدر على تاء التأنيث ، فإن بني عليها وصف بما يدل على الوحدة ، نحو : نعمة ، ورحمة ، فإذا أريد المرة وصف بواحدة . [٥]

ثالثاً : توجيه قراءة غَرْفة بالفتح ، وغُرْفة بالضم :

أمَّا ابن الأنباري والعكبري فقد ذكرا في الفرق بين : الغُرْفة – بالضم – ، والغَرفة – بالفتح – وجهين :

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه جـ ٤ ص ٤٥

(٢) ينظر شرح الكافية للرضى جـ ١ ص ١٧٩

(٣) ينظر شرح ابن عقيل على الألفية ١٢٤/٢ وشذا العرف في فن الصرف ص ٨٢

(٤) ينظر شرح ابن عقيل ٢/ ١٢٤ ونزهه الطرف في علم الصرف ص ١٠٤

(٥) ينظر شرح ابن عقيل على الألفية ١٢٤/٢

الأول : أنَّهما لغتان واردتان في الكلمة ، أمَّا عن نوع الكلمة أهي مصدر أم اسم مرة؟ فقد ذكرا أنَّ الكلمة على اللغتين يمكن اعتبارها مصدراً، أو اسماً للشيء المعروف .

الثاني : أن يقال إنَّ الغرفة بالفتح : اسم مرة ، وبالضم مقدار ما تحمله اليد [١]

وعلى الوجه الثاني لا يظهر فرق في الدلالة بين ما يفيده اسم المرة وبين الدلالة على قدر ما تحمله اليد ، فقد ساوى في هذا الوجه بين الوجهين ، أو القراءتين في المعنى بين (فَعلة بالفتح ، وفُعلة بالضم)

أمَّا أبو حيان فيرى أنَّ في (فَعْلة) بالفتح ، و(فُعْلة) بالضم ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنَّهما بمعنى واحد ، وهما مصدران ، فيكون مصدرهما غير قياسي، والمفعول محذوف .

الوجه الثاني :أنَّهما بمعنى واحد ، وهما اسم ذات ، فهما يطلقان على المعروف ، فيكون إعرابه عنده مفعولاً به .

الوجه الثالث : أنَّ هناك فرقاً بين (فَعْلة) بالفتح ، و(فُعْلة) بالضم ، فهي بالفتح اسم مرة ، وبالضم ما تحمله اليد . [٢]

وفي الوجه الثالث يتطابق رأيه مع ما ذكره ابن الأنباري والعكبري .

---

(١) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ١٦٦/١ ، وإملاء ما منَّ به الرحمن ١٠٤/١

(٢) ينظر البحر المحيط ٥٨٨/٢

وقد أنكر أن يكون مصدراً ؛ لأنَّ مصدر الفعل اغترف : اغترافة ، وحكى ابن عطية عن الفارسي أنَّه رجَّح ضم الغين ، وكذلك الطبري .[١]

هذا ولم يشر أحد إلى أنَّ لفظ : غُرْفة بالضم بمعنى : حجرة ، ولعل ذلك لأنَّ المعنى ودلالة الحال تفصل بين المعنيين .

وأرى أنَّ ما ذكره أبو زرعة في توجيه قراءة ضم الفاء في (فعلة) ، أو فتحها مغاير لما ذكره ابن الأنباري والعكبري ؛ وذلك لأنَّه يرى (فَعْلة) بالفتح صالحة لأن تكون مصدراً ، واسم مرة ، أمَّا بالضمة فهي اسم للشيء المعروف .

(١) ينظر البحر المحيط ٢/ ٥٨٨

٢ - نيابة اسم المكان عن المصدر

قال أبو زرعة :(واعلم أنَّ كل ما كان من (فَعَل يَفْعِل) بكسر العين ، فالموضع منه (المفْعَل) ، والمصدر منه (مَفْعَل) ، تقول : (جَلَسَ يَجلِس مَجلِسًا) والموضع المجلِس ، وكذلك : طلعَ يطلِع مطلِعًا ، والمطلِع اسم الموضع قال الفراء[١]: (من كسر اللام ، فإنَّه وضع الاسم موضع المصدر، كما تقول : (أكرمتك كرامة ، وأعطيتك عطاءً فيجتزأ بالاسم من الموضع)[٢].

ما تناوله أبو زرعة من قضايا صرفية :

١- تناول أبو زرعة في مجمل كلامه القاعدة الصرفية في صياغة اسم المكان من الفعل (فعَل يفعِل) بفتح العين في الماضي ، وكسرها في المضارع ، فالقياس أن يأتي الموضع على (مَفْعِل) بكسر العين .

٢- تناول أبو زرعة القياس في صياغة المصدر، ولعله يقصد المصدر الميمي من الفعل (فعَل يفعِل) بفتح العين في الماضي ، وكسرها في المضارع ، فذكر أنَّ قياسه أن يأتي على (مَفْعَل) بفتح العين .

٣- ذكر أنَّه إذا جاء المصدر على (مَفْعِل) بكسر العين ، فإنَّه من إنابة الاسم عن المصدر، وبمعنى آخر أنَّه من قبيل التعبير باسم المكان ، والمراد الحدث ، فيقال : (مطلِع الفجر) ، ويراد : (طلوع الفجر) ، على ما سيأتي في تحليل القضية.

٤- نسب ذلك أبو زرعة للفراء ، واستحضر نص كلامه من مؤَلفه (معاني القرآن).

---

(١) ينظر معاني القرآن ٢٨١/٣

(٢) حجة القراءات ص ٧٦٨

الدراسة والتحليل :

مقتضيات البحث ودراسة القضية هنا أن أتناول ذات المحاور التي تناولها أبو زرعة ، من بيان للقاعدة الصرفية في صياغة اسم المكان ، وصياغة المصدر الميمي ، وبيان الوجه فيما إذا وقع المصدر الميمي على زنة اسم المكان .

وقد طرحت هذه المحاور لدراستها من خلال كتب الصرف ، فلم أجد فيما ذكروه عما ذكره فروقًا تذكر، وما يمكنني أن أضيفه هو عرض القضية بوجه عام لزيادة الفائدة:

أولاً : القياس في صياغة اسم المكان ، ومثله اسم الزمان .

يقاس من الفعل الصحيح الذي على وزن (فَعَلَ يَفْعِل) بفتح عين الماضي ، وكسر عين المضارع على وزن (مفعِل) ، نحو: المجلِس ، والمنبِت ، والمحبِس والمضرِب ، فإن كان معتل اللام ، فلا يصاغ على (مَفعِل) بكسر العين(١).

فإذا اعتلت لامه نحو: (دعا يدعو) ، و(رمى يرمي) ، فإنَّما يصاغان على (مَفْعَل) بفتح العين ، فيقال : (مَرْمَى) و(مَدْعَى)(٢).

ثانيًا : العلة في كسر عين اسم المكان والزمان من (فعَل يفعِل) في الفعل الصحيح الآخر.

---

(١) المفصل للزمخشري ص ٢٣٧ و انظر : شرح الشافية للرضي ١/ ١٨١ وشرح التصريف العزي للشريف الجرجاني ص ٣٦٥ ونزهة الطرف في علم الصرف ص ١٠٣ – ١٠٤وشذا العرف في فن الصرف للحملاوي ص ١٠١

(٢) المفصل ص ٢٣٧ وانظر : نزهة الطرف ص ١٠٤.

ذكر في علة ذلك أنَّه اتباعًا لكسر عين مضارعه حتى يتوافق اسم المكان والزمان والمضارع في عينهما(١).

قال سيبويه مؤكدًا هذه العلة : "أمَّا ما كان من (فَعَل يفعِل) ، فإنَّ موضع الفعل (مفعِل) ، وذلك قولك : هذا محبِسنا ، ومضرِبنا ، ومجلِسنا ، كأنَّهم بنوه على بناء (يفعِل) ، فكسروا العين كما كسروها من (يفعِل)"(٢).

ثالثًا : القياس في مصدر (فعَل يفْعِل) .

قالوا في قياس وصياغة المصدر الميمي فيما لم يسمع له مصدر أن يقولوا: (فعول) متعديًا كان أو لازمًا ، وذلك عند أهل نجد ، أمَّا الحجازيون فقياس مصدر الفعل (فعَل) بفتح العين متعديًا أو لازماً أن يقولوا : (فَعْل) بسكون العين ، وهو رأي الفراء عزاه إليه الرضي(٣).

أمَّا الرضي فقد فرق بين صياغته من المتعدي ، وصياغته من اللازم ، فيصاغ من المتعدي على وزن (فعْل) بسكون العين مطلقًا ، إذا لم يسمع له مصدر آخر، أمَّا اللازم فيصاغ منه على وزن (فعول) ، نحو: جَلس جُلوس ، وطَلع طُلوع(٤).

وبه قال ابن مالك ، وهذا نصه : "وفي اللازم من (فَعِل فَعَل) ومن (فَعَل فعول)"(٥).

---

(١) شرح التصريف العزي ص ٣٦٧ وانظر شرح الشافية للرضي ١ / ١٨١.
(٢) الكتاب جـ ٤ ص ٨٧.
(٣) شرح الشافية جـ ١ ص ٥٧.
(٤) المرجع السابق جـ ١ ص ١٥٧.
(٥) شرح التسهيل ٣ / ٤٧٠ وانظر : أو ضح المسالك لابن هشام ٣ / ٢٠٣.

أمَّا صياغة المصدر الميمي : فإنَّه يصاغ على (مَفْعَل) بالفتح ، والعلة في ذلك لكي يغاير اسم المكان ، واسم الزمان في صياغته من الفعل ذاته.

قال سيبويه : "فإذا أردت المصدر بنيته على (مَفْعَل) ، وذلك قولك : إنَّ في ألف درهم لمضرباً ؛ أي لمضربنا ، قال الله عز وجل : " أَيْنَ المَفَر"، يريد : أين الفرار. فإذا أراد المكان قال : المفرِّ، كما قالوا : المبيت حين أرادوا المكان ؛ لأنَّها من بات يبيت"(١).

رابعًا : رأي النحويين في مجيء المصدر من (فَعَل يفعِل) على مفعِل بكسر العين.

ذكر النحويون أنَّه إذا جاء المصدر على (مَفْعِل) في صورة صيغة اسم المكان فإنَّه يكون من قبيل نيابة اسم المكان عن المصدر ، وكما ناب في قوله تعالى: (وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا)(٢) أوَّله سيبويه أي: جعلناه عيْشا(٣) .

ومن مجيء المشتق على وزن اسم المكان ، والمراد من المعنى المصدر قوله تعالى:(حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)(٤) أي : حتى طلوع الفجر(٥)، كما فسره .

بينما يرى العكبري : أنَّ (مَطْلَع) بالفتح ، و(مَطْلِع) بالكسر لغتان واردتان في المصدر، وأنَّ الفتح أقيس(٦)

---

(١) الكتاب جـ ٤ ص ٨٧ – ٨٨.
(٢) سورة: النبأ ، آية ١١.
(٣) الكتاب جـ١ ص ٨٨ .
(٤) سورة الفجر، آية ٥
(٥) إملاء ما من به الرحمن للعكبري جـ٢ ص٤٩١
(٦) إملاء ما من به الرحمن جـ ٢ ص ٤٩١

خامساً : **رأي الفراء** .

قد أفردت الحديث عن رأي الفراء هنا نظرًا لتناول أبي زرعة لرأيه في هذه القضية ذاكرًا نصه كما سبق ، وكان ذلك من خلال توجيه الفراء لقراءة: (حَتَّى مَطْلِعِ الفَجْرِ) في قراءة كسر لام مَطْلِعِ[١] في كتابه معاني القرآن ، وقد رجعت إلى كتابه ، وقد جاء فيه : (قرأه العوام بفتح اللام ، وقول العوام أقوى في قياس العربية ؛ لأنَّ المطلَع بالفتح ، هو الطلوع ، والمطلِع المشرق ، والموضع الذي تطلع منه إلَّا أنَّ العرب يقولون : طلعت الشمس مطلِعًا ، فيكسرون ، وهم يريدون المصدر، كما تقول : أكرمتك كرامة ، فاجتزأ بالاسم من المصدر، وكذلك قولك : أعطيتك عطاءً اجتزأ فيه بالاسم من المصدر)[٢].

تحليل كلامه :

لاحظت في كلامه عن هذه القضية ما يأتي :

وجود اختلاف بين هذا النص وبين ما أورده أبو زرعة فيما نقله عن الفراء وللقارئ أن يلحظ هذا الاختلاف دون الحاجة الى إعادة النصين ، ففي (حجة القراءات) وردت عبارة : (فيجتزأ بالاسم عن الموضع) ، وفى (معانى القرآن) للفراء (اجتزأ فيه بالاسم من المصدر) .

---

(١) قرأ بها يحي بن وثاب ، وأبو رجاء ، والأعمش ، وطلحة ، وابن محيصن ، والكسائي ، وأبو عمرو بخلاف عنه ينظر : الإقناع ٨١٣/٢ و البحر المحيط لأبي حيان ٨ / ٤٩٧ والإتحاف ٦٢١/٢

(٢) معاني القرآن للفراءجـ٣ ص ٢٨١ .

وللتوفيق بين النصين أقول : إنَّ ما جاء فيما أورده أبو زرعة كان المقصود اجتزاء منه (نيابة الموضع ، وهو اسم المكان عن المصدر في قراءة (مطلِع) ، فأطلق اسم المكان وأراد به المصدر، أمَّا ما جاء في معاني الفراء فإنَّ مقصوده يرجع إلى المثال الأخير في كلامه ، وهو : (أكرمتك كرامه) ، فقد ناب اسم المصدر عن المصدر، ولم ينب الموضع عن المصدر، والله أعلم.

والقضية في مجملها محل اتفاق في صياغة اسم المكان والمصدر من (فعَل يفعِل) بفتح عين الماضي ، وكسر عين المضارع ، كما أنَّ ما ذكره أبو زرعة هو عرض للقضية في صورة مبسطة ، ولم تخل من الأمثلة والاستشهاد والرجوع الى رأي النحويين ممثلاً ذلك في رأي الفراء.

باب الإعلال

١ - مجيء لغتان في (ميّت) بالتخفيف والتشديد.

قال أبو زرعة : " أصل الكلمة (مَيْوت) على وزن (فعيل) ، فقلبوا الواو ياءً للياء التي قبلها فصارت (ميْيتا) ، فمن قرأ بالتخفيف ، فإنَّه استثقل تشديد الياء مع كسرها فأسكنها فصارت (ميْتا) وزنه (فيْلٌ)، ومن قرأ بالتشديد ، فإنَّ التشديد هو الأصل ، وذلك أنَّه في الأصل (مَيْوت) فاستثقلوا كسرة (الواو) بعد (الياء) فقلبوها (ياءً) للياء التي قبلها ثم أدغموا الساكنة في الثانية ، فصارت ياءً مشددة ، واعلم أنَّهما لغتان معروفتان قال الشاعر[١] :

ليسَ مَن مَاتَ فاستراحَ بمَيّت ** إنَّما الميتُ مَيّتُ الأحياءِ[٢]

ما تضمنه كلامه من أفكار:

١- ذكر أبو زرعة ما ورد في الوصف (ميت) من لغات عن العرب.

فقد ذكر أنَّ فيه لغتين :

الأولى : (ميْت) بالتخفيف بياء واحد ووزنه (فيْل) بحذف عين الكلمة ، وهي الياء الثانية ساكنة .

اللغة الثانية : (ميِّت) بالتشديد.

---

(١) هو عدي بن رعلاء الغساني والبيت من بحر الخفيف ، انظر المنصف لابن جني ٢ / ١٧، ٣ / ٦٢ والعقد الفريد ص ٤٩١ وحماسة ابن الشجري ص ٥١ وشرح المفصل ١٠ / ٦٩ وخزانة الأدب ٤ / ١٨٧، والبيان في غريب إعراب القران لابن الأنباري ٢ / ٣٥٣ ومعجم المرزباني ص ٢٥٢ وقطر الندى ص ٢٣٤ والأشموني ٢ / ١٣٠.

(٢) حجة القراءات ص ١٥٩.

٢- ذكر أنَّ أصل اللغتين واحد وهو (ميوت) على وزن (فيعل) .

٣- ذكر أنَّ علة التخفيف مجيئه بياء واحدة وهو الميل إلى التخفيف.

٤- ذكر أنَّ التخفيف مخالف للأصل مع وروده ، وقد حدث فيه إعلال بالقلب، ثم بالحذف ، فقلبت الواو ياء ، ثم حذفت الياء الثانية.

٥- ذكر أنَّ التشديد هو الأصل ، وحدث في الكلمة إعلال بالقلب فقط ، فالأصل (ميوت) قلبت (الواو) المكسورة (ياء) لوقوعها بعد (ياء) ثم اجتمع ياءان الأولى ساكنة ، والثانية متحركة ، فوجب الإدغام فصارت : (ميِّت).

٦- ذكر أنَّ اللغتين وردتا في قول الشاعر السابق.

٧- جاء كلامه خلال توجيهه لقراءات في قوله تعالى:(وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ)[١]

دراسة القضية وتحليلها :

يجدر بي هنا أن أذكر القاعدة الصرفية ، والتي من شأنها أن توضح لنا مدى إلمام الإمام أبي زرعة بمسائل الصرف.

فالقاعدة في هذه المسألة تقول : (إنَّ مواضع قلب الواو ياء ، أن تجتمع الواو مع الياء في كلمة وتسبق إحداهما بالسكون ويتأصل ذاتاً نحو : سيِّد ، والأصل : سيود ، وميت ، والأصل :ميوت ، فتقلب الواو ياء ، وتدغم الياء في الياء ؛ لاجتماع ياءين[٢].

---

(١) سورة آل عمران آية ١٢.

(٢) الخصاص لابن جنى ١ / ٥٥٥ والمفصل للزمخشري ص ٣٨٣ والتصريف الملوكي ص ٤٧ وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٢٤ وإملاء ما من به الرحمن العكبري ١ / ٧٦، ١٣٠. وأوضح المسالك لابن هشام ٤ / ٣٣١ وشرح ابن عقيل ٢ / ٥١٢ ونزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام ص ١٣٨ ، ١٣٩ وشذا العرف في فن الصرف للحملاوي ص ١٨٦ ـــــ واللسان ص ٤٢٩٥.

قال ابن عصفور: "ومن ذلك (فَيْعِل)، نحو: سَيِّد ومَيِّت ولَيِّن. فإنَّه إن كان من ذوات الياء أُدغمت الياء في الياء من غير تغيير. وإن كان من ذوات الواو قُلبت الواو ياءً وأُدغمت الياء في الياء ، فمن ذوات الياء : لَيِّنٌ، ومن ذوات الواو: سَيِّدٌ ومَيِّتٌ"(١).

العلة في قلب الواو ياء وليس العكس.

أمَّا عن بيان العلة في قلب الواو ياء في هذا الموضع ، فقد ذكر فيه سيبويه أنَّه متى اجتمعت (الياء) و(الواو) ، فإنَّه تقلب (الواو) (ياء) لا العكس ؛ لأنَّ (الياء) أخف فهي قريبة من الألف في الخفة ؛ لذلك فإنَّهم يقلبون في الوصف المعتل كسيد ، وميت ، ولا يقلبون في غير المعتل ككينونة ، رغبة في التخفيف ، كما نقل ذلك عن الخليل(٢).

<u>من كلام سيبويه نستنتج :</u>

١- أنَّ التخفيف أيضًا كان هو الداعي لشيئين : قلب (الواو) (ياء) وإدغامها ، وليس فقط هو العلة في حذف إحدى الياءين ، كما ذكر أبو زرعة من قبل.

٢- أنَّه بعد قلب (الواو) (ياء) وإن لم يتقاربا ، فإنَّه يلزم الإدغام ، وإن لم يتقاربا في المخرج لكن الاستثقال بوجودهما معًا دعا إلى التخفيف بالقلب والإدغام.

قال الرضي مبينًا العلة في ذلك ومؤكدًا ما سبق : "لكن لما استثقل اجتماعهما اكتفى بتخفيفهما بالإدغام وأدنى مناسبته بينهما ، وهي كونهما

(١) الممتع في التصريف لابن عصفور ص ٣٢١.
(٢) شرح الشافية للرضي ٣ /١٣٩، ١٤٠.

من حروف المد واللين وجرأهم على التخفيف الإدغامي فيهما ، كون أولهما ساكناً ، فإنَّ شرط الإدغام سكون الأول ، فقلبت (الواو) إلى (الياء) سواء تقدمت (الواو) أو تأخرت"[١].

(ميَّت وميْت) والحكم عليها بين القياس والسماع :

وقد لفت الرضي النظر إلى أمر مهم ، وهو أنَّ القياس في إدغام المتقاربين أن يقلب الأول إلى الثاني ، ولكن حدث في (فيعل) نحو: (سيِّد ، وميِّت) كان العكس ، فلم تقلب (الياء) (واوًا) ، وتدغم الواو في الواو، والعلة في ذلك هو الاستثقال وطلب التخفيف لذلك ، قال :"وإنَّما فعل ذلك ليحصل التخفيف المقصود ؛ لأنَّ (الواو) و(الياء) ليستا بأثقل من (الواو) المضعَّفة"[٢].

وعليه لو جرى الأمر على القياس لكان ينبغي أن يقال : (موت) ، ولكن ذلك لم يحدث ؛ لأنَّ (ميوت) من غير قلب ، ولا إدغام أخف من (موّت) بالقلب والإدغام.

وعليه فالإعلال في ميوت (فيعل) واجب ؛ لأنَّه وصف من الفعل (فَعِل) بالكسر والوصف يجب إعلاله من هذا الفعل[٣].

وهذا الوزن وهو (فيعل) لا يكون إلَّا في الأجوف[٤].

أمَّا تخفيف (ميْت) وجعلها بياء واحدة ، فهي لغة واردة ، وهي مخالفة للأصل ولكنَّها قياسية ، وحذفت فيه عين الكلمة.

---

(١) شرح الشافية للرضي ٣/ ١٣٩ ، ١٤٠.

(٢) شرح الشافية ٣ / ١٤٠ وانظر جـ ٣ ص ٢٧١.

(٣) شرح ابن عقيل ٤ / ٢٨١، وشرح الأشموني جـ٢ ص ٣١٣.

(٤) شرح الشافية ١ / ١٤٩، والممتع في التصريف لابن عصفور ص ٣٢١.

وقد ذكر الفارسي في قياسه ألَّا يجوز أن يقال في (بيّن) (بيْن) قياسًا على ليْن ، وقد قاسه في ذوات الواو ، نحو: ميت ، وفيه حجتان عنده ، الأولى : (أنَّ ذوات الواو قد كانت الواو فيها قلبت ياءً ، فخففت بحذف إحدى الياءين منهما ؛ لأن التغيير يؤنس بالتغيير)[١].

فالذي دعاه إلى القياس على سيْد وميْت بياء واحدة ساكنة ، أنَّ الكلمة في الأصل حدث فيها تغيير بالقلب فشجع ذلك على التغيير التالي ، وهو حذف إحدى الياءين ، فالقلب ذكر بالحذف أو كما قال الشاعر :

ذكَّرتني الطعنَ وكنتُ ناسيًا [٢]

وذكر البغدادي أنَّ سيّد وميّتا وأمثالهما في الأصل على وزن (فيعَل) بفتح العين ، وحجته في ذلك عدم وجود (فيعِل) بكسر العين في الصحيح بل الوارد فيه (فيعَل) بفتح العين ، نحو: صيرَف وصيقَل.

وأنَّه قد كسروا (العين) في مثل سيّد وميّت على غير قياس ، كما فعلوا في النسب إلى البصرة ، فقالوا : بِصري بالكسرة.

وقد ردَّ ابن عصفور على ذلك بالآتي :

١- بأنَّه لا ينبغي أن يحمل على الشذوذ ما أمكن.

٢- أنَّ التغيير في بِصري لم يكن مطردًا ، أمَّا في سيّد وميّت فإنَّ التغيير فيهما وأمثالهما مطردًا.

---

(١) التكملة لأبي علي الفارسي ص ٢٦٠.

(٢) شرح الشافية ٣/ ١٤٠

٣- أنَّ عدم وجود (فيعِل) بكسر العين في الصحيح لا يوجب الادعاء أنَّ (فيعِل) بكسر العين في المعتل أصله مفتوح العين(١).

وفي رده إيفاء وإفهام للقارئ والمتعلم.

ميْت بالتخفيف ، وميّت بالتشديد من حيث المعنى:

أغرى بعض المفسرين والنحويين مجيء ميت بلغتين تخفيف الياء وتشديدها إلى القول بأنَّ بينهما فرقًا في المعنى ، فذكروا أنَّ : (ميت) في لغة التخفيف، يطلق على من مات حقًا واقعًا ، أو من مات كما هو مشهور. أمَّا (ميّت) في لغة التشديد يطلق على من سيموت.

ومن قال بهذا تمسك ، بقوله تعالى: (إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ)(٢) بالتشديد ، فإنَّ المخاطب هو الرسول – صلى الله عليه وسلم – كان حيًا لم يفارق الحياة ، وجاء المعنى والكلام ، إنَّك ستموت ويموتون(٣).

وحكم ابن الأنباري بخطأ هذا القول ، وذكر أنَّ اللغتين بمعنى واحد ، ولا فرق بينهما إلَّا من الناحية اللغوية ، فمن شدد أتى به على الأصل ، ومن خفف حذف إحدى الياءين طلباً للتخفيف ، وقد استدلوا بقول الشاعر السابق عدى بن زعلاء :

ليسَ مَن مَاتَ فاستراحَ بمَيِّتٍ ** إنَّمَا المَيِّتُ مَيِّتُ الأحياءِ

(١) الممتع في التصريف لابن عصفور ص ٣٢١، وانظر الكتاب لسيبويه جـ ٢ ص ٣٧١، والمنصف لابن جني جـ ٢ص ١٦.

(٢) سورة الزمر آية ٣٠.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن جـ ١ ص ١٩٨.

وجه الاستدلال أنَّ اللغتين وردتا في البيت ، ولم يحذف فيهما المعني ، ونسب الجوهري إلى الفراء القول بأنَّ ميِّت ومائت تطلق على من لم يمت ، وقد خطأه ابن منظور ؛ لأنَّ ميْت وميِّت يصلحان لمن مات ومن سيموت [١]

وبعد فهذا تحليل لما ورد في تخفيف ميت وتشديدها في رأى وكلام أبي زرعة وكذلك في رأى علماء الصرف ، ولم أجد في كلامه ما يخرج عما ذكره العلماء أو شذ عن القاعدة.

(١) اللسان مادة (م و ت) ج٦ ص ٤٢٩٥.

٢ - تخفيف الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة

قال أبو زرعة : "فإن قيل ما وجه تخفيف الهمزتين في (إألافهم) ، قلت : وجه تحقيقهما أنَّه شبهها بالهمزتين في (أأنت) في أنَّ الثانية منهما أصلية والأولى عليها داخلة ليست في الأصل إلَّا أنَّهما تخالفان (أأنت) من جهة أنَّ الهمزة الأولى لم تدخل في بنية الكلمة وهى في (إألافهم) داخلة في البنية ولأجل ذلك الزم النحويون الهمزة الثانية التخفيف لاجتماع همزتين في بنية واحدة ولا اعتبار بكون الأولى زائدة كما لم يكن لها اعتبار في (آدم) ، ولا يجوِّز أحدهم الألف من (آدم) ، فيقول : (أأدم) مع أنَّ الساكنة أخف من المتحركة فلذلك بعد تحقيق الهمزتين[١]

<u>الأفكار التي تضمنها كلامه :</u>

١- أورد أبو زرعة في قوله تعالى : (لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ)[٢] قراءات متعددة :

القراءة الأولى : - وحكم شذوذها - وإن كان هذا الكتاب جامع لما تواتر من القراءات فقط ، وهي قراءة (إِئَلَافِهِمْ)[٣] بتحقيق الهمزتين الأولى مكسورة ، والثانية مفتوحة ، وقد نسبها إلى أبي بكر ثم رجع عنها ، وقد حكم أبو زرعة ببعدها.

القراءة الثانية: رواها أيضًا يحي عن الأعشى (إِإِيلَافِهِمْ)[٤] بهمزتين مكسورتين بعدهما ياء ، وحكم أبو زرعة بأنَّها أكثر بعدًا من سابقتها.

---

(١) حجة القراءة ص ٧٧٤.
(٢) سورة قريش آية (١).
(٣) ينظر حجة القراءات ص ٧٧٤
(٤) انظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٨٠.

القراءة الثالثة : وهي قراءة المصحف (إيلافهم) ، وهي قراءة السبعة بتحقيق الهمزة الأولى وتخفيف الثانية بقلبها ياء. (١)

٢ – تحدث أبو زرعة عن رأي النحويين في قضية تحقيق الهمزتين المجتمعتين في كلمة واحدة ، سواء كانتا من بنية الكلمة كـ (إئلاف) أم أحدهما دخيلة على الأخرى كـ (أأنت).

وفي عموم القضية نسب للنحويين أنَّهم لا يرون لتحقيق الهمزتين وجهًا في العربية.

٣ – ذكر أبو زرعة على وجه الخصوص أنَّ النحويين استبعدوا تحقيق الهمزتين في مصدر الفعل (آلف يؤلف إيلاف) وحجتهم أنَّه لو جاز ذلك لجاز في مصدر الفعل (آمن) ، فإنَّ أحداً لم يقل فيه (إأمان) بتحقيقهما بل قالوا : (إيمان) بتحقيق الأولى ، وتخفيف الثانية بقلبها مدة مجانسة لحركة الحرف الأول.

٤– ذكر أبو زرعة وجه تحقيق الهمزتين في القراءة الأولى عند من قرأ بها ، فذكر أنَّه كان من قبيل تشبيه إألافهم بـ (أأنت).

وقد أوضح ذلك الشبه في كلامه كما ذكر أنَّ بينهما فرقًا.

٥– أنهى كلامه بالتزام النحويين بتحقيق الهمزة الأولى ، وتخفيف الثانية ، ومثَّل لذلك بـ (آدم) ، فإنَّه اجتمع فيه همزتان الأولى متحركة ، والثانية ساكنة ، ومع كون الثانية خفيفة بسكونها إلا أنَّهم التزموا فيها أيضًا

(١) ينظر الإقناع ٨١٤/٢

التخفيف ، فمن باب أولى التزام التخفيف في الهمزة الثانية المتحركة من (إألافهم).

توضيح قضية اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة :

يجدر بي قبل التفصيل في هذه القضية أن أذكر على سبيل الإجمال القاعدة والقياس فيها.

فالقاعدة الصرفية أنَّه إذا اجتمع همزتان في كلمة واحدة فالوجه قلب الثانية إلى حرف لين كقولهم : (آدم)[١] ، وهذا يعني تحقيق الأولى وتخفيف الثانية.

وعلى التفصيل لهذه القضية:

فإنَّ النحويين يرون أنَّه إذا اجتمع في كلمة همزتان وجب تخفيف الثانية ، إن لم يكونا في موضع العين ، فلهما حالتان :

الأولى : إن تحركت أولاهما وسكنت ثانيتهما، وجب إبدال الثانية مدة تجانس حركة الأولى.

فإن كانت حركتها فتحة أبدلت الثانية ألفًا نحو: (آثرت)، و(آدم)، و(آمن)، وإن كانت ضمة أبدلت واواً نحو: (أوثر)، و (أومن).

وإن كانت كسرة أبدلت ياءً ، نحو: (إيثار)، و(إيمان).

الحالة الثانية : إن تحركتا ، فإن كانت حركتها فتحة قلبت الثانية واواً ، نحو:(أوادم).

(١) المفصل للزمخشري ص ٣٥١.

وإن كانت حركة الأولى ضمة ، والثانية فتحة قلبت واواً أيضًا ، نحو: (أويدم).

وبناءً على القاعدة ، فإنَّه ينبغي قلب الهمزة الثانية في (إألافهم) ياء[١].

العلة في تحقيق الهمزة الأولى وتخفيف الثانية .

يبقى بعد ذكر القاعدة أن أتسائل عن العلة التي من أجلها اختير تحقيق الهمزة الأولى وتخفيف الثانية ، ولم يحدث العكس .

وأجاب عن ذلك كثير من النحويين، وعلى رأسهم سيبويه ، فإنَّه نفى أن يكون من كلام العرب حدوث العكس ، وهو تخفيف الهمزة الأولى وتحقق الآخرة[٢].

فهو يرى أنَّ العرب لا سيما أهل الحجاز يحققون الأولى ويخففون الثانية ، حتى إنَّ سيبويه ذاته سأل الخليل عن علة ذلك ، فأجابه الخليل بقوله: "إني رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين يلتقيان في كلمة واحدة ، أبدلوا الآخرة ، وذلك نحو: جائي وآدم"[٣].

ويظهر أنَّ العلة تكمن في أنَّ هذا ملتزم في كلام العرب ، فإنَّهم لا يخففون الأولى ، كما أنَّهم لا يحققون الثانية رغبة في تخفيف الكلمة.

أمَّا الرضي فقد ظهر في ذكره للعلة فهمه العميق لسمات الحروف ، وضوابط الصرف وعلله.

---

(١) شرح الشافية للرضي ص ٣١، ٣٢، وأوضح المسالك لابن هشام ٤ / ٣٢٦، شرح ابن عقيل ٢ / ٥٠٨ – ٥٠٩، وشذا العرف في فن الصرف للحملاوي ص ١٨٢.

(٢) الكتاب جـ ٣ ص ٥٤٨.

(٣) الكتاب جـ ٣ ص٥٥ ، وانظر نزهة الطرف في علم الصرف ص ١٥٣.

وأستطيع تلخيص رأيه في علة تخفيف الثانية في أمرين :

الأول : أنَّ الهمزة لمَّا كانت أدخل الحروف في الحلق ولها نبرة كريهة تجري مجرى التهوع ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها فخففها قوم ، وهم أكثر الحجازيين لا سيما قريش.

فقد روي عن على – رضي الله عنه – أنَّه قال: "أنزل القرآن على قريش وليسوا بأصحاب نبر ، ولولا أنَّ جبريل نزل بالهمزة على النبي – صلى الله عليه وسلم – ما همزنا"(١).

أمَّا غير الحجازيين فإنَّهم يحققونها(٢).

الأمر الثاني : وفيه ذكر العلة في اختيار الثانية للتخفيف وليست الأولى.

فذكر الرضي أنَّ الثقل حصل من الثانية.

ثم ذكر العلة في إبدالها من جنس حركة الأولى ، وهي الرغبة في إحداث تجانس بين حركة الحرف الأول وبين جنس الحرف الثاني فتخف بذلك الكلمة(٣).

وأستطيع من خلال ما سبق استخلاص الآتي:

١- أنَّ التحقيق هو الأصل ؛ لأنَّ الهمزة مثلها مثل سائر الحروف.

---

(١) تحقيق الأثر عن مراح الأرواح في علم الصرف لأحمد بن علي بن مسعود وشرحه لابن كمال باشا ص ٩٨ والمعجم المفصل في الإملاء ص ٧٥

(٢) انظر شرح الشافية للرضي ٣ / ٣١، ٣٢، وشرح التصريف العزي للشريف الجرجاني ص ٤٩.

(٣) شرح الشافية للرضي جـ ٣ ص ٣٠

٢- أنَّ الهمزة من بين الحروف لها خصوصية ، فقد فضل النحويون معها التخفيف واستحسنوه ؛ لأنَّ العرب كما ذكر الخليل[١] يميلون إلى تخفيف الهمزة هروبًا من النبر.

توجيه النحويين للقراءات الواردة بالتحقيق كقراءة (إألافهم أو إإلافهم).

حكم أكثر النحويين على تحقيق الهمزتين من مصدر الفعل ألف ، والذي قياسه (إفعال) بالشذوذ ، وأنَّ أصله (إألام) ، وكان قياسه تخفيف الهمزة الثانية بقلبها ياء بناءً على ما مر في القاعدة الصرفية والتي أشار إليها أيضًا أبو زرعة في تعقيبه. فقد ذكر ابن الأنباري أنَّ (إيلاف) مصدر رباعي وهو آلف يؤلف إيلافًا ، ومن قرأ (إلافهم) جعلوه مصدر فعل ثلاثي وهو : ألف يألف إلافا[٢]، وهذا وجه آخر لقراءة أخرى.

وقد ذكر العكبري في توجيه قراءة (إيلاف) بهمزتين بأنَّه خروج عن الأصل ، وأنَّه شاذ في القياس والاستعمال معًا[٣].

وهذا ما عليه أكثر النحويين[٤].

وأختم هنا بأنَّ تحقيق الهمزتين عند اجتماعهما في كلمة واحدة لم يسوغه العرب حتى في كلامهم ، ولم يجيزه النحويون في كتبهم ، ولم يقرأ بها في القرآن من السبعة قاريء وكل ما روي بالتحقيق قراءات شاذة.

---

(١) الكتاب لسيبويه جـ ٣ ص ٥٥٠.
(٢) البيان في غريب القرآن جـ ٢ ص ٥٣٧.
(٣) إملاء ما من به الرحمن جـ ٢ ص ٢٩٥.
(٤) أوضح المسالك لابن هشام ٤ / ٣٢٧ وشذا العرف في فن الصرف للحملاوي ص ١٨٢

باب الإدغام

الإظهار والإدغام في المضارع المضاعف المجزوم

قال أبو زرعة :(اعلم أنَّ الإظهار لغة أهل الحجاز، وهو الأصل ؛ لأنَّ التضعيف إذا سكن الثاني من المضاعفين ظهر التضعيف نحو قوله : (إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ) [١]، ولو قرئت:(إنْ يمسَّكم قَرْحٌ) كان صوابًا والإدغام لغة غيرهم، والأصل كما قلنا :(يرتدد)[٢]، فأدغمت الدال الأولى بالثانية ، وحركت الثانية بالفتح لالتقاء الساكنين)[٣].

ما تضمنه كلامه من أفكار:

١- أورد أبو زرعة في المضارع المضاعف إذا جزم لغتين الأولى : الإظهار ، يعني فك الحرف المدغم. اللغة الثانية : الإدغام بإدغام الحرف الأول في الثاني.

٢- ذكر أبو زرعة أنَّ الأصل في الفعل المضاعف المجزوم ، هو إظهار الحرفين ، وعلل ذلك بأنَّ الجزم أسكن الحرف الثاني منهما ، فإذا سكن الحرف الثاني ، فلا إدغام ؛ لفقده شرط الإدغام.

٣- ذكر أبو زرعة أنَّ لغة الإدغام يترتب عليها تحريك الحرف الثاني بالفتح ، والعلة في ذلك حتى لا يلتقي ساكنان ، الأول هو أول الحرف المضاعف والساكن الثاني هو حرف الإعراب والجزم.

---

(١) سورة آل عمران من الآية ١٤٠

(٢) سورة البقرة من الآية ٢١٧

(٣) حجة القراءات ص ٢٣.

٤- ذكر أبو زرعة أنَّ الإظهار لغة أهل الحجاز، والإدغام لغة غيرهم.

٥- استشهد أبو زرعة بقوله تعالى: (إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ) بالفك والإظهار، وأنَّ الإدغام فيها إن قرئ به كان صوابًا.

٦- كان كلامه في معرض توجيه قراءة (من يرتدد) [١] بالفك.

الدراسة والتحليل :

مقتضيات البحث في هذه القضية تستدعي مناقشة وعرض الأمور الآتية :

أولها : تعريف الإدغام ، وبيان الغرض منه.

الإدغام هو : رفعك اللسان بالحرفين رفعة واحدة ، ووضعك إياه بهما موضعًا واحدًا[٢].

أو هو: الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد ، بلا فصل[٣].

والمضاعف من الثلاثي المجرد والمزيد ، منه ما كانت عين فعله ولامه من جنس واحد كردَّ يردُّ ، شدَّ يشدُّ[٤].

ويقال للمدغم الأصم ، وذلك نحو: مدَّ وشدَّ ، وامتدَّ واشتدَّ ، واستمرَّ واستمدَّ[٥].

---

(١) قرأ بها نافع وابن عامر، وقرأ الباقون (من يرتدّ) بدال مشددة ، ينظر الإقناع ٦٣٥/٢وحجة القراءات ص ٢٣٠ وإتحاف فضلاء البشر ٥٣٨/١.

(٢) الممتع في التصريف لابن عصفور ص ٤٠٣ وشرح المفصل لابن يعيش١٢١،١٢٠/١

(٣) شرح الأشموني على الألفية جـ ٤ ص ٣٤٥.

(٤) شرح التصريف العزي للشريف الجرجاني ص ١٨٦.

(٥) دروس في التصريف ص ١٤٣.

والغرض من الإدغام طلب التخفيف ؛ وذلك بسبب ثقل التقاء المتجانسين على الألسنة ، فيعمد إلى الإدغام(١).

فالتقاء المتجانسين يأتي على ثلاث صور كما ذكرها الزمخشري : (٢)

الأولى : أن يسكن الأول ويتحرك الثاني ، فيجب الإدغام ضرورة.

الثانية : أن يتحرك الأول ، ويسكن الثاني ، فيمتنع الإدغام ويجب الإظهار.

الثالثة : أن يتحركا ، فيمتنع أيضًا الإدغام(٣).

ثانيهما : رأى النحويين في حكم المضارع المضاعف إذا جزم .

الأمر الثاني من الأمور التي يتطلبها البحث في هذه القضية أن أتناول حكم المضارع المضاعف اللام إذا جزم في وجهة نظر النحويين.

فالقاعدة في هذه القضية أنَّه إذا جاء مضارع مضعف اللام مجزومًا جاز إظهار الحرفين وجاز إدغامهما ، وينطبق هذا أيضًا على الأمر، فمن إظهاره في المضارع قوله تعالى:(وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ)(٤)، وقوله تعالى:(وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي)(٥)، وقوله تعالى: (وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ)(٦).

وهاتان اللغتان الإظهار والفك ، يجوزان في المضارع المجزوم المستند إلى الاسم الظاهر أو الضمير المستتر جاز فيه الإدغام والفك ، تقول: لم يشدّ ، ولم يملّ ، ولم يخفّ ، وتقول : لم يشدد ، ولم يملل ولم

(١) المفصل للزمخشري ص ٣٩٣.
(٢) المفصل ص ٣٩٣.
(٣) المفصل ص ٣٩٣.
(٤) سورة البقرة آية ٢١٧.
(٥) سورة طه آية ٨١
(٦) سورة الأنفال آية ١٣.

يخفف ، والفك أكثر استعمالاً وهو لغة أهل الحجاز(١)، كما ذكر في كلام أبي زرعة.

أمَّا ماضيه فالقاعدة الصرفية أنَّه يجب فيه الإدغام في مجردة ومزيدة الصحيح نحو : مد واستمدّ ومدّوا واستمدوا ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك ، فيجب فيه الفك نحو: مددت.

والأمر كالمضارع في كل الأحوال نحو: ردّ يا زيد ، واردد ، واستردّ واستردد ، واردون يا نسوة(٢).

ثالثها: أثر الجزم والإدغام في هذه القضية .

الأمر الثالث الذي يجب عرضه وبيانه هنا أن أبين كيف كان للجزم أثر في الفعل المضعف ويظهر ذلك من خلال قول سيبويه : "ألا ترى أنَّ المضاعف إذا أُدغم في موضع الجزم حُرّك آخر الحرفين ؛ لأنَّه لا يلتقي ساكنان ، وجُعل حركته كحركة أقرب المتحركات منه ، وذلك قولك : لم يردُّ ولم يرتد ، ولم يفرّ ولم يعضّ"(٣)

ففهم من كلامه أن ترتب على إسكان الحرف الثاني من المضعف من أجل الجزم أن حرك الحرف الثاني بحركة قريبة من حركة آخر متحرك في الفعل ، وهذا يفسر لنا على تحريك (من يرتدد) بالفتح فإنَّ فتحة التاء وهي أقرب المتحركات في الكلمة بالنسبة إلى الدال الأخيرة اختيرت ليحرك بها الحرف المدغم، فقيل : لم يرتدَّ بالفتح.

---

(١) دروس التصريف ص ١٤٦ ، وينظر : نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام الأنصاري ص ١٧٧ ، وشذا العرف في فن الصرف للحملاوي ٢٠٠.

(٢) إملاء ما من به الرحمن للعكبري جـ ١ ص ٢٩١.

(٣) الكتاب لسيبويه جـ ١ ص ٢٣.

وهذا أثر الجزم والإدغام في الفعل المضعف ، وقد عبر عن ذلك سيبويه أيضًا في موضع آخر بصورة أوضح حيث قال : "فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف الأول من الحرفين ساكنًا ألقيت حركة الأول عليه : إن كان مكسورًا فاكسره ، وإن كان مضمومًا فضمَّه ، وإن كان مفتوحًا فافتحه"(١).

واستكمل ابن الأنباري والعكبري(٢) بيان أثر الإدغام والجزم فذكرا العلة في تحريك الحرف المدغم بالفتح في (لم يرتدّ) مثلاً فإنَّه من أجل التخلص من التقاء الساكنين(٣).

رابعها : الإظهار والإدغام لغتان واردتان عن العرب .

الأمر الرابع مما يجب عرضه ، هو ورود الوجهين الجائزين في المضارع المضعف المجزوم وأمره في كلام العرب والسماع فقد نقل النحويون أنَّه ورد عن العرب في هذا لغتان :

لغة الإظهار ، وهي واردة عن أهل الحجاز، كما حكى سيبويه وغيره من النحويين.

قال سيبويه :"فإذا كان حرفٌ من هذه الحروف في موضع تسكن فيه لام الفعل فإنَّ أهل الحجاز يضاعفون ؛ لأنَّهم أسكنوا الآخر، فلم يكن بدٌّ من تحريك الذي قبله ؛ لأنَّه لا يلتقي ساكنان. وذلك قولك : اردد واجترر، وإن تضارِر وضارر، وإن تستمدِد استمدد"(٤).

---

(١) الكتاب لسيبويه جـ ٣ ص ٥٣٠.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن جـ ١ ص ٢٩٧.

(٣) إملاء ما من به الرحمن جـ ١ ص ٢١٩.

(٤) الكتاب ٣ / ٥٣٠ وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٨٧ والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ص ٧٦٣.

فالعلة في الإظهار عند أهل الحجاز أنَّ ثاني المضعف سكن بسبب الجزم أو البناء على السكون ، فلزم تحريك أول المضعف ، فلم يجز الإدغام؛ لأنَّه كما قال الأنباري من شرط الإدغام أن يكون الأول ساكنًا والثاني متحركًا، وهنا عكس ذلك(١).

اللغة الثانية : الإدغام بتحريك الحرف الأخير بحركة ما قبله ، فيقال: (لم يرتدَّ).

هذا ولعلي أكون قد أوفيت المسألة حقها كما أوفاها حقها إمامنا أبو زرعة ، فقد تناول ذلك كله ، وإن كان بإيجاز، فأمَّا الباحث فدوره التفصيل والبحث والتدقيق الذي قد يصعب معه الإيجاز ، والله أعلم.

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٢٩٧ وإملاء ما من به الرحمن ١ / ٢١٩.

باب الوقف

العِلَّة في مَجِيء هَاء السَّكت

قال الإمام أبو زرعة : (واعلم أنَّ هذه الهاء أدخلت لتبين بها حركة ما قبلها في الوقف إذ المسكوت عليه ساكن فكرهوا أن يسكتوا على الياء ، فلا يفرق بينها وهى متحركة في الوصل وبينها وهى ساكنة في الوصل فبينوا حركتها بهذه الهاء؛ لأنَّ المسكوت عليه إذا كان متحركاً في الوصل مسكن في الوقف ، وإذا كان ساكناً في الوصل ساكنٌ في الوقف ، وإنَّما يصلح إثبات هاء الوقف في الفواصل ؛ لأنَّها مسكوت عليها .على أنَّ دخول الهاء أمارة إذا وصل القارئ الآية بالآية)[١].

ما تضمنه كلامه من أفكار :

١ – ذكر أبو زرعة هنا أنَّ علة المجيء بهاء السكت هي بيان حركة الحرف الذى قبلها .

٢ – ذكر أبو زرعة من ذلك قوله تعالى :(مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ)[٢]

الهاء في" ماليه" "وسلطانيه" جاءت لبيان حركة الياء وهى الفتحة .

٣– أفاض أبو زرعة هنا في بيان العلة من مجيء هاء السكت ، وقد مال الأسلوب إلى التكرار .

(١) حجة القراءات ص ٧١٩
(٢) سورة الحاقة الآيتان ٢٨ ، ٢٩

٤ – أفاد أنَّ الوقف يسكن الحرف الذى يوقف عليه فلا يدرى هل كان في الوصل ساكناً ، أو متحركاً[١] .

٥ – ذكر أنَّ الفواصل يجوز فيها الوصل والوقف ، وأنَّ الذى سوغ مجيء الهاء في الفواصل أنَّه يجوز السكوت عليها .

٦ – ذكر أنَّ دخول الهاء إذا وصل القارئ في الفواصل إنَّما هو علامة على حركة الحرف الأصلية .

<u>موضع دخول هاء السكت :</u>

من خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت ، ولها ثلاثة مواضع :

أحدها : الفعل المعتل[٢] المحذوف آخره نحو: (لم يرمه) .

ومنه قوله تعالى : (لَمْ يَتَسَنَّهْ) [٣] واغزه .

الثاني : بعد" ما" الاستفهامية المسبوقة بحرف جر ، وذلك أنَّه يجب حذف ألفها نحو: عمَّ ، فيم ، فإذا وقف عليها لحقتها الهاء حفظاً للفتحة الدالة على الألف فيقال : عمه ، ولِمه ؟

الثالث : كل مبنى على حركة بناء دائماً ، ولم يشبه المعرب وذلك كياء المتكلم وهى وهو فيمن فتحهن وفى التنزيل (مَاهِيَه) [٤](مَالِيَهْ) [٥] و(سُلْطَانِيَهْ) [٦] ، ومنه قول الشاعر :

---

(١) حجة القراءات ٧١٩
(٢) ينظر كتاب سيبويه جـ ٤ ص ١٤٤ بتصرف
(٣) سورة البقرة من الآية ٢٥٩
(٤) سورة القارعة ١٠ .
(٥) سورة الحاقة ٢٨
(٦) سورة الحاقة ٢٩

إذا مَا تَرعرَع فينا الغُلامُ ** فما إنْ يُقال له مَن هُوَه[١]

ولا تدخل في نحو: جاء زيدٌ ، لأنَّه معرب ، ولا في : اضرب ، ولم يضرب ؛ لأنَّه ساكن[٢]

والعلة في مجيء هاء السكت الحفاظ على الحركة إذا بنى الحرف الأخير على حركة نحو: مالي وسلطاني، فإنهما مبنيان على الفتح فجئ بالهاء للحفاظ على الفتحة ، ومن لم يفتح لم يأت بالهاء ووقف بالسكون إذ لا فائدة من الإتيان بها.

وإلى هذا أشار سيبويه حيث ذكر أنَّ العلة في إلحاق الهاء عند الوقف على ما ختم بالياء أنَّهم كرهوا أن يسكنوها إذا لم تكن حرف الإعراب وكانت خفية فبينوها فمن لم يسكن لم يلحق الهاء[٣]

وهذا عين ما ذكره الزمخشري حيث جعل الهاء في (مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ) و(هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ) مختصة بحال الوقف ، فإذا وصل الكلام قيل : مالي ، سلطاني (وكل متحرك ليست حركته إعرابية يجوز فيه الوقف بالهاء)[٤]

---

(١) البيت من بحر المتقارب ، قائله : حسان بن ثابت ينظر : ديوانه ص ٣٩٧ والحيوان ٢٣١/٦ وجمهرة اللغة ص ٢٣٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٣/ ١٣ ورصف المباني ص ٣٩٩ وأوضح المسالك ٤ / ٣٠٠ وخزانة الأدب ٤٢٨/٢ والمقاصد النحوية ٥٦٠/٤ والتصريح ٣٤٥/٢ واللسان (ش ع ب)

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ٤ / ٣٠٠/٢٩٩ وانظر شرح ابن عقيل ٢ / ٤٧٦/٤٧٤ والأشموني ٤ / ٢١٧

(٣) ينظر كتاب سيبويه جـ ٤ ص ٦١

(٤) ينظر المفصل ص ٣٣٢

وذكر أنَّ هاء السكت دائماً ساكنة وأن تحريكها لحن ومنه قول الشاعر : [١]

يا مرحباهُ بحمار عفراء

فضم هاء السكت .

وأضاف الزمخشري أنَّ مجيء الهاء في الوصل إجراء له مجرى الوقف مع تسميته هاء السكت بهاء : الضمير[٢]

وقد ذكر ابن يعيش[٣] أنَّ زيادة الهاء تأتى على ضربين: لازمة وغير لازمة ، ومثَّل للازمة بالداخلة على حرف واحد نحو: عه ، وقه ، وغير اللازمة إذا دخلت على أكثر من حرف نحو: لِمَه ، وفيمه ، وارم ، واغز .

وبعد عرض أقوال بعض النحويين في علة مجيء هاء السكت فإنَّ ما استطيع الإشارة إليه هنا هو أنَّ ما ذكره أبو زرعة هو ما أدلى به النحويون دون خلاف أو مخالفة ، ثم يبقى الإشارة إلى ما ذكره أبو زرعة من ورود هاء السكت في فواصل سورة الحاقة ، فإنَّما هو أمارة وعلامة على الحركة الأصلية ولتتفق رؤوس الآيات[٤]

---

(١) البيت من الرجز قائله : عروة بن حزام العذري ينظر : إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٩٢ والمنصف لابن جني ١٤٢/٣ والمفصل ص٣٣٢ وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٥١ وابن يعيش ٤٦/٩ والخزانة ٢٧٢/٧ ، ٢٧٣ ، ١١/ ٤٥٧ ، ٤٥٩ ومعجم الشواهد العربية ص ٥٦٣

(٢) ينظر المفصل ص ٣٣٣

(٣) ينظر شرح المفصل جـ ٩ ص ٤٥ ومغنى اللبيب لابن هشام جـ ٢ ص ٣٤٨

(٤) ينظر إملاء ما من به الرحمن للعكبرى جـ ٢ ص ٢٦٨

الخـــاتمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين والصلاة والسلام على إمام الأنبيـــاء ، وخـــاتم المرسلين سيدنا محمد أفصح من نطق بلسان عربي مبين ، وعلـــى آلـــه ، وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد :

فإنني أحمد الله تعالى أن تناولت موضوعًا يتصل بأرقى الكلام وأعظـــم الكتب ، كتاب الله العزيز – القرآن الكريم – ويتصل بما أنا منسوبة إليه من العلوم ، وهو النحو والصرف ، ولعلي أكون قد وفقت في استخراج قضـــايا النحو والصرف وإظهارها للنور من هذا الكتاب القيم : (حجة القراءات لأبي زرعة) من خلال بحث متواضع وعنوانه : (التَّعقيباتُ النَّحويـــةُ والصَّـــرفيةُ لأبي زرعة في كتابِهِ " حُجَّة القِرَاءَات") وقد وصلت إلى نتائج أرجو أن تكون مفيدة لكل من يطالع هذا البحث وتتمثل في :

١- لم ينل أبو زرعة من الشهرة ما ناله كتابه (حجة القراءات)، ولعل ذلك لبعده عن مناطق الظهور والاختلاط بعلية القوم ، أو حضـــور مجـــالس الحكام والولاة.

٢- تبين من خلال البحث إتقان أبي زرعة لقضايا النحو والصرف وإجادتـــه في عرضها رغم أنَّه عالم في فن القراءات ، وذلك رغبة منه في الإلمام بعلوم العربية ؛ ليتسنى له دراسة كتاب الله وقراءاته.

٣- لم يدرس مؤلفو كتب النحو والصرف في زمانه ، أو مـــا بعـــد زمانـــه آراءه النحوية والصرفية مع وجاهتها واتساقها مع ضوابط هذا التخصص

وأقيسته ، ومع أنَّهم دأبوا على الأخذ عن دارسي معاني القرآن والمفسرين النحويين غيره.

٤- لم أجد في آرائه ما خالف قياسًا ، أو وافق نادرًا وشاذًا.

٥- أكثر أبو زرعة من تناول قضايا النحو والصرف من خلال التعقيبات المتعلقة بها في أغلب القراءات التي يقتضي فيها المقام تناول هذه القضايا بجانب التعقيبات الأخرى التي تتعلق بالمعنى والدلالة والتفسير والفقه والبلاغة.

٦- تمثل تعقيباته النحوية والصرفية فكره الخاص به في هذا الجانب من علوم العربية.

٧- تضمنت أغلب التعقيبات قضايا خلافية بين المذاهب ، أو بين النحويين قل أن يعزو الآراء فيها إلى أصحابها.

٨- بعض التعقيبات كان يبدأها برأي أهل النحو بصفة عامة ، أو أهل البصرة بصفة خاصة قبل أن يذكر رأيه الخاص تاركًا لنفسه الشرح والتحليل والايضاح.

٩- ذكر كثيرًا من الأدلة والشواهد مكثراً من شواهد القرآن الكريم ، لا ريب في ذلك فهو عالم متخصص في القراءات القرآنية.

١٠- ذكر في تعقيباته كثيرًا من الأمثلة التوضيحية التي من خلالها يومئ إلى رأيه مفصلاً وبإتقان تام.

١١- جاء رأيه في كثير من التعقيبات موافقًا للمذهب الكوفي وإن لم يصرح بذكر المذهب الكوفي ، وفي بعضها أيد المذهب البصري دون ذكرهم أيضاً.

١٢- ذكر أبو زرعة آراء بعض النحويين مصرحًا باسمه ذاكرًا لنصه كالفراء والخليل والزجاج والمازني.

١٣- استخدم أبو زرعة بعض المصطلحات والأساليب التي غلب استعمالها عند أصحاب المذهب الكوفي ، ولعل ذلك لمعايشته لهم وانتشار مصطلحاتهم عند العلماء وغيرهم كالمواجهة والحاضر بدلاً من الخطاب ، والجزم بدلاً من السكون، والرفع بدلا من الضم.

١٤- مال في بعض التعقيبات إلى الإيجاز اليسير وفي الغالب الأكثر إلى التفصيل منتهجًا هذا أو ذاك وفقًا لما تقتضيه طبيعة القضية المتناولة.

١٥- جاءت التعقيبات خالية من التعقيد في الفكر ، أو الخلط والإضراب في التعبيرات ، أو الغموض في الألفاظ والتراكيب.

١٦- ذكر أبو زرعة في تعقيباته بعض الأوجه أو الآراء التي قل ورودها في كتب النحو ولعله انفرد بها ، وقد أشرت إلى ذلك من خلال التعقيبات المشتملة عليها.

وأخيرًا فإنني أرجو من الله العلي القدير أن يمنحني من عنده القبول وأن يرضى عني وأن يكتب لهذا البحث السداد والنفع وأن يكون خالصًا لوجهه الكريم.

(وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ) [هود: ٨٨]

(وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) [يونس: ١٠]

فهرس المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم .
٢ - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدمياطي تحقيق د/ شعبان محمد اسماعيل ط عالم الكتب بيروت ١٤٠٧ ه - ١٩٨٧ م
٣ - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ، تحقيق د / رجب عثمان محمد ، الناشر مكتبة الخانجي - القاهرة طبعة أولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م
٤ - أسرار العربية للأنباري تحقيق/ محمد بهجت البيطار مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .
٥- الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق / عبد الحسين الفتيلي - ط - بغداد ١٩٧٣ م
٦- الأعلام للزركلي ط دار العلم للملايين - بيروت
٧ - الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش تحقيق د / عبد المجيد قطامش ط مركز إحياء التراث بمكة ١٤٠٣ هـ
٨ - الأمالي الشجرية لابن الشجري تحقيق /عبد السلام هارون ط بيروت .
٩- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبى البقاء عبد الله بن الحسين العكبري طبعه دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩
١٠- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم - ط - دار الكتب ١٩٧٣ م
١١- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد مصر ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١م

١٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف / محمد محى الدين عبد الحميد – ط دار الطلائع
١٣- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – طبعة أولى – عيسى البابي الحلبي – ١٩٦٤ م
١٤- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري تحقيق / طه عبد الحميد طه ، ومصطفى السقا الناشر – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م
١٥- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ، ترجمة د / عبد الحليم النجار ، وآخرين ط – دار المعارف ١٩٧٥ م
١٦- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ، تحقيق د / بشار عواد معروف ، الناشر : دار الغرب الإسلامي بيروت ط – أولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م
١٧- التبصرة والتذكرة للصيمري تحقيق د / فتحي أحمد مصطفى – الناشر – مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – ط – أولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
١٨- تذكرة النحاة لأبي حيان ، تحقيق د / عفيف عبد الرحمن – ط – مؤسسة الرسالة – بيروت – طبعة أولى – ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
١٩- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان ، تحقيق د / حسين هنداوي ، الناشر : دار القلم – دمشق – ط – أولى
٢٠- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ط عيسى البابي الحلبي بمصر.

٢١- التصريف الملوكي لابن جني تحقيق / عرفان مطرحي – الناشر – مؤسسة الكتب الثقافية .
٢٢- تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي تحقيق / الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض – طبعة – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان
٢٣- تفسير الكشاف للزمخشري تعليق / خليل مأمون شيحة – ط – دار المعرفة – بيروت .
٢٤- التكملة لأبي علي الفارسي تحقيق / حسن شاذلي فرهود – الناشر – جامعة الرياض – ط- أولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
٢٥- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) تحقيق / عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر – مؤسسة الرسالة – ط – أولى ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦م
٢٦ – الجمل للزجاجي تحقيق ابن أبي شنب مكنسكسيك بباريس ١٣٧٦ هـ
٢٧- الجملة العربية في دراسات المحدثين للدكتور / حسين علي فرحان – طبعة – دار الكتب العلمية – بيروت
٢٨- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم – طبعة أولى – دار الكتب العلمية ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م
٢٩- حاشية ابن حمدون على شرح المكودي على ألفية ابن مالك – طبعة – دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي ١٣٧٤ هـ – ١٩٥٥ م
٣٠ – حاشية الصبان على شرح الأشموني – ط – عيسى الحلبي ١٣٦٦هـ

٣١- حجة القراءات لأبى زرعة تحقيق سعيد الأفغاني مؤسسة الرسالة ١٤١٨ هـ ١٩٩٧م
٣٢- حروف المعاني للزجاجي ، تحقيق د / علي قاسم الحمد – ط – مؤسسة الرسالة – مكتبة لسان العرب – الأردن
٣٣- الحماسة لأبي تمام ، تحقيق / عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان – ط – جامعة الإمام ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
٣٤- الحضارة الإسلامية (دراسة العلوم الإسلامية) تأليف د / طه عبد المقصود عبد الحميد أبو عبية ، منشورات – المكتبة العلمية بيروت – لبنان
٣٥- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي ، تحقيق / يحي مراد ، الناشر : دار الكتب العلمية – ط – أولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م
٣٦ – الحياة العلمية في الشام والعراق في القرن الرابع الهجري ، لكرم حلمي فرحات - رسالة دكتوراه – دار العلوم – القاهرة – ١٩٩٦ م
٣٧ – خزانة الأدب للبغدادي تحقيق عبد السلام هارون ط / الخانجي بغداد.
٣٨ – الخصائص لابن جني تحقيق / محمد علي النجار ط دار الكتب ١٣٧٦ هـ
٣٩ – الدرر اللوامع للشنقيطي ط القاهرة ١٣٢٨ هـ
٤٠ – دروس التصريف ، تأليف / محمد محي الدين عبد الحميد – الناشر :المكتبة العصرية ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م
٤١ – دليل السالك شرح ألفية ابن مالك /عبد الله الفوزان ، الناشر : دار المسلم – ط – أولى ١٩٩٩ م
٤٢ – الديباج لابن فرحون مطبعة السعادة – القاهرة ١٣٢٩ هـ

٤٣ – ديوان الأعشى تحقيق / رودلف جابر. فينا ١٩٢٧ م
٤٤– ديوان جران العود عامر بن الحارث تحقيق / نوري القيسي .
٤٥ – ديوان جرير بن عطية ، الناشر – دار بيروت للطباعة – ١٤٠٦هـ –١٩٨٦م
٤٦ – رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي تحقيق/ أحمد محمد الخراط ط مجمع اللغة العربية دمشق .
٤٧ – روح المعاني للألوسي ، تحقيق / علي عبد الباري عطية ، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت – ط – أولى ١٤١٥ هـ
٤٨ – السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق / شوقي ضيف – الناشر – دار المعارف – مصر – ط – ثانية ١٤٠٠ هـ
٤٩ – شذا العرف في فن الصرف للحملاوي شرح وتحقيق أ/ عرفات مطرحي دار حراء جدة الطبعة الثانية .
٥٠ – شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد ط – المكتبة التجارية للطباعة – بيروت ١٩٨٩ م
٥١ – شرح أبيات سيبويه للسيرافي تحقيق / محمد علي الريح ، وطه عبد الرؤوف سعد منشورات – مكتبة الكليات الأزهرية دار الفكر– القاهرة ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤م
٥٢ – شرح الألفية لابن عقيل تحقيق/ محمد محى الدين عبد الحميد ط دار مصر للطباعة ط عشرين ١٩٨٠م
٥٣– شرح الألفية للأشموني مع حاشية الصبَّان ط عيسى الحلبى بمصر
٥٤ – شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ومحمد بدوى المختون ط مطبعة هجر بالقاهرة

٥٥ – شرح التصريف العزي الشريف الجرجاني تحقيق د / أسيده شهبندر – ط – شراع للدراسات والنشر – دمشق ٢٠٠٨ م
٥٦– شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تقديم / فواز الشعار – منشورات – دار الكتب العلمية – ط – أولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م
٥٧ – شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري تحقيق / محمد أبو الفضل عاشور – الناشر : دار إحياء التراث العربي – ط – أولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م
٥٨ – شرح ديوان الحماسة للمرزوقي تحقيق / غريد الشيخ ، الناشر – دار الكتب العلمية – بيروت – طبعة أولى ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م
٥٩ – شرح شافية ابن الحاجب للرضى/ تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ط دار الكتب بيروت .
٦٠ – شرح الشواهد الكبرى للعيني ط بولاق .
٦١ – شرح شواهد المغني للسيوطي تحقيق / أحمد ظافر كوجان ، الناشر لجنة التراث العربي ، ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م
٦٢ – شرح كافية ابن الحاجب للرضي /طبعة دار الكتب العلمية بيروت لبنان
٦٣ – شرح اللمع لأبي القاسم الثمانيني – مخطوط دار الكتب – مصر رقم ١٥٧٠ – نحو ٢٩
٦٤– شرح اللمع في النحو للواسطي الضرير ، تحقيق / رجب عثمان محمد – طبعة أولى – مكتبة الخانجي – القاهرة ٢٠٠٠ م
٦٥– شرح المفصل لموفق الدين بن على بن يعيش النحوي المتوفى ٦٤٣ طبعة مكتبة المتنبي القاهرة
٦٦ – الشعر والشعراء لابن قتيبة ، الناشر : دار الحديث القاهرة .

٦٧ – شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي تحقيق / الشريف عبد الله علي الحسيني الناشر – جامعة أم القرى – السعودية – ط – أولى ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م
٦٨– ضرائر الشعر لابن عصفور تحقيق / السيد إبراهيم محمد – ط – دار الأندلس – ط – أولى ١٩٨٠ م
٦٩– طبقات القراء لشمس الدين الذهبي ، تحقيق / أحمد خان ، الناشر : مركز الملك فيصل للبحوث – ط – أولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م
٧٠ – طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – ط – دار المعارف بمصر ١٩٧٣ م
٧١ – العقد الفريد لابن عبد ربه ، تحقيق / لجنة من الأساتذة – ط – لجنة التأليف والترجمة ١٩٦٨ م
٧٢ – الفهرست لابن النديم ط – مكتبة خياط – بيروت ١٩٦٤ م
٧٣ – الكتاب لسيبويه تحقيق /عبد السلام هارون ط الخانجي القاهرة
٧٤ – كتاب الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) لأبي علي الفارسي تحقيق د/ محمود محمد الطناحي ، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة .
٧٥ – اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ، تحقيق / عبد الإله النبهان ، الناشر : دار الفكر – دمشق – ط – أولى ١٤١٦ هـ – ١٩٥٥ م
٧٦ – لسان العرب لابن منظور ط دار المعارف بمصر .
٧٧ – لطائف الإشارات لفنون القراءات للإمام شهاب الدين القسطلاني ، تحقيق / الشيخ عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين – ط – القاهرة ١٣٩٢ م
٧٨ – اللمع في العربية لابن جني تحقيق / فائز فارس – الناشر – دار الكتب الثقافية – الكويت .

٧٩ – المتبع في شرح اللمع للعكبري دراسة وتحقيق د/ عبد الحميد حمد محمد محمود الزوى منشورات جامعة قار يونس بنغازي ١٩٩٤م
٨٠ – المحتسب لابن جني تحقيق /محمد عبد القادر عطا ط – أولى منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٤١٩ ه – ١٩٩٨ م
٨١ – مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه – ط – مكتبة المتنبي – القاهرة .
٨٢ – المدارس النحوية ، تأليف د / شوقي ضيف ، الناشر : دار المعارف بمصر – ط – سابعة .
٨٣ – مرآة الجنان وعبرة اليقظان لليافعي ، تحقيق / خليل المنصور – ط – دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، أولى ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م
٨٤ – مراح الأرواح في علم الصرف لأحمد بن علي بن مسعود – طبعة – كلكتا ١٨٥٥ – الهند .
٨٥ – المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز لشهاب الدين عبد الرحمن المعروف بأبي شامة ، تحقيق / طيار آلتي قولاج – ط – دار صادر بيروت ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م
٨٦ – المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي ، تحقيق / حسن هنداي ، الناشر : كنوز إشبيليا – ط – أولى ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٢ م
٨٧ – المسائل المشكلة (المعروفة بالبغداديات) لأبي علي الفارسي تحقيق /يحي مراد – ط – أولى الناشر دار الكتب العلمية ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م

٨٨ – المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي ، تحقيق / شريف عبد الكريم النجار ، الناشر : دار عمار للنشر والتوزيع – ط – أولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤ م

٨٩ – المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق / محمد كامل بركات ، الناشر – جامعة أم القرى – طبعة أولى ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م

٩٠ – المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري تحقيق / مصطفى عبد القادر عطا – الناشر – دار الكتب العلمية – بيروت – ط – أولى ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م

٩١ – مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب تحقيق/ ياسين السواس ط دار المأمون للتراث .

٩٢ – معاني القرآن للفراء تحقيق / أحمد يوسف نجاتي ، وآخرين – نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة – مصر ، طبعة أولى .

٩٣ – المعجزة الكبرى القرآن ، تأليف / محمد أبو زهرة – ط – دار الفكر العربي – ط – أولى .

٩٤ – معجم الأدباء لياقوت الحموي ، ط – أولى بمصر ١٩٢٨ م

٩٥ – معجم الشعراء للمرزباني تحقيق / فاروق أسليم – الناشر : دار صادر – بيروت – ط – أولى ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥ م

٩٦ – معجم شواهد العربية تأليف / عبد السلام هارون – الناشر – مكتبة الخانجي – بالقاهرة – ط – ثالثة ٢٠٠٢ م

٩٧ – معجم القراءات ، تأليف د / عبد اللطيف الخطيب – الناشر دار سعد الدين – ط – أولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م

٩٨ – المعجم المفصل في الإملاء ، تأليف / ناصيف يمين – الناشر :دار الكتب العلمية – ط – رابعة ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م

٩٩- مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري تحقيق/ محمد محى الدين عبد الحميد ط محمد على صبيح بالأزهر القاهرة
١٠٠- المفصل للزمخشري ط دار الجيل الطبعة الثانية .
١٠١ - المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي تحقيق / عبد الرحمن بن سلمان العثيمين ، وآخرين – الناشر : جامعة أم القرى – ط – أولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م
١٠٢- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للعيني تحقيق د / علي محمد فاخر وآخرين – الناشر – دار السلام للطباعة – القاهرة - ط – أولى ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م
١٠٣- المقتضب للمبرد تحقيق /محمد عبد الخالق عضيمة ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي ١٩٩٤م
١٠٤- المقرب لابن عصفور تحقيق/ أحمد عبد الستار الجواري عبد الله الجبوري بغداد مطبعة العاني ط الأولى ١٩٧١م
١٠٥ - الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة – الناشر – مكتبة لبنان – طبعة أولى ١٩٩٦ م
١٠٦ - منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري – ط – مكتبة القدوس
١٠٧- المنصف لابن جني تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ط الحلبي١٣٧٩هـ
١٠٨ - منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي تحقيق / شريف عبد الكريم النجار ، الناشر : عالم الكتب الحديث – ط – أولى

١٠٩ – نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري – ط – المطابع المصرية ١٢٩٤ هـ

١١٠– نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام تحقيق/ أحمد عبد المجيد هريدي مكتبة الزهراء ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م

١١١ – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ / محمد الطنطاوي ، تحقيق أبو محمد عبد الرحمن بن محمد ، الناشر : مكتبة إحياء التراث الإسلامي – ط – أولى ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م

١١٢– النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه للأعلم الشنتمري تحقيق الأستاذ / رشيد بلحبيب – الناشر : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – المملكة المغربية – ط – أولى ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م

١١٣– النشر في القراءات العشر لابن الجزري تصحيح / علي محمد محمد الصباغ – القاهرة .

١١٤– همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي نشر مكتبة الكليات الأزهرية .

١١٥– وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان ، تحقيق د / إحسان عباس – ط – دار صادر بيروت .

١١٦– الوقف والابتداء لابن الأنباري – طبعة – دمشق .

١١٧ – يتيمة الدهر لأبي منصور الثعالبي ، تحقيق د / مفيد محمد قميحة ، الناشر : دار الكتب العلمية بيروت – ط – أولى ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث	٣٠٣٣
Research Summary	٣٠٣٥
المقدمة	٣٠٣٧
التمهيد	٣٠٤١
المبحث الأول : حياة الإمام أبي زرعة ، وفكره النحوي ، ومنهجه في تناول قضايا النحو والصرف .	٣٠٤١
المبحث الثاني : نبذة عن علم القراءات ، والتأليف في الاحتجاج	٣٠٥٦
الفصل الأول : تعقيبات أبي زرعة النحوية.	٣٠٦٢
الفصل الثاني : تعقيبات أبي زرعة الصرفية.	٣١٦١
الخاتمة	٣٢٠٢
المصادر والمراجع	٣٢٠٥
فهرس الموضوعات	٣٢١٦